

جامعة 08 ماي 45 قالة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير



تخصص: نفور و مؤسسات مالية

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان الموضوع:

الإستخدام الدولي للعملة و تأثيره على الإقتصادات العربية

مذكرة نخرج مفعمة ضمن متطلبات نبل شهادة اماسير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفور و مؤسسات مالية

الاستاذ المشرف:

بضياف عبد المالك

من اعداد الطالبتين:

- محامدية نوال

- بونار ريمة

دفعة

2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي
السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ
مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ
وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ
حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

صِرَقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

كلمة شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باوى فوي براء نشكر الله تعالى على نعمه الجليلة، أنه تبارك وتعالى أمرنا بالصحة والقوة وكان لنا عوناً ووعماً. نحمده عز وجل أنه وهبنا التفويق والسرور ومنحننا الرشد والثبات للإعراء هذا البحث ونرجو أن يكون فخرنا في ميزان الحسنات يوم القيامة.

ونشكر كل من تلقينا منه علماً صالحاً أو عملاً مفيداً لمواصله مشوارنا كما نشكر الأستاذ المشرف "بضياف عبر المالك" على توجيهاته القيمة ونصائحه النفيسة، وكل الأساتذة الذين تدررسنا على أيرهم.

كما نتقدم بشكرنا الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع. إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعراء هذا العمل سائلين المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم عنا وعن الأمة الإسلامية كل الخير إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وفي الختام نشكر كل من ساعرنا من قريب أو من بعيد، بالكثير أو بالقليل حتى ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة عطرة.

إلى كل هؤلاء نقول لهم :

"بارك الله فيهم و جعلهم في ميزان حسناتهم و جعل الجنة

منهاهم"

"آمين"

وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

الفصل الأول: النظام النقدي الدولي

تمهيد:

المبحث الأول: عموميات حول النظام النقدي الدولي

المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي

المطلب الثاني: خصائص النظام النقدي الدولي:

– النظام النقدي:

المطلب الثالث: عناصر النظام النقدي:

المبحث الثاني: مراحل تطور النظام النقدي الدولي:

المطلب الأول: نظام النقدي الدولي قبل الحرب العالمية الأولى:

الفرع الأول: قاعدة المسكوكات الذهبية:

الفرع الثاني: السبائك الذهبية (1925-1931):

الفرع الثالث: قاعدة الصرف بالذهب

المطلب الثالث: انهيار و زوال قاعدة الذهب

أولاً: السياسات المتبعة من قبل الحكومات في ظل هذا النظام

ثانياً: أسباب وعوامل انهيار قاعدة الذهب:

ثالثاً: تقييم نظام الذهب

المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي بين الحربين العالميتين

1918-1939

المطلب الثالث: النظام النقدي في ظل بريتون وودز 1944-

1973:

الفرع الأول: مؤتمر بريتون وودز وأهم نتائجه:

المطلب الثاني: مراحل سير نظام بريتون وودز

أولاً: مرحلة الازدهار

ثانياً: مرحلة الضعف

ثالثاً: إيقاف التحويل بين الذهب والدولار

الفرع الثاني مؤسسته:

أولاً- صندوق النقد الدولي

ثانياً- البنك الدولي

الفرع الثالث: وسائل السيولة الدولية

أولاً: الدولار الأمريكي

ثانياً: حقوق السحب الخاصة:

الفرع الثالث: أهيار نظام بريتون وودز

المبحث الثالث: الاجراءات التصحيحية للنظام النقدي الدولي وتقييمه

المطلب الأول: إجراء تصحيحي لإنقاذ نظام بريتن وودز

الفرع الأول: اتفاق سيموثونيان: **Smith sanian** 1971.

الفرع الثاني: مؤتمر جهايكما:

المطلب الثاني: قاعدة النقد الورقية:

المطلب الثالث: تقييم النظام النقدي الدولي ومقترحات دولية لإصلاحه:

الفرع الأول: معايير الحكم على كفاءة نظام النقد الدولي:

الفرع الثاني: عيوب النظام النقدي الدولي:

أولاً: هو نظام مركزي:

ثانياً: هو نظام غير مستقر:

ثالثاً: هو نظام غير عادل:

رابعاً: هو نظام جامد:

الفرع الثالث: اصلاحات النظام النقدي الدولي

أولاً: مقترح مجموعة الأربع والعشرون (Group of 24):

ثانياً: مشروع تريفن (Triffin):

ثالثاً: مشروع برن شتاين:

رابعاً: مشروع اتفاق جهايكما 1976:

خامساً: مبادرة آروشا: (The Arusha Initiative):

خلاصة:

الفصل الثاني: الإتحاد الأوروبي و نشأة اليورو

تمهيد:

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم التكامل

أولاً: التكامل لغة:

ثانياً: التكامل من منظور اقتصادي:

المطلب الثاني: دوافع وأشكال التكامل الاقتصادي:

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي وأشكاله:

أولاً: توفير المواد الأولية:

ثانياً: اتساع نطاق السوق:

رابعاً: الدفاع الخارجي:

خامساً: رفع المستوى العلمي والثقافي

الفرع الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي:

أولاً: التفضيل الجزئي: (Portail prefernce)

ثانياً: منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):

ثالثاً: الاتحاد الجمركي: (customs Union):

رابعاً: السوق المشتركة (Common Market):

خامساً: الوحدة الاقتصادية (Economic Union):

سادساً: التكامل الاقتصادي الكامل: (Total

Economic Intergation):

المطلب الثالث: مقومات ومكانيزات التكامل الاقتصادي:

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي:

الفرع الثاني: مكانيزات التكامل الاقتصادي:

أولاً: الميكانزمات الاقتصادية:

ثانياً: المكانيزات السياسية:

المطلب الرابع: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي:

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي:

أولاً: حرية تنقل عناصر الإنتاج:

ثانياً: زيادة قوة التفاوض:

ثالثاً: اتساع حجم السوق

رابعاً: تخفيض العبء على ميزان المدفوعات

خامساً: زيادة معدل النمو الاقتصادي:

سادساً: الاستفادة من مهارات اليد العاملة

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي:

أولاً: مشكل التعريفية الموحدة:

ثانياً: مشكل الحماية الجمركية:

ثالثاً: مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر:

المبحث الثاني: النظام النقدي الأوروبي

المطلب الأول: نشأة النظام النقدي الأوروبي:

الفرع الأول: خطة وارنر:

الفرع الثاني: نظام التبعان الأوروبي:

الفرع الثالث: أسباب فشل نظام النعبان النقدي

الفرع الرابع: تحرير ديلور

المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي

الفرع الاول: محاور النظام النقدي الأوروبي:

أولا-آلية سعر الصرف

ثانيا:آلية الائتمان

ثالثا:وحدة النقد الأوروبية

المطلب الثالث: وحدة النقد الأوروبية "الايكو"

المبحث الثالث: تجربة الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

الفرع الثاني: توسيع عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي:

الفرع الأول: معاهدة مايستريخت

الفرع الثاني: توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي:

المطلب الثالث: تأسيس الوحدة النقدية:

المطلب الرابع: المعايير الاقتصادية المطلوبة للوحدة النقدية

الأوروبية والدول التي حققت هذه المعايير

الفرع الاول: المعايير الاقتصادية المطلوبة للوحدة النقدية

الأوروبية:

خلاصة:

الفصل الثالث: تأثير الإستخدام الدولي للعمالات على الإقتصاديات العربية

تمهيد

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاديات العربية

المطلب الأول: الموارد البشرية والموارد الاقتصادية

الفرع الأول: الموارد البشرية

أولا: حجم السكان وتطوره

الفرع الثاني: الموارد الاقتصادية

أولا:الموارد الزراعية:

ثانيا:الموقع الجغرافي الاستراتيجي

ثالثا:تنوع الموارد الطبيعية وغنى الموارد المائية

رابعا:النفط

خامسا:الغاز الطبيعي

سادسا: الفوسفاط:

سابعاً: الحديد

ثامناً: المواد الأولية الزراعية

تاسعاً: حجم السوق العربية:

عاشراً: توافر المواد البشرية

المطلب الثاني: القطاع الصناعي والقطاع الزراعي

الفرع الأول: القطاع الصناعي

الفرع الثاني: القطاع الزراعي:

أولاً: الناتج الزراعي العربي

المطلب الثالث: قطاع التجارة والبحث والتطوير

الفرع الأول: التجارة الخارجية للدول العربية

أولاً: التجارة البينية العربية:

الفرع الثاني: مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: البحث والتطوير

أولاً: مجال رأس المال البشري:

ثانياً: مجال الطاقة الابتكارية وتوظيف الثقافة

ثالثاً: مجال البنية التكنولوجية:

المبحث الثاني: حرب العملات:

المطلب الأول: ماهية حرب العملات

الفرع الأول: مظاهر حرب العملات

الفرع الثاني: تعريف حرب العملات

الفرع الثالث: أسباب حرب العملات:

المطلب الثاني: الصراع بين الايورو والدولار:

الفرع الأول: سيادة الدولار يهددها الاوورو:

الفرع الثاني: من التهديد إلى المنافسة:

الفرع الثالث: الحرب ضد الأورو –حرب العراق-

الفرع الرابع: أزمة الائتمان يمكن أن تضع الأورو مكان

الدولار:

الفرع الخامس: الأورو والبحث عن الدور الدولي

المبحث الثالث: انعكاسات الاستخدام الدولي للعملات على الاقتصاديات العربية

المطلب الأول: عوامل استخدام العملة دولياً

الفرع الثاني: الاستخدام الدولي للدولار

المطلب الثاني: أثر الاستخدام الدولي للعملات على

الاقتصاديات العربية:

الفرع الأول: أثر الأورو على التجارة العربية:

الفرع الثاني: أثر الأورو على المصارف العربية وحركة رأس

المال:

الفرع الثالث: أثر الأورو على النفط العربي:

الفرع الرابع: أثر اليورو على حركة العملة العربية:

الفرع الخامس: التأثير الأورو على الاقتصاديات العربية من

خلال أسعار الفائدة لرؤوس الأموال الأوروبية:

الفرع السادس: تأثير اليورو على اقتصاديات دول المغرب

العربي:

أولاً: أسعار المواد الأولية:

ثانياً: احتياطات الصرف:

المطلب الثالث: مزاحمة الأورو للدولار:

خلاصة:

كان الهدف من صياغة وبعث النظام النقدي الدولي هو أن يكون مصدر للاستقرار النقدي الدولي إلا أن التجارب بينت أنه كان في بعض المراحل التي مر بها مصدر الاضطرابات وعدم الاستقرار النقدي الدولي نتيجة لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية، وقد شهدت نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات على الساحة السياسية والاقتصادية العالميتين كما انتشرت أفكار التقارب والتفتح بقوة لتعبر عن نظام دولي جديد. ومن خلال تتبعنا للمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي نجد أنه مر بعدة مراحل وتغيرات كثيرة والتي لم تكن بمحظي المصادفة وإنما كانت ضرورة فرضتها الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية، وفي ظل هذه الأخيرة لعب الدولار الأمريكي دور محوري في النظام النقدي الدولي بصفته عملة دولية ووحدة حساب وأداة للمعاملات التجارية ووحدة احتياطي رئيسية، إذ حال هذا الدور المهيمن للدولار الأمريكي دون ظهور عملات دولية أخرى تساهم في دعم استقرار النظام النقدي الدولي.

إن الانعكاس المباشر للصعوبات التي عانى منها الدولار والاقتصاد الأمريكي على النظام بأكمله جعلت العالم يدخل في تقلبات نقدية حيث أصبح النظام النقدي الدولي غير مستقر، ولمواجهة ذلك قرر الأوروبيون بدفع من ألمانيا في 1978 إلى إنشاء النظام النقدي الأوروبي، بغية الحفاظ على الاستقرار النقدي الأوروبي بالتركيز على قاعدة منطقة " **EUROPEAN Currency unit (ECU)**) ومن ثم يمكن اعتبار ظهور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي متوجا بالعملة الأوروبية الموحدة " الأورو " منعرجا حاسما وهاما في مستقبل النظام النقدي الدولي.

بظهور العملة الأوروبية الموحدة تولد صراع بين الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي، وبدرجة أقل بين الياباني هذا الصراع الذي تطغى عليه المنافسة من جهة والهيمنة من جهة أخرى ، وباعتبار الدول العربية ليست بمعزل عن العالم فهي تتفاعل مع غيرها من الدول لتحقيق مصالحهم المعتمدة، غير أن المشكل القائم في المبادلات التجارية الخارجية لهذه الدول هو هيكل صادراتها المسعر بالدولار والذي تهيمن عليه المحروقات في حين تؤمن وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي حيث تكون مسعرة بالأورو، ما يطرح مشاكل بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول خاصة لما يتراجع الدولار أمام الأورو، فهي بحاجة إلى الأورو لتسوية مدفوعاتها مع دول الاتحاد الأوروبي وتتلقي عوائد المحروقات بالدولار. فأى انخفاض لسعر الدولار مقابل الأورو سيؤثر على اقتصاديات هذه الدول، خاصة في خصم المستجندات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

انطلاقاً من كل ذلك تتمحور الاشكالية الرئيسية لبحثنا حول: ما مدى تأثير الاستخدام الدولي لحرب العملات على الاقتصاديات العربية؟

ولمعالجة هذه الاشكالية إرتأينا وضع الأسئلة الفرعية المكملة التالية:

- 1- ماهي أهم الأنظمة النقدية التي شهدتها النظام النقدي الدولي؟
- 2- هل يهدف الاتحاد الأوروبي إلى جعل الأورو العملة الرائدة في المستقبل؟
- 3- ما ذا يعني ظهور الأورو بالنسبة للدولار؟ وفيما تتجلى حرب العملات الدولية؟ وما يمدى تأثيرها على الاقتصاديات العربية؟

وكإجابة ابتدائية على هذه الأسئلة تأتي فرضيات بحثنا وهي:

- 1- يعتبر نظام بريتن وودز من أهم الأنظمة النقدية للنظام النقدي الدولي.
- 2- يعتبر الأورو عملة منافسة بالنسبة للدولار لذلك هناك صراع بينهما.
- 3- يهدف الاتحاد الأوروبي إلى جعل الأورو عملة دولية.

دوافع اختيار الموضوع:

في الحقيقة هناك عدة أسباب جعلتنا نختار موضوع الاستخدام الدولي للعملات وتأثيرها على الاقتصاديات العربية". بالإضافة إلى الدوافع الذاتية والمتمثلة في رغبتنا والفضول في التعرف على المستجدات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى دوافع موضوعية منها حداثة الموضوع في حد ذاته ومحاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع جديد.

أهداف وأهمية البحث:

إن الأهداف المرجوة من دراستنا لهذا الموضوع هو محاولة البحث في تاريخ النظام النقدي الدولي قبل وبعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" والتطرق إلى تأثير الاقتصاديات العربية بالتطورات في قيمة العملات.

وتستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوروبي في الاقتصاد العالمي وكيف تؤثر هذه الأقطاب الاقتصادية على الاقتصاديات الأخرى، وهي النقاط التي نراها مهمة (كنشأة النظام النقدي الدولي، ظروف نشأة العملة الأوروبية الموحدة، صراع العملات).

مناهج البحث:

كما هو معلوم، فإن لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الخاص، ولهذا اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي لسرد أهم الأحداث الاقتصادية التي عرفها النظام النقدي الدولي والمراحل التي شاهدها النظام النقدي الأوروبي، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لعرض تحليل المستجدات الاقتصادية وانعكاسها على الاقتصاديات العربية.

محاور البحث:

في سياق الإشكالية وللإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة، قمنا بدراسة الموضوع من خلال ثلاث فصول:

الفصل الأول: نتناول فيه نشأة النظام النقدي الدولي وتطوره، من أجل توضيح الأسباب التي أدت إلى انهيار بريتن وودز وتدهور النظام النقدي الدولي، حيث ارتأينا أن دراسة هذا النظام من المنظور التاريخي تظهر لنا في أي ظروف جرت الاتفاقيات أثناء انعقاد مؤتمر بريتن وودز ومن هؤلاء الذين وضعوا خريطة إعادة تنظيم النظام النقدي الدولي.

الفصل الثاني: تناولنا فيه التكامل الاقتصادي وأهم تجاربه ألا وهي التجربة الأوروبية والتي ترجع بدورها إلى معاهدة روما سنة 1957 التي ضمت كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، حيث سنقوم بإلقاء الضوء على نشأة الوحدة النقدية الأوروبية وعملية الاندماج النقدي في أوروبا وكيفية تسيير النظام النقدي الأوروبي وكذا الدوافع التي أدت بأوروبا إلى التفكير في إنشاء العملة الموحدة "الأورو"

الفصل الثالث: نتطرق في هذا الفصل إلى مدى تأثير الاقتصاديات العربية بالصراع بين الأورو والدولار، فكان لابد الإشارة إلى طبيعة الاقتصاديات العربية ومدى تأثير هذه العملات على كل من التجارة و النفط وغيرها من المتغيرات مع التعرض إلى مدى مزاحمة الأورو للدولار.

صعوبات البحث:

قلة المراجع سواء باللغة العربية أو باللغة الفرنسية وخاصة فيما يخص تأثير الصراع بين الأورو والدولار على الاقتصاديات العربية، وشساعة الموضوع وبالتالي عدم التغطية الكافية لكل جوانبه

تمهيد:

لا تستطيع أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوفر على نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد وتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الاداء الاقتصادي وكذلك على الصعيد الدولي فلا تكون هناك تجارة مزدهرة ولا علاقات تجارية متطورة بين الأقطار ما لم هناك نظام نقدي يتوفر على قواعد وآليات التي تضمن استقرار نقدي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

إن الهدف من وضع النظام النقدي الدولي هو أن يكون مصدر للاستقرار النقدي الدولي إلا أن التجارب بينت أنه كان في بعض المراحل التي مر بها مصدر الاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي وهذا لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية، فلكي نستطيع أن نقول أن لدينا نظام نقدي دولي (سواء الذهب- عملات قابلة للتحويل، أصول أخرى، حقوق السحب الخاصة وغيرها) وكذلك يجب أن يتوفر على تنظيم مؤسسي يعمل على إشراف وتسهيل المبادلات، وفي الأخير أن يتوفر على قيادة مركزية للنظام من أجل التوصية لتحقيق الأهداف التي وضع من أجلها.

المبحث الأول: عموميات حول النظام النقدي الدولي:

إن من الضروري وجود سلطة نقدية محلية تتولى توفير عرض النقد وسيولة محلية للنشاط الاقتصادي للبلد، فإن وجود نظام نقدي دولي يعد شرطاً ضرورياً لتمكين التجارة الدولية من النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي⁽¹⁾:

النظام النقدي مثله مثل أي تنظيم اقتصادي آخر، وهو مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة، ونطاق مكاني محدد،

ويشير معظم الاقتصاديين إلى أن وجود نظام نقدي دولي، يعد شرطاً ضرورياً لتمكين التجارة الدولية في النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة، فهو مجموعة القواعد والآليات والإجراءات التي يمكن أن تتخذ بتنظيم الأوضاع النقدية، الدولية بالشكل الذي يسهل ويكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف، ويسير العلاقات الاقتصادية الدولية عموماً، ويساعد نموها بصورة مضطربة هنا دون أن ترتب على ذلك حدوث اضطرابات اقتصادية داخل أعضائه.

كذلك يمكن أن يعرف مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبالشكل الذي يسهل ويسير التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية⁽²⁾.

وكأي نظام يجب أن تتوفر فيه جملة من الشروط ومن أبرز هذه الشروط يمكن ذكر ما يأتي:

- 1- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام.
- 2- توفير آلية يتم من خلالها تيسير عمل النظام، وتمثل بالإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحقيق الكيفية التي يعمل بها، وتيسير هذا العمل.
- 3- وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام والمتمثلة في وسائل تسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة.
- 4- توفير إجراءات يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية، لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطورها واستقرارها.

وهذه الشروط سوف يتم التطرق إليها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: خصائص النظام النقدي الدولي:

إن النظام النقدي مثله مثل أي تنظيم اقتصادي آخر، هو مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة لمجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة ونطاق مكاني محدد، وعليه فإن النظام النقدي يتمتع بثلاث خصائص رئيسية⁽³⁾:

¹ أحمد الكرد، النظام النقدي الدولي، 1 نوفمبر 2010، منشور في موقع: تاريخ الاطلاع 12/02/22 على 20:12

<http://islamfinigo-forum.nett2227-topic>

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، دار الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص ص 253-254.

³ أسامة محمد الفولي، زينب حسن عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، 2005، ص ص 62-63.

- النظام النقدي: هو نظام اجتماعي، فالنظم النقدية كما يقول نيوكس لم تخلق لذاتها، وإنما هي أدوات اقتصادية، تتخذ لتسهيل انتاج وتبادل المنتجات وهي تعكس بالضرورة الاقتصاد الذي وجدت لخدمته، بل هي لا تسير إلا وفقا له.

فالنظام النقدي في الاقتصاد الرأسمالي يختلف عن النظام النقدي في النظام الاشتراكي أو في الاقتصاد المتخلف، ولا يمكن أن نتصور مثلا أن النقود أو المؤسسات النقدية في اقتصاد وطني معين يتبع القيم الاسلامية، فكل اقتصاد معين انما يناسبه نظام نقدي ومصر في معين ومتى عرفنا الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسوده يمكننا تحديد نوع نقده وائتمانه وهذا هو المعنى الحقيقي للخاصية الاجتماعية للنظام النقدي.

- النظام النقدي هو أيضا نظام تاريخي، أي أنه يتطور ويتغير مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي، فالنظام النقدي لا يولد من فراغ بل يولد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة معينة ويتطور بتطور تلك الظروف وفي كثير من الأحيان يكون سببا في تغيرها وشرطا لتكوينها، وهذا هو الجانب الحركي أو الديناميكي من النظام النقدي.

فالنظام النقدي يمثل الشكل الخاص لتداول النقود في اقتصاد المبادلة الرأسمالي. وهذا الأخير بالرغم من احتفاظه بمقوماته وأهدافه الأساسية خضع لتغيرات كثيرة في معالته خلال مراحل تطوره، وقد صاحب هذا التطور تطور مماثل في العلاقات النقدية فيتطور الاقتصاد الرأسمالي من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار، ومن مرحلة الوحدات الانتاجية الصغيرة إلى مرحلة الوحدات الانتاجية الكبيرة، تطور النظام النقدي من مرحلة قاعدة الذهب إلى مرحلة قاعدة النقد الورقية، ومن مرحلة الليبرالية النقدية إلى مرحلة التدخل النقدي⁽¹⁾.

- كل نظام اقتصادي وبالتالي النظام النقدي يتمتع بخاصية مركبة، بمعنى أنه يتكون من مجموعة من العناصر، يوجد من بينها عنصر أساسي ومحدد والبقية تعتبر عناصر ثانوية، والعنصر الأساسي هو الذي يلعب الدور المسيطر في عملية تنظيم تداول النقود، كما أن خصائص الظواهر النقدية تتحدد بصفة خاصة عن طريق العنصر الرئيسي. أما العناصر الثانوية فهي إما عناصر مشتقة من العنصر الأساسي أو عناصر تابعة له.

المطلب الثالث: عناصر النظام النقدي:

والعنصر الأساسي في النظام النقدي هو القاعدة النقدية أو قاعدة القيم ويقصد بها المقياس الذي يتخذه المجتمع أساسا لحساب القيم الاقتصادية أو لمقارنتها ببعض.

والغرض منها المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود أو قوتها الشرائية. فالوظيفة الأساسية لقاعدة النقد هي المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود، وأي تقلبات في القاعدة النقدية تؤثر في القوة الشرائية للنقود، وفي قدرتها على أداء وظائفها الزمنية الحالية كوسيط للمبادلة والمستقبلية كمخزن للقيمة، والمكانية أي بالنسبة لعلاقتها مع العملات الأجنبية، وبذلك فإن قاعدة النقد هي تعتبر حقيقي عن ظاهرة الندرة في الموارد النقدية، فكفاءة القدرة النقدية تقاس بقدرتها على التحكم في عرض النقود.

¹. نفسه، ص ص 64-67.

العناصر الثانوية:

ومن أهم هذه العناصر نقود القاعدة النقدية ذاتها، أي وحدة النقد الرسمية المستخدمة في الحسابات النقدية، ويشترط في هذه النقود توافر عاملين أساسيين هما: صفة القانونية أي تدخل الدولة بإعطائها قوة ابراء مطلقة في الوفاء بالالتزامات يجبر الدائن على قبولها وفاء لدينه، ويعفى المدين من دينه بمجرد السداد بها، ويقبلها الجميع في المعاملات، والثانية صفة النهائية، بحيث لا يسمح بتحويلها إلى أية نوع آخر من النقود، أي يفرض لها السعر الإلزامي.

لقد تطور الأمر في ظل قاعدة النقد الورقية حيث لم تعد العلاقات الرئيسية في النظام النقدي المعاصر تنحصر في العلاقة بين القاعدة النقدية و النقود الأساسية، وإنما بين الأخير وأدوات الدفع الأخرى المتعددة الأشكال والمتمثلة في موضوع السيولة، فالنقود الأساسية بصفتها نقود قانونية ونهائية تمثل قمة السيولة، أما أدوات الدفع الأخرى فهي تتمتع بدرجات متفاوتة من السيولة، وسوف تتحول عاجلا أم آجلا إلى نقود أساسية بحسب دورة النشاط الاقتصادي وتختلف علاقة كل أصل من تلك الأصول بالنقود الأساسية تبعاً لمقدرتها على التحول إلى نقود قانونية ونهائية بأقل نفقة ممكنة وفي أقصر فترة زمنية، وبذلك حتى يتمتع النظام النقدي بخاصية التناسق بين مختلف عناصره طبقاً لمنطقه الذاتي.

المبحث الثاني: مراحل تطور النظام النقدي الدولي:

إن النظام النقدي لم يظهر بشكله الحالي وإنما بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

المطلب الأول: نظام النقدي الدولي قبل الحرب العالمية الأولى:

الفرع الأول: قاعدة المسكوكات الذهبية⁽¹⁾

يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب، حيث تداولت في ظل المسكوكات الذهبية على شكل قطع نقدية متماثلة الوزن والعيار تحمل ختم السلطة النقدية، ويتم التداول بها فقط و تم التداول إلى جانبها نقودا ورقية قابلة للإبدال بالذهب وتسمى بالنقود النائية وقيام هذا النظام النقدي يتطلب مجموعة شروط هي:

- 1- تحديد الوحدة النقدية بموجب قانون وذلك من حيث الوزن والعيار.
- 2- حرية سك العملة أي حرية تمويل الذهب من شكله المعدني إلى مسكوكات ذهبية لدى مؤسسات بنك النقود.
- 3- حرية الصهر، بمعنى حرية تحويل الذهب من شكله النقدي (مسكوكات) إلى شكله المعدني والسلعي وذلك لدى مؤسسات صهر المعدني.
- 4- قابلية تحويل العملة المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب.
- 5- حرية إستيراد وتصدير الذهب.

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 22.

إن هذه الشروط ضرورية لتحقيق التعادل بين القيمة التجارية والقيمة القانونية للوحدة النقدية وكذا تحقيق التعادل بين سعر الذهب محليا وسعره في الخارج⁽⁴⁾.

مع أخذ نفقات النقل والتأمين بعين الاعتبار، وهو ما يؤكد فكرة الادارة التلقائية للنقود على المستوى الداخلي والتوازن في ميزان المدفوعات على المستوى الخارجي، فضلا عن تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف بين العملات المختلطة التي تفترض من تحقق هذه الشروط.

وقد كانت انكلترا أول من اتبع قاعدة المسكوكات الذهبية بخصائصها هذه بمقتضى قانون 1816 ولكن نظرا لأن قابلية تحويل الأوراق إلى ذهب كانت ممنوعة فعلا حتى 1821، فإن بنك انكلترا لم يستأنف العمل بهذه القاعدة إلا في التاريخ ومن انجلترا انتقلت هذه القاعدة إلى بقية دول أوروبا حيث كانت مطبقة في معظمها عند قيام الحرب الأولى.

الفرع الثاني: السبائك الذهبية (1925-1931):⁽²⁾

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 أصدرت الدول نقودا ورقية وفرضت لها سعرا الزاميا وسحبت الذهب من التداول كما عظمت الحاجة إلى مكافحة اكتناز الذهب في الداخل لاستخدام رصيد الدولة المعدني في مواجهة متطلبات التعامل مع الخارج لذلك تطورت قاعدة المسكوكات الذهبية من يد إلى يد بين الناس، وبذلك أصبحت العملة الورقية هي الأغلب في التداول.

وكان يمكن مبادلة هذا البنكنوت مقابل الذهب من بنك الاصدار في أي وقت من الأوقات حيث يوجد سعر محدد وثابت للذهب مقابل العملة الوطنية، غير أن ما حدث نتيجة هذا التطور أنه انخفض إقبال الأفراد على استبدال الذهب بالبنكنوت حيث أدى تحديد وزن مرتفع للسبائك الذهبية التي تلتزم السلطات النقدية ببيعها إلى عزوف الأفراد عن هذا الاستبدال نظرا لما يتطلبه شراء هذه السبائك من تدبير مبالغ كبيرة من البنكنوت.

وقد ترتب على هذا الاقتصاد في الاستخدام النقدي للذهب أن السلطة النقدية لم تعد ملتزمة بالاحتفاظ برصيد من الذهب يساوي كامل قيمة أوراق البنكنوت المصدرة والتي حلت مسكوكات الذهب في التداول بل أصبح الذهب مجرد احتياطي يعادل نسبة معينة من البنكنوت المصدر وبطبيعة الحال كلما قلت هذه النسبة كلما عظمت قدرة السلطة النقدية على الخلق لهذا السبب كان حجم النقود الورقية المطروحة في التداول تتجاوز دائما حجم رصيد الدولة من الكتلة الذهبية التي تحتفظ بها.

الفرع الثالث: قاعدة الصرف بالذهب⁽³⁾:

ولا يشترط في ظل هذه القاعدة أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطي ذهبي يعادل نسبة معينة من البنكنوت المصدر سواء على شكل عملة ذهبية أو سبائك وإنما يشترط احتفاظه باحتياطي من العملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب، ولا يكون على البنك المركزي أي التزام قانوني لصرف أوراق البنكنوت بالذهب وإنما عليه التزام

¹ . مجدى محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الاشكاليات والآثار المحتملة العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 44.

² . مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 14-15.

³ . أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسات شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص 249.

بصرفها بالعملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب والتي تتكون منها احتياطياته بسعر ثابت، وهذا الشكل من قاعدة الذهب يستكمل شروط قيامه بوظائفه بتوافر المقومات التالية:

- 1- تحديد سعر الصرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب، وسعر الصرف كما هو معروف هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما مقابل عملة أخرى.
- 2- التزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت.
- 3- عدم وجود أية قيود على تحويل العملة إلى الخارج أو استيرادها من الخارج.⁽¹⁾

ثالثاً: شروط نجاح نظام الصرف بالذهب

حتى تعمل هذه القاعدة بشكل فعال، لا بد من توافر المقومات التالية:

- 1- تناسق سياسات البنوك المركزية للدول التي تتبع هذا النظام، تناسق قراراتها، وحدة نظمها، دون أن تكون هناك سيطرة لأحد البنوك على الأخرى، كما يجب أن تكون الدول المتبعة لهذا النظام في درجة واحدة من النمو والتقدم الاقتصادي؛
- 2- يجب أن تتمتع الدول التي اختيرت كمحور لهذا النظام واختيرت عملاتها كعملة ارتكازية بحالة اقتصادية جيّدة، بحيث إذا رغبت دول معينة في أن تصبح مركز للعالم النقدي فيجب أن تتمتع بحالة اقتصادية داخلية جيدة، بمعنى عدم وجود بطالة أو عجز في ميزان مدفوعاتها أو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.⁽²⁾
- 3- تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية، مقابل العملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب.
- 4- التزام السلطات النقدية، ممثلة في بنكها المركزي، ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للصرف بالذهب وبسعر ثابت.
- 5- عدم وجود أية قيود على تحويل العملة إلى الخارج أو استيرادها منه.⁽³⁾

المطلب الثالث: انهيار و زوال قاعدة الذهب

قبل التطرق إلى الأساليب و العوامل التي أدت إلى انهيار قاعدة الذهب، علينا أن نشير إلى أهم السياسات التي كانت الحكومات تتبعها في ظل هذا النظام.

أولاً: السياسات المتبعة من قبل الحكومات في ظل هذا النظام

- يتعين على الحكومات الوقوف مستعدة لشراء وبيع عملتها مقابل الذهب بالسعر الرسمي وأن تسمح بتصدير واستيراد الذهب من أجل أن يعمل نظام الذهب الدولي بفعالية.
- يشترط على كل حكومة أن تجعل أية مشكلة تخص الأوضاع الاقتصادية المحلية ثانوية بهدف الحفاظ على القيمة الخارجية لعملتها؛

¹. نفسه، ص: 249.

². أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص16.

³. مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص15.

- أن تسمح الحكومات لعرضها النقدي بالتوسع أو الانكماش حسب تدفق الذهب وأن تترك الأسعار الداخلية ترتفع وتنخفض بمقدار كاف للقضاء على خلل ميزان المدفوعات؛

- كذلك أن تسمح الحكومات بحرية تدفق رأس المال إلى ومن مختلف الدول.

ثانيا: أسباب وعوامل انهيار قاعدة الذهب:⁽¹⁾

- يعتبر نشوب الحرب العالمية الأولى أول صدمة تلقاها النظام، حيث تخلت معظم الدول عن بيع وشراء الذهب ومنعها بالقوة تصدير الذهب، هذا ما أدى إلى استحالة عمل آلية قاعدة الذهب الدولي في ظل تلك الأوضاع، فقد توقعت جميع الدول آنذاك أن التخلي عن هذا النظام هو ظرف مؤقت فقط، وبإمكانها العودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب، وبأن أسعار الصرف الرسمية التي سادت قبل الحرب يمكن إعادتها.

- لقد كانت بريطانيا المحور الرئيسي للتجارة والتمويل الدوليين قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان ميزان مدفوعات دولة ما مرتبط مع بريطانيا، وكذلك قيمة عملتها بالإسترليني من المهام الأساسية للسلطات النقدية في أية دولة وكذلك لمجموعاتها التمويلية، أما الآن فقد ظهر مركز تجاري وتمويلي ثاني في العالم المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تميّز اقتصادها بالنمو المستمر وإلى جانب ذلك بقاء الدولار مرتبط بالذهب مما مكّنها من احتلال تلك المكانة، حيث أصبح ميزان المدفوعات أي دولة وقيمة عملتها مرتبطة بالولايات المتحدة وأكسبها أهمية متزايدة.⁽²⁾

- مما عرقل و صعب العمل بقاعدة الذهب هو ظهور التضخم الذي نتج عن تزايد عدد العملات الورقية، فأدى ذلك إلى انخفاض قدرتها الشرائية حيث نمت معدلات التضخم هذا يعني أن السعر الرسمي الذي كانت تحدد به العملات لم يعد يعكس القيمة الشرائية للعملات، فخلق ذلك اختلافا بين السعيرين السوقي والرسمي لكل من الدولار والإسترليني، بحيث قامت بريطانيا في تلك الآونة بتقليص الأسعار المحلية إلى حد كبير دام ست سنوات (1919-1925) وهذا قصد المحافظة على السعر الرسمي القديم، في حين استغرقت دول أخرى فترات أطول للوصول إلى نفس الهدف، والبعض الآخر من الدول انتهج سياسة تغير عملاتها وذلك بإصدار عملات جديدة تحمل قيما أخرى غير القيمة السابقة، منها ألمانيا، النمسا وروسيا.

- باقتراب نهاية العشرينات عرفت اقتصاديات الدول الصناعية ركودا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تميّز اقتصادها بسقوط حر في عام 1929، حيث انهارت بورصتها Stock Market الشيء الذي أثر على جميع أنحاء العالم.

وقد تلقت قاعدة الذهب الضربة القاضية عام 1931 بعد أن قام المودعون بسحب أرصدهم من البنوك النمساوية ثم البنوك الألمانية التي قامت فيها الحكومات بفرض قيود على الصرف، تم تبعثها في ذلك دول أخرى، وفي مقدمتهم بريطانيا، التي قامت بتعويم عملاتها فتبعثها في ذلك دول أخرى تربطها بها علاقات تجارية ومالية وأيضا عملاتها مرتبطة بالإسترليني، فظهر في عام 1932 ما سمي "منطقة الإسترليني".

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص130.

² كبور رشيدة، من النظام النقدي الأوروبي إلى العملة الأوروبية الموحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص58.

وهناك دول على العكس مما سبق حافظت على العمل بقاعدة الذهب وهذه الدول شكلت ما سمي "كتلة الذهب" وكانت تضم هولندا، فرنسا، بلجيكا، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد لوحظ أن عملات هذه الدول مقدرتها أكثر من قيمتها الحقيقية، مما أدى إلى حدوث صعوبات كبيرة في صادراتها، لهذا اضطرت أن تتخلى عن نظام قاعدة الذهب، حيث أدى إلى إشاعة جو عام من عدم الثقة في الدولار، وتوقع الكثيرون أن تخرج هي أيضا من هذه القاعدة، فلجأ الأفراد إلى سحب أرصدهم من البنوك واستبدالها بالذهب، وظل الذهب يخرج من الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل مستمر إلى أن اضطرت الحكومة الأمريكية الخروج من قاعدة الذهب في 14 أبريل 1933¹، فألقت بذلك حرية تصدير الذهب، وظل الذهب ممنوعا من التداول، وتم تخفيض قيمة الدولار بنسبة 40,9% وهكذا انهارت قاعدة الذهب وانتهى العمل بها كنظام نقدي دولي مما أدى إلى البحث عن نظام نقدي بديل وذلك باقتراب الحرب العالمية الثانية، وقد تم بالفعل التوجه نحو تشكيل نظام نقدي دولي وتم تبنيه بنهاية الحرب العالمية الثانية وعرف بنظام "بريتون وودز".

ثالثا: تقييم نظام الذهب

لقد اختلفت الآراء حول مدى فعالية نظام الذهب وهذا راجع إلى بعض الاقتصاديين ينظر إليه بوجهة نظر معاصرة والبعض الآخر يقيمه من خلال الظروف التي طبقت فيها، فأصحاب التوجه العصري يرون أن تطبيق نظام الذهب كانت له نتائج وخيمة على الاقتصاديات الدولية بالإضافة إلى أنه حصد جزء من الموارد الإنتاجية للمجتمع باعتباره الذهب كقوة أما الطرف الآخر قدر في تطبيق نظام الذهب العديد من المزايا يمكن أن نبرزها فيما يلي:⁽²⁾

- إن استخدام الذهب كقاعدة نقدية بما له من قيمة استعمالية ومكانة في النفوس يدمم ثقة الأفراد في النظام النقدي.

- إن التشغيل الآلي لنظام الذهب وتحديد كمية النقود المصدرة في المجتمع أفضل من ترك تحديد هذه الكمية للسلطات النقدية.

- بالإضافة إلى أنه بفضل تطبيق قاعدة الذهب أصبحت التجارة الدولية تعرف انتعاش واستقرار أسعار الصرف لمختلف العملات وتسهيل تحريك رؤوس الأموال حيث عرف العالم استقرار يفوق أو يزيد عن ثلاثين عام ويرد عليهم منتقدي هذا النظام بذكر العديد من العيوب التي جاء بها هذا النظام:

- يرى كيتز أن هذا النظام لم يستطع أن ينظم الإصدار النقدي بديل أنه تم وقفه على العمل لجهوده تحت ضغط الأزمات النقدية الدولية.

- التضحية باعتبارات الاستقرار الداخلي في سبيل تحقيق التوازن الخارجي.

¹. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص54.

² <http://www.4shared.com/dir/>

المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي بين الحربين العالميتين 1918-1939: (1)

عانت العديد من الدول في هذه الفترة من معدلات تضخم عالية وحاولت أن تستعيد نشاطها الاقتصادي عن طريق زيادة الاتفاق العام ممولاً بذلك انفاقها وبكل بساطة عن طريق الزيادة في إصدار النقود مما نتج عنه نمو كبير في الكتلة النقدية وارتفاع في مستويات الأسعار.

وأكثر الأمثلة شهرة في هذا المجال ما حصل في ألمانيا في الفترة ما بين الحربين 1919-1923 حيث ارتفع مؤشر الأسعار من 262 إلى 126160000000 أي بـ 281.5 مليار مرة معاهدة فرساي التي أعلن عنها ألزمت ألمانيا بدفع تعويضات حرب وبدل أن تلجأ لدفع هذه التعويضات عن طريق زيادة الضرائب لجأت إلى زيادة العملة مما فاقم مشكلة التضخم وبموجب هذه المعاهدة أدخلت فرنسا جيوشها إلى مقاطعة رورسن، ولدعم العمال الألمان الذين توقفوا عن العمل احتجاجاً على الاحتلال الفرنسي قامت السلطات الألمانية بزيادة الإصدار وبالنتيجة وخلال سنة واحدة، ارتفع مؤشر الأسعار 452998200 مرة وتوقف المواطنون الألمان عن التعامل بالمارك لعدم الجدوى من حيازته نظراً للانخفاضات اللاحقة المتوقعة في قيمته ولم يتوقف التضخم الجامح في ألمانيا، إلا في العام 1923 بعد قيام السلطات النقدية بإصلاحات نقدية.

المطلب الثالث: النظام النقدي في ظل بريتون وودز 1944-1973:

الفرع الأول: مؤتمر بريتون وودز وأهم نتائجه: (2)

في أبريل عام 1944 عندما تم إعداد البيان المشترك الأمريكي، الإنجليزي عن الصندوق، فقد أعلن وزير الخزانة الأمريكي Morgenthau أن 44 دولة قد قبلت دعوته غير الرسمية لحضور مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي، وفي 26 ماي 1944 فقد وجه الرئيس الأمريكي روزفلت الدعوة رسمياً إلى ممثلي 44 دولة من بينها مصر والاتحاد السوفيتي، وذلك للمشاركة في هذا المؤتمر في بريتون وودز بمنطقة ينوهبشاير بشمال شرق الولايات المتحدة.

وقد كان هناك شك حول ما إذا كان المؤتمر سوف يتمكن من دراسة مسألة البنك بالإضافة إلى الصندوق، إلا أن الانسحاب الذي حدث في مؤتمر أتلانتك سيتي أظهر أن خطة البنك سوف يكون ممكناً من الأرجح أن يتم التفاوض بشأنها سريعاً، وهكذا فقد تم وضع البنك في جدول أعمال مؤتمر بريتون وودز في اللحظات الأخيرة قبل انعقاد المؤتمر، بل أن الاتفاق الأساسي على البنك قد تم التوصل إليه في أقل من أسبوعين، بينما المناقشات المتعلقة بالصندوق قد استمرت نحو ما يقارب من سنتين.

وقد كانت الفكرة السائدة في الولايات المتحدة في ذلك المجال، هي أن صندوق النقد الدولي لا يمكن أن يقوم بواجباته على نحو فعال، إذا لم تكن هناك قروضا طويلة الأجل للمساهمة في تنمية الدول التي دمرتها الحرب أو التي يعاني اقتصادها من الكساد، وبهذه الوسيلة يمكن لنشاط البنك أن يكمل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد

1. بسام حجار، النظام النقدي العالمي وأسعار الصرف، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، 2009، ص ص 27-28.

2. صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص ص 19-20.

الدولي، ويساعد على تحقيق الاستقرار الدولي في مجالات التمويل والتنمية ولقد تم الاتفاق في مؤتمر بريتون وودز على تقسيم العمل بين ثلاث لجان غنية، وأن تمثل كل دولة من كل لجنة منها، وقد تولت اللجنة الثانية منهم برئاسة الاقتصادي الشهير اللورد كينر، اعداد الاتفاقية المنشأة للبنك الدولي، في حين تولت اللجنة الأولى برئاسة المستر هويايت اعداد الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي أما اللجنة الثالثة فقد كانت تسمى لجنة الوسائل الأخرى للتعاون النقدي الدولي برئاسة وزير مالية المكسيك ادوارد سوايرز.

ثانيا: محتوى اتفاقية "بريتون وودز"⁽¹⁾

في 20 جويلية 1944، تم التوقيع على جملة الاتفاقيات في بريتون وودز وبالضبط في الضفة الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية في "نيو هامبشير" حيث اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بالإضافة إلى ممثلي اثني وأربعين دولة أخرى، وتوصلوا إلى نظام مصرف بالذهب حيث أصبح للدولار دورا أساسيا في الحفاظ عليه وذلك من خلال تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتلبية أي طلب لتحويل الدولار إلى الذهب عند سعر ثابت 35 دولار للأوقية بدون حدود أو قيود، أما باقي عملات دول العالم فيتم تثبيت قيمتها بمقابل الدولار وبالتبعية تصبح مثبتة في مواجهة الذهب أيضا.

ويمكن تلخيص خصائص هذا النظام في النقاط التالية:⁽²⁾

- 1- ربط أسعار عملات الدول إلى الدولار وبالتبعية إلى الذهب.
- 2- أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 1%. وارتفاعا وانخفاضا عند سعر التعادل في مواجهة الدولار.
- 3- يمكن للدول أن تموّل عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطاتها الدولية وبالاقتراض من صندوق النقد الدولي، أما في حالة وجود اختلال هيكلي، أي وجود عجز أو فائض بشكل كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، فإنه يسمح للدولة بأن تغير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10% دون اشتراط الموافقة المسبقة للصندوق.
- 4- استخدام الدول لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1% من سعر التعادل أو التدخل ببيع عملتها وشراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1% من سعر التعادل.
- 5- فرض القيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وذلك لتفادي تأثيرها على نظام أسعار الصرف الثابتة.

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2001، ص 430.

² Patrik Lenain , Le FMI, Casbah édition, janvier, 1999.P09.

المطلب الثاني: مراحل سير نظام بريتون وودز

أولاً: مرحلة الازدهار

لقد تركت الحرب العالمية الثانية أوروبا واليابان في حالة دمار اقتصادي، ونظراً لكون الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأساسي للسلع الإنتاجية، فقد كان نقص السلع في أوروبا يمثل نقصاً في الواردات. وللمساعدة في تخفيف وطأة نقص الدولارات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و عدد من المنظمات الدولية بمنح عدد من القروض والمنح لأوروبا، شملت برنامج الانتعاش الأوروبي، والمعروف بمخطط "مارشال" حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح 13 مليار دولار و 11,6 مليار دولار، الأولى في شكل منح والباقي في شكل قروض، وفي مقابل ذلك طلبت من الدول المستفيدة إعطاء الأولوية لإعادة التعمير والتقدم الاقتصادي في سياستها الاقتصادية والنقدية وتشجيع تصدير منتجاتها إلى منطقة الدولار.

ومما سبق، نستطيع القول أن معظم دول العالم كانت في حاجة ماسة للاقتصاد الأمريكي، وهذا يعني أنها في حاجة للدولار الأمريكي، مما جعل الدول تجري وراءه، وبالتالي أصبح بمثابة النقد الذي يستعمل في تسوية المدفوعات الدولية.

ثانياً: مرحلة الضعف⁽¹⁾

في سنة 1958 زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بشدة. بمتوسط 3 مليار دولار سنوياً، ولعل هذا العجز كان راجعاً إلى تدفق الاستثمارات الأمريكية في أوروبا والتضخم الأمريكي الناتج عن تمويل حرب الفيتنام من خلال زيادة العرض النقدي وإصدار مزيد من الدولارات، فأصبح ما يحتفظ به الأجانب من دولارات هو 40 مليار دولار بينما كان 13 مليار فقط في عام 1949، وفي نفس الوقت فإن القطاع الخاص كان يحتفظ بقدر أكبر من ذلك وهو ما يمثل في مجملته دين على الحكومة الأمريكية أو التزام على ما لديها من ذهب الذي انخفض مستواه من 25 مليار دولار في عام 1949 إلى 11 مليار دولار فقط في عام 1970 معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تواجه التزامات بالذهب أكبر من رصيدها الفعلي منه.

ولقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة عن تخفيض قيمة الدولار لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات ولجأت إلى بعض السياسات الأخرى لمنع خروج رؤوس الأموال مثل زيادة أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل والحفاظ على سعر الفائدة طويلة الأجل منخفض نسبياً لتشجيع النمو الاقتصادي المحلي.

ومع فشل⁽²⁾ كل هذه الإجراءات لوقف العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي فإن رصيدها قد تضاءل بحيث أصبح غير كافي لسد العجز الأمريكي، و في محاولة أخيرة لامتنع فائض السيولة الدولارية على المستوى الدولي ووقف محاولات الدول مبادلة ما لديهم من دولارات مقابل الذهب، أصدرت الحكومة الأمريكية سندات حكومية مضمونة ومتوسطة الأجل تصدر بالدولار وبسعر صرف مضموناً إلا أن هذه السياسة لم تفلح في وقف تدهور الأرصدة الذهبية حتى وصل الرصيد الذهبي الأمريكي إلى ¼ العجز الحكومي فقط (أي أن العجز الحكومي

¹-Michel Dupuy, **Le Dollar**, Dunod, Paris 1999.P23.

²-مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 37.

أصبح أربع أمثال الأرصدة الذهبية، وفي هذه الحالة كان ضروريا أن يتغير سعر التعادل أو تكافؤ العملات، حيث في 05 ماي 1971، توقفت ألمانيا، هولندا وسويسرا عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي وفي 09 ماي 1971 رفعت كل من سويسرا والنساق قيمة عملتيهما بنسبة 7,1% و 6,1% على التوالي، بينما قررت ألمانيا وهولندا تعويم عملتيهما.

وبات مؤكدا أن أمريكا سوف تخفض قيمة الدولار، وفي ظل تكامل أسواق رأس المال، فإن هذا التوقع قد تسبب في اندفاع حاد للتخلص من الدولار قبل أن تنخفض قيمته والاتجاه إلى العملات الأخرى القوية مثل المارك والفرنك السويسري والين.

ثالثا: إيقاف التحويل بين الذهب والدولار

في يوم الأحد 15 أوت 1971 أعلنت الحكومة الأمريكية على لسان رئيسها "ريتشارد نيكسون" عن إيقاف التحويل بين الذهب والدولار، وهكذا أغلقت نافذة التحويل إلى الذهب ومعها انهارت دعامة نظام بريتون وودز، كما صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات الانكماشية الداخلية:

- فرض رسم إضافي قدره 10% على السلع المستوردة والهدف منه هو استعماله كوسيلة ضغط على الدول الأخرى لإجبارها على المساهمة في علاج العجز المتزايد في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة؛
- تجميد الأجور والأسعار لمدة 10 أيام، القصد من هذا هو مواجهة التضخم في الداخل؛
- إعفاء الاستثمارات الخاصة بإنتاج المعدات الوطنية من الضرائب بنسبة 10% لمدة سنة لتشجيع الاستثمار في الداخل؛

- إلغاء ضريبة الإنتاج المقدرة بـ 7% على صناعة السيارات الأمريكية والهدف من هذا الإلغاء هو إنعاش هذه الصناعة وجعلها أكثر تنافسية؛

- تخفيض الإنفاق الحكومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10%.

الفرع الثاني مؤسساته: تخص عن اجتماعات بريتون وودز وضع الأسس الأكبر حدث اقتصادي دولي في القرن العشرين تتمثل في الموافقة على انشاء أكبر مؤسستين يمثلان قيمة التعاون الدولي وهما:
أولاً- صندوق النقد الدولي⁽¹⁾:

من الضروري هنا التوضيح أولا بأن المهمة الرئيسية لصندوق النقد الدولي هي تقديم العون والمساعدة للدول الأعضاء والتي تعاني من خلل أو مشاكل في ميزان مدفوعاتها، وذلك بتقديم القروض التي تساعد على تغطية القروض عند مباشرة الصندوق لأعماله بإحدى العملات الاحتياطية الرئيسية القابلة للتحويل، إلا أن إدخال فكرة حقوق السحب الخاصة في عام 1968 وهي أصول احتياطية تكميلية قد جعلت منها الأداة الأكثر استعمالا التي يقدمها الصندوق للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، كما أن العمل على تحقيق أكبر قدر من ثبات أسعار الصرف العالمية كان من أكثر اهتمامات الصندوق ومع ذلك فإن القانون واللوائح التي تحكم أعمال

¹. مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، ط1، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، 2007، ص ص 78-79.

الصندوق لا تكتفي بحصر أعماله في ذلك المجال فقط، وإنما تلعب دور كبير في مجمل القضايا الاقتصادية العالمية التي من شأنها دعم التعاون الدولي والاستقرار الاقتصادي على كافة الأصعدة.

1- أهداف صندوق النقد الدولي:

- حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق أهدافه على النحو التالي: (1)
- تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف بين الدول، الأمر الذي يعني إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة، وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية،
- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.
- توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها في ظل الضمانات الضرورية.
- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية.
- العمل على تقصير أمد الفترات التي تحتل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة الاختلال.

2- مصادر صندوق النقد الدولي (2):

- الاكتتاب وهي عبارة عن حصص الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق.
- الاقتراض ويأتي من خلال المصدرين التاليين:
- أ- الترتيبات العامة للاقتراض: وهو تفويض بالاتفاق مع بعض الدول على السماح للصندوق على ما يسحبه من هذه القروض وعلى أن يقوم بتسديد القرض خلال 5 سنوات.
- ب- الاقتراض من الدول الأعضاء في الصندوق.

3- أشكال القروض التي يقدمها:

- حقوق السحب العادية: يتمكن العضو في الصندوق بالاقتراض بقيمة مساهمته في الصندوق بالعملة الأجنبية مقابل دفع عملته الوطنية.
- تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: يقدم هذا التسهيل لتعويض الانخفاض غير المتوقع في حصيله صادرات دولة معينة عضو في الصندوق.
- تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي: يقدم لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.
- التسهيلات النفطية: وهي قروض ميسرة تقدم للدول الأعضاء المستوردة للنفط وتعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.
- صندوق الأمانات: ووظيفته تقديم قروض ميسرة للدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها.

1. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية مصر، 2003، ص ص 157-158.

2. موسى سعيد مطر، وتشقيري نوري موسى وياسر المومني، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008- ص ص

- تسهيلات التصحيح الهيكلي: وهدفها تصحيح الهيكل الاقتصادي للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل اقتصادية هيكلية ومشاكل مزمنة في موازين مدفوعاتها.

- التسهيلات الخاصة بتحويل الأنظمة الاقتصادية: وهي مساعدات مالية للدولة الأعضاء التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها بسبب التحويل من أنظمة سعرية مركزية إلى أنظمة تسعير تعتمد على قوى العرض والطلب.

ثانياً- البنك الدولي: (1)

ينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشئ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لاتفاقية بريتون وودز من منظور الحاجة إلى مؤسسة مالية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكتمل عمل الصندوق.

ويمكن تعريفه على أنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، لذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.

ولذلك فهو على عكس صندوق النقد الدولي، وإن كان يكمل مهام الدول، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولقد تم الاتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في يوليو 1944 وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظة البنك في الفترة من 8-14 مارس 1946 في مدينة سافانا جورجيا الأمريكية، وبدأ أعماله رسميا في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 جويلية 1946 باعتبار: مؤسسة مالية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة تعمل في مجال الاقراض طويل الاجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية سواء للدول المتقدمة وفيما بعد الدول النامية وليكون أول مؤسسة عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث بلغ أعضائه من الدول من 1996 حوالي 172 دولة، ولكن تكون الدولة عضوا في البنك يجب أن تكون عضوا في الصندوق قبل ذلك.

1- أهداف البنك:

تتلخص وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي في وضعها الحالي في الجوانب التالية: (2)

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشاريع الكبيرة.

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 170-174.

² فوزي عطوى، علم الاقتصاد في النظم الوضعية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية ببيروت، لبنان، 2005، ص 119.

- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات.
- على مر الزمن زادت اهتمامات البنك الدولي بمشاكل التنمية عموماً وبمكافحة الفقر، وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة، وحماية البيئة.

الفرع الثالث: وسائل السيولة الدولية

عرفت وسائل السيولة الدولية تطوراً كبيراً من حيث طبيعة عناصرها وحجمها، وقد سايرت الوتيرة المتنامية التي عرفتها المبادلات العالمية والاحتياجات المتزايدة للدول، وفي هذا الإطار يكون الاقتصار على الدولار الأمريكي وحقوق السحب الخاصة.

أولاً: الدولار الأمريكي⁽¹⁾

نتيجة للنمو المتزايد للمبادلات العالمية واعتباراً لمحدودية الذهب في مسيرة هذا النمو وبالتالي تلبية مختلف حاجيات الدول، كان لزاماً حدوث تطور مقابل في السيولة الدولية - سواء تعلق الأمر بكميتها أو بطبيعتها العناصر التي تتألف منها - حتى تتم مواكبة عمليات تسوية المدفوعات الدولية.

لقد شكل الدولار الأمريكي إلى جانب الجنيه الإسترليني مصدر خطر في الاحتياطات الخارجية، إذ أن الدولارات والجنيهات بإمكانها الإيقاع بالدول المصدر لها في عجز موازين مدفوعاتها، وكانت النتيجة أن طرحت مشكلة الثقة في هاتين العملتين، ومع التراجع الكبير للجنيه الإسترليني في الساحة النقدية كعملة رئيسية، بقي الدولار الأمريكي كاحتياطي رئيسي وعرفت الولايات المتحدة الأمريكية حالات العجز المتتالية، لأن المخزون الذهبي لديها لم يعد كافياً لتسديد الحقوق المحررة بالدولار.

لقد حاول خبراء صندوق النقد الدولي حل مشكلة وفرة الدولار وما لها من تأثير سلبي على السيولة الدولية، وذلك عن طريق استخدام تشكيلة من العملات إلى جانب الدولار كعملات بعض دول مجموعة العشرة الصناعية*، وبذلك يمكن توفير السيولة الدولية المطلوبة، وكان الاحتمال المواجه هو تعرض نظام المدفوعات الدولي للفوضى نتيجة التحول من عملة احتياطي إلى عملة أخرى بسبب انتقالات رؤوس الأموال مع اختلاف أسعار صرفها وصعوبة تثبيتها، زيادة على فروق أسعار الفائدة على كل منها.

ثانياً: حقوق السحب الخاصة:

فيما يلي تعريف وحدات حقوق السحب الخاصة التي كانت ثمرة إصلاح النظام النقدي الدولي، كما يتم التطرق إلى كيفية تقييمها.

¹ هاشم حيدر، السيولة النقدية الدولية والبلدان النامية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1977، ص ص 74-75.
*الدول العشرة الصناعية هي: أمريكا، كندا، اليابان، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، السويد، كما تعرف أيضاً ببنادي باريس.

1- ماهية وحدات حقوق السحب الخاصة:

اضطرت السلطات النقدية الدولية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات النقدية لإصلاح النظام النقدي الدولي، ومن أهم هذه الإجراءات ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السنوي لمحافظة صندوق النقد الدولي بمدينة "ريودي جانيرو" وفي سبتمبر 1967، والخاص بإنشاء حقوق السحب الخاصة (Droits de tirage spéciaux (DTS)، وقد دخل نظام حقوق السحب الخاصة حيز التنفيذ في 01 جانفي 1970 وقد نصت اتفاقية الإنشاء على ما يأتي:⁽¹⁾

- عملية إصدار هذا العنصر تشترط موافقة 85% من أصوات الدول الأعضاء في الصندوق.
- اعتبار حقوق السحب الخاصة تسهيلات نقدية اضافية، أي أنها عنصر مساعد للسيولة النقدية التقليدية.
- إن البلد الساحب -المدين- مجبر على تسديد 30% فقط من قيمة القروض أما 70% الباقية فإنه ليس مجبرا على تسديدها.
- يقتصر حق استعمال حقوق السحب الخاصة على البلدان المدنية فقط، أي صاحبت العجز في ميزان المدفوعات.
- التقيد بسقف أعلى لحقوق السحب الخاصة -مقدار يسحبه بلد مدين على بلد دائن أي في حالة فائض- لا يتعدى مقدار السحب على بلد في حالة فائض ثلاثة أضعاف حصته من حقوق السحب هذه.
- ونصت الاتفاقية أن صندوق النقد الدولي هو الوحيد من يملك حق تحديد نوع النقود التي يراد سحبها بخلاف حقوق السحب الخاصة تتم من خلال اشتراكات البلدان الأعضاء ولا تقتصر من الأموال الخاصة بالصندوق.
- تعتبر وحدة حقوق السحب الخاصة وحدة حساب في صندوق النقد الدولي وفي منظمات دولية وإقليمية أخرى، زيادة على بعض الاتفاقيات الدولية التي تعتبرها أساسا لوحدة حسابية، كما تستخدم في حساب الأدوات المالية الخاصة.

2- كيفية تقييم الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة:

في البداية كانت الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة تقيم على أساس وزن محدد من الذهب النقي وتعادل 0.8886710 غرام. وفي أول جويلية 1974 احتسبت قيمة الوحدة على أساس سلة مكونة من ستة عشر (16) عملة رئيسية، ومع تعذر احتساب سعر الفائدة لهذه العملات في السوق، ثم تعديل محتوى السلة بديلة من 17 سبتمبر 1980 ليصبح مكونا من خمس عملات فقط، وتتحدد قيمة الوحدة الواحدة يوميا بناء على عملات السلة المكونة من:

- الدولار الأمريكي.
- المارك الألماني.
- الفرنك الفرنسي.
- الين الياباني.

¹.مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 67.

-الجنيه الاسترليني.

وتمثل حقوق السحب الخاصة إلى الاستقرار أكثر من أية عملة أخرى من عملات السلة، لأن تغير سعر صرف إحدى العملات عادة ما توازنه جزئياً أو كلياً تحركات أخرى في أسعار صرف باقي عملات السلة ويعاد النظر في سلة العملات المستخدمة للتقييم مرة واحدة كل خمس سنوات، أما تعديل الترتيبات لهذه العملات، فيخضع لما يطرأ على أهميتها النسبية من تغيرات على صعيد التجارة العالمية والاحتياطيات الدولية، وكانت نسب العملات الخمس في السلة بداية من 17 سبتمبر 1986، كالتالي:⁽¹⁾

-الدولار الأمريكي 42%.

-المارك الألماني 19%.

-الين الياباني 15%.

-الجنيه الاسترليني 12%.

-الفرنك الفرنسي 12%.

أما سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة، فيمثل المتوسط المرجح لعائدات عدد من السندات المحلية القصيرة الأجل في أسواق المال لدى البلدان الخمسة التي تؤلف عملاتها السلة، حيث تتألف الأدوات المالية من عائدات الأوراق المالية المحررة لمدة ثلاثة (03) أشهر وهي:

-أذون الخزانة الأمريكية.

-سعر الفائدة على الودائع بين المصارف الألمانية.

-شهادات الإيداع اليابانية.

-أذون الخزانة الفرنسية.

-أذون الخزانة البريطانية.

تحدد قيمة وحدة السحب الخاصة على أساس تحويل كمية العملات المكونة للسلة إلى ما يعادلها بالدولار وذلك بسعر السوق السائد في بورصة الصرف الأجنبي في لندن، ثم تجمع العملات مقومة بالدولار وتستخرج قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مقومة بالدولار وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول التالي:

¹. الأصول الاحتياطية الدولية، نشرة صندوق النقد الدولي، العدد 27، 1998، ص 26.

جدول رقم (01): قيمة حقوق السحب الخاصة في 21 أوت 1998.

نوع العملة	مقدار العملة (1)	سعر الصرف (2)	القيمة المعادلة بالدولار (3)
المارك الألماني	0.4460	1.75720	0.253669
الفرنك الفرنسي	0.8130	5.91350	0.137482
الين الياباني	27.2000	140.89000	0.193058
الجنيه الأسترليني	0.1050	1.67630	0.176012
الدولار الأمريكي	0.5820	10.0000	0.582000
المجموع			1.342221

وحدة حقوق السحب الخاصة: 3422211 دولار أمريكي.
 الدولار الأمريكي: 7450340، وحدة سحب خاصة (4).
 (1): العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة.
 (2): أسعار الصرف لوحدة العملات مقابل الدولار الأمريكي، باستثناء الجنيه الأسترليني الذي يعبر عنه بعدد الدولارات مقابل الجنيه الأسترليني.
 (3): المقابل بالدولار لمقادير العملات المقومة بأسعار الصرف.
 (4): القيمة الرسمية للدولار الأمريكي بالنسبة لكل وحدة سحب خاصة، باعتبارها مقلوب مجموع الدولارات الأمريكية المعادلة، أي مقسوما على 3422211، مقربا إلى ستة أرقام ذات دلالة.
 البيانات: إدارة الخزانة بصندوق النقد الدولي.

المصدر: مرجع سبق ذكره، ص 26.

وخلاصة القول أن حقوق السحب الخاصة قد استمرت في النظام الدولي كأحد عناصر السيولة الدولية الهامة على الرغم من حداثتها-1970م مقارنة بالأصول الاحتياطية الأخرى، وقد كان إنشاء هذه الحقوق حدثا بارزا في تاريخ العلاقات النقدية الدولية إلى درجة إطلاق اسم "الذهب الورقي" عليها.

الفرع الثالث: انهيار نظام بريتون وودز:⁽¹⁾

كان السبب المباشر في انهيار نظام بريتون وودز هو انه ابتداء من مارس 1971 في مواجهة عجوزات هائلة وضخمة ساد توقع أن الولايات المتحدة الأمريكية سوق تضطر قريبا إلى خفض قيمة الدولار، وأدى هذا إلى نزوح كبير لرأس المال السائل من الولايات المتحدة ثم عندما حاولت ثلاثة بنوك مركزية أوربية صغيرة تحويل جزء

¹. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 184-185.

من احتياطاتها الدولارية إلى ذهب من بنك الاحتياطيات الفيدرالية الأمريكي أوقفت الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى ذهب (15 أوت 1971) وفرضت رسم استيراد 10%، ولو لم تفعل الولايات المتحدة هذا لاستنفذت كل احتياطاتها من الذهب.

ويمكن السبب الرئيسي لانهايار في مشاكل السيولة والتعديل والثقة، فمعظم الزيادة في السيولة (أي الاحتياطيات الدولية) في ظل نظام بريتون وودز كانت في شكل دولارات ناشئة من عجوزات ميزان المدفوعات للولايات المتحدة، بيد أنه لما كانت الولايات المتحدة غير قادرة على تعديل عجوزاتها، كما تراكمت دولارات كثيرة غير مرغوبة في أيد أجنبية، فإن الثقة في الدولار فقدت وانهار النظام.

قدمت الاتفاقية السميتسونية* في ديسمبر 1971 زيادة في السعر الرسمي للذهب من 35 دولارا إلى 38 دولار (خفض للدولار بقيمة 8.57)، ورفعنا تاليا لعدد قليل من العملات، بوجه خاص البن والمارك وسمح للعملات بالتذبذب بنسبة 2% أعلى أو أدنى قيمتها الاسمية الجديدة (أعلى من 1%)، وألغت الولايات المتحدة رسم الاستيراد 10%، بينما بقي الدولار غير قابل للتحويل إلى ذهب، ومع عجز هائل آخر في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة في 1972.

واستؤنفت مضاربة كبيرة ضد الدولار في فيفري 1973 وأدت إلى خفض آخر للدولار، هذه المرة بنسبة 10% المحققة بزيادة في السعر الرسمي للذهب إلى 42.22 دولار، وعندما احتدمت المضاربة من الدولار مرة ثانية في مارس 1973، تراكمت أسعار الصرف مرة لتعوم باستثناء بعض التدخل الرسمي.

المبحث الثالث: الاجراءات التصحيحية للنظام النقدي الدولي وتقييمه:

نظرا للضغوطات التي شهدتها نظام بريتون وودز والتي أدت إلى انهياره كان لا بد من اتباع مجموعة من الاجراءات يتم بموجبها تصحيح الوضع أهمها:

المطلب الأول: إجراء تصحيحي لإنقاذ نظام بريتن وودز

الفرع الأول: انفاق سيموثونيان: 1971 Smith sanian⁽¹⁾

لقد كان اجتماع جزر الأرز بمثابة تمهيد ومقدمة لإجراء اجتماع خاص بوزراء المالية مجموعة الدول العشر محافظي البنوك المركزي في مبنى سيموثونيان في واشنطن 17- 18 ديسمبر 1971 وقد توصل إلى اتفاق سمي باتفاق سيموثونيان والذي تضمن مجموعة من القرارات المتمثلة في الغاء الولايات المتحدة ضريبة الواردات. وإن تقدم تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 8% بالنسبة للذهب وبذلك يكون السعر الرسمي للذهب قد ارتفع من 35 دولار أمريكي، وعرف هذا السعر الجديد بالسعر المركزي.

مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي في العام 1972 بالإضافة إلى النمو المفرط في الكتلة النقدية بسبب الانتخابات الأمريكية اقتنع المتعاملون في السوق أن التخفيض السابق في القيمة الخارجية للدولار اتجه

*. نسبة إلى مكان في واشنطن.

¹. بسام حجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

العملات الأخرى غير كاف واستمرار المضاربون بتحويل الدولار إلى المارك والين العملات التي يتوقع ارتفاع سعر صرفها.

وبناء على موجة المضاربات الجديدة التي تمت في فيفري 1973 اتخذت الولايات تدابير وفشلت مع الشركاء التجاريين لها تقتضي بوقف مؤقت للتعامل في سوق العملة، ودعم الدولار واضطرت الولايات المتحدة في 13 فيفري 1973 أن تجدي تخفيض ثاني من قيمة الدولار ونسبة 10% بالنسبة لحقوق السحب الخاصة. والذهب على التوالي وبذلك تكون نسبة الذهب قد ارتفعت من 38 إلى 42.222 دولار وكان هذا السعر آخر سعر رسمي للذهب، وما أن أعلن عن فتح سوق العملة من جديد حتى بادرت البنوك المركزية في أوروبا إلى شراء 3.6 مليار دولار أمريكي فعمدت الولايات إلى وقف العمل من جديد في سوق العملة. وما أن أعيد فتحه في 19 مارس قد أضحت أسعار صرف العملات الأوروبية تتبدل بشكل جماعي بالنسبة للدولار بسعر صرف عائم على ابقاء سعر الصرف بين عملاتها تابعا ما عرف بنظام الثعبان الأوروبي.

ثالثا: التطورات النقدية بعد اتفاقية سيميثونيان⁽¹⁾:

بنهاية سنة 1971 دخل العالم في فوضى نقدية، حيث واجه النظام خلالها مشكلة الدولار المتبقي، الذي حصلت عليه البنوك المركزية الأجنبية محاولة منها لدعم الدولار خلال أزمات عام 1971، فارتفع مجموع احتياطات البنوك المركزية الأجنبية من الدولارات إلى 62 بليون دولار، ولن تستبدل هذه الأخيرة بالذهب أبدا. فبالرغم من ذلك - عدم قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب - فإنها تشكل خطرا على استقرار نظام النقد الدولي، إذا ما ألفت البنوك المركزية بتلك الدولارات في سوق العملات الأجنبية. ولقد كان من الأجدر بهم دفع المضاربين الأفراد إلى شراء الدولارات بكميات كبيرة كي تعطي للبنوك المركزية الفرصة للتخلص من الدولارات الزائدة، إلا أنه في حقيقة الأمر لم يحدث شيء من هذا القبيل، حيث زاد مجموع الاحتياطات من الدولارات في عام 1972 إلى 81 بليون دولار.

فلقد أحدث عجز الولايات المتحدة الأمريكية مضاربة عنيفة ضد الدولار وذلك في جانفي 1973، وأدى هذا إلى تخفيض آخر في قيمة الدولار بنسبة 10% ومنه ارتفعت قيمة الأوقية الواحدة من الذهب إلى 42.2% دولار. في الواقع هذا التخفيض أفقد الدولار الأمريكي مكانته الأساسية كنقطة ارتكاز في ظل النظام النقدي الدولي الذي أقره وأقامه "بريتون وودز".

وخلاصة القول أن اتفاقية سيميثونيان كانت تتسم بضعف المضمون فقد استمر الدولار غير قابل للتحويل إلى ذهب بعد تخفيضه وظلت البنوك المركزية للدول غير قادرة على مبادلة الدولار بالذهب على أساس السعر الجديد، كما لوحظ ارتفاع سعر الذهب في الأسواق الحرة. كما أن الهدوء الذي ساد في أسواق الصرف لم يدم طويلا حتى بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى.

¹. جون هدرسون، مرجع سبق ذكره، ص 801-802.

قضايا اصلاح النظام النقدي العالمي نوقشت ضمن إطار مجموعة (العشرة من جهة وضمن مجموعة البلدان النامية في إطار الأونكتاد (في الدورة الأولى للانكتاد في العام 1964).

وفي الوقت الذي افترضت فيه البلدان النامية خطة محددة لإصلاح النظام النقدي العالمي (مبادرة العاروش)، لم تستطع البلدان الصناعية أن تقدم خطة ملموسة في هذا المجال، وهذا يعود بالطبع إلى التباين في وجهات النظر، وقد شكلت العملة الاحتياطية المسألة الرئيسية في النقاش وفي عام 1974 في الدورة العادية لصندوق النقد الدولي شكلت لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول نظام النقد العالمي، ضمت ممثلين عن مختلف الدول الأعضاء في الصندوق وقد انحصرت مهمتها في اعداد اقتراحات للتكيف مع مقتضيات الحاضر، وقد عرض هذا الاتفاق في جانفي 1976 في كينغستون (جمايكا) بعد المصادقة عليها من قبل 85% من الدول الأعضاء، والتي تتمتع ب 78.52% من الحجم الاجمالي للحصص في الصندوق، وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر جمايكا، وفيه تم التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز ماالجديد في اتفاقية جمايكا.

أولاً: أعطت الاتفاقية الدول الأعضاء في الصندوق، وبموجب المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق حرية اختيار ما تشاء من نظم الصرف (أسعار صرف ثابتة أو أسعار صرف عائمة أو مسألة الدمج بينهما) وقد اتبعت الدول عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف في العام 1987، 23 عملة ارتبطت بالدولار الأمريكي و14 عملة بالفرنك الفرنسي و5 بعملات أخرى، 10 دول ارتبطت ب SDR 28 عملة ارتبطت بترتيبات تعاونية للنقد، و6 عملات كانت تعدل وفقا لمجموعة من المؤشرات، 46 عملة تحتفظ بترتيبات (أخرى) للمصرف تنطوي على قدر أكبر من المرونة.

ثانياً: الغاء السعر الرسمي للذهب ونزع الصفة النقدية عنه وتحول الذهب إلى سلعة مثل باقي السلع يتحدد سعره بنتيجة العرض والطلب عليه وحظى أية وظيفة له في ترتيبات الصرف وقام الصندوق بالتخلص من جانب من مقادير الذهب الموجود في حيازته.

ثالثاً: الاعلان عن " حيادية" نقود دولية على شاكلة حقوق السحب الخاصة SDR، لتلعب دور أصول احتياطية دولية، هذا وقد حددت الاتفاقية طريقتين لتفعيل دور الصندوق:

1- الطريقة الأولى: تتلخص بالعمل على زيادة موارد الصندوق وجعل امكانية الحصول على قروض ميسرة أكثر بالنسبة إلى الدول الأعضاء وقد استطاع الصندوق بنتيجة اتفاقيات عقدت في أبريل 1984، مع كل من المملكة العربية السعودية واليابان وبلجيكا وبنك التسويات الدولية أن يزيد حجم قروضه إلى الدول الأعضاء من 10.3 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في العام 1978 إلى 22.9 مليار وحدة في العام 1983.

2- الطريقة الثانية: زيادة الوظيفة التنظيمية للصندوق لجهة اعطائه عناصر فوق قومية حيث تناط بمجلس المحافظين مهمة الاشراف على النظام النقدي الدولي وتطويره ومراقبة تطور موازين المدفوعات.

¹. نفسه، ص ص: 32-33.

إجمالاً يمكن القول بأن اتفاقية جايكا سمحت للصندوق بالتدخل بشكل أكثر فعالية من ذي قبل في النظام النقدي العالمي، وفي السياسات الاقتصادية الخاصة بالدول الأعضاء في الصندوق وخاصة تلك المدينة منها، وبذلك تكون اتفاقية جايكا قد أنهت دور الذهب في النظام النقدي العالمي، وقررت نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف، ودعمت حقوق السحب الخاصة.

المطلب الثاني: قاعدة النقد الورقية: (1)

أصبح النظام النقدي في كافة الاقتصاديات الحديثة مؤسسا على النقود الورقية، فهذه الأخيرة تتمتع بصفتي القانونية والنهائية، تساعد وتكملها في وظائفها وفي حجمها النقود الائتمانية وهما معا يكونان الرصيد النقدي، أي مجموعة أدوات الدفع المتاحة لاقتصاد معين في فترة زمنية معينة، وفي ظل قاعدة النقد الورقية، انفصلت القيمة الاقتصادية للنقود عن أي قيمة اقتصادية لأية سلعة مادية معينة، وبصفة خاصة الذهب، كما أن قاعدة النقد الورقية لا تتجسد في مظهر مادي معين، وإنما هي تتمثل في مجموعة الشروط والقيود التنظيمية التي تضعها الدولة لإصدار النقود الورقية القانونية، وهذه الشروط ترتب التزامات على الاقتصاد وحقوق لحائزي النقود، وهي تنشأ بمناسبة مجموعة من العمليات الاقتصادية المعينة، نشاط الدولة، نشاط الاقتصاد أو نشاط خارجي، وعلى أية حال فإن السلطات العامة تحدد مكونات غطاء الإصدار، ونسب هذه المكونات تبعا للسياسة الاقتصادية التي تتبعها والأهداف التي تبغيها.

وتختلف قاعدة النقد الورقية عن القواعد المعدنية من عدة أوجه:

- 1- وقف قابلية صرف أوراق البنكنوت بالمعدن الرئيسي، مما يولد صفتها النقدية بصورة نهائية، وتختلف هذه القاعدة بصفة خاصة عن قاعدة الأوراق الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب ذلك أنه في ظل هذه الأخيرة يكون بنك الإصدار ملزماً قانوناً بتحويل أوراق البنكنوت على أساس سعر صرف ثابت بأوراق أجنبية قابلة للتحويل في بلدها الأصلي في الخارج إلى ذهب.
- 2- تنفصل قيمة وحدة النقد في ظل هذه القاعدة عن القيمة الاقتصادية لأي سلعة مادية، مما يجعل قيمة وحدة النقد عرضة لتقلبات قد تكون عنيفة طبقاً لتغيرات الكمية المصدرة من أوراق البنكنوت وطبقاً للعلاقة بين هذه الكمية والظروف الاقتصادية السائدة داخل الدولة.
- 3- لا تقتضى طبيعة هذه القاعدة الاحتفاظ بأي كمية من الذهب لدى بنك الإصدار في صورة رصيد للإصدار النقدي الورقي، وذلك بسبب وقف قابلية صرف الأوراق بالذهب.
- 4- على خلاف قاعدة الذهب لا يتحقق ثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية، الأمر الذي يترتب عليه عدم وجود حدود معلومة للتقلبات سعر الصرف بين العملات المختلفة والأمر الذي لا شك فيه أن سعر الصرف قد يتقلب تقلبات عنيفة جداً في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية.

¹ أسامة محمد الفولي وزينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 87 - 90.

5- كما فرض منطق القاعدة السلعية للنقد سلبية السلطات النقدية بفرض منطق قاعدة النقد الورقي والائتمان بما ينظر معه في المعتاد إلى تحقيق أسباب الاستقرار الداخلي، ولذلك لا بد من تدخل السلطات النقدية لوضع الأسس الخاصة بتنظيم وإدارة النقود ومن هنا يطلق على قاعدة الأوراق النقدية بالقاعدة المدارة.

المطلب الثالث: تقييم النظام النقدي الدولي ومقترحات دولية لإصلاحه: (1)

الفرع الأول: معايير الحكم على كفاءة نظام النقد الدولي:

تتوافق الآراء حول الاعتماد على مجموعة من المعايير للحكم على كفاءة النظام النقدي الدولي وهي:

1- معيار نمو التجارة الدولية: أي مقدار مساهمة النظام السائدة في زيادة نمو التجارة الدولية بعناصرها المختلفة بين أقطار العالم بما يقود بالتبعية إلى اتساع حجم السوق العالمي.

2- معيار تحقيق الاستقرار في الأسعار: أي مدى مقدرة النظام السائد على منع قوى التضخم (أو الانكماش) في الأقطار الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على مستوى الأسعار العالمية وذلك عن طريق إجراءات التصحيح التي يكفلها ذلك النظام وبالتالي التلطيف من هذه الأزمات النقدية التي غالباً ما يتعرض إليها النظام الرأسمالي العالمي.

3- معيار التنسيق بين الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي: أي ضرورة أن يكون للنظام السائد مساهمة إيجابية في علاج الاختلال الداخلي الذي ينشأ غالباً في اقتصاديات الأقطار الرأسمالية عن طريق أحداث التناسق بين إجراءات تصحيح الاختلال الداخلي، وسياسات التعامل الخارجي.

الفرع الثاني: عيوب النظام النقدي الدولي:

تقوم بوصف أهم العيوب الذي اتسم بها نظام النقد الدولي عبر مراحلها المختلفة.

أولاً: هو نظام مركزي: ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

1- إنه غالباً ما يقوم على قاعدة نقد دولة واحدة وكما حصل بالنسبة للجنه الاسترليني والدولار الأمريكي في إطار اتفاقية Brettons woods الذي أصبح يهيمن على أسواق العملات والتبادل النقدي الدولي.

2- وبسبب اعتماد الدولار كعملة احتياطية للعملات الوطنية وكأداة للمدفوعات الدولية، فقد أعطى لبلده المصدر- الولايات المتحدة- القدرة على الضغط المالي الانفرادي على العلاقات النقدية الدولية.

3- مركزية المعاملات المالية الدولية (بهيئة ودائع، ادخارات، حسابات...) من خلال احتكار وسيطرة المؤسسات الغربية لهذه المعاملات.

ثانياً: هو نظام غير مستقر: ويتضح ذلك من خلال الآتي:

1- الاضطراب المستمر للدولار الأمريكي- وهو قاعدة النظام النقدي الدولي لعقود عدة وخاصة منذ عام 1971، مما أدى إلى تصدع في بنية هذا النظام.

2- تعد المديونية العالمية من أبرز نتائج هذا النظام، حيث أدت هذه المشكلة إلى تهديد استقرار واستمرارية النظام المذكور لاسيما الجانب المصرفي منه وفاعليته، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية غير النفطية واضطرار

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص ص 245-250.

العديد منها إلى الاعلان عن عجزها بالتسديد وطلباتها المستمرة في إعادة جدولة ديونها أما آخر تداعيات هذا النظام فهو الأزمات النقدية التي شهدتها منطقة جنوب آسيا في الفترة الأخيرة والمخاوف التي صاحبها بانتقالها إلى مناطق أخرى من العالم.

3- وسبب التغيرات المفاجئة التي طرأت على هذا النظام فقد جعلته صعب التنبؤ بمستقبله وأثاره المحتملة على الأقطار النامية بوصفها الحلقات الأضعف في الاقتصاد الدولي وهو ماجعل بعض الاقتصاديين يفضلون إطلاق تسمية ترتيبات وليس نظام للنقد الدولي.

ثالثا: هو نظام غير عادل: ويتجلى ذلك من خلال الحقائق التالية:

1- لكون الولايات المتحدة هي الدولة صاحبة الدولار، وهو العملة القيادية للنظام النقدي الدولي ولأنها ذات اقتصاد متقدم فقد منحت لنفسها الحق في الهيمنة على هذا النظام والذي توج بتوقيع اتفاقية برتين وودز حينما أجير استبدال الدولار بالذهب حتى إن القرار الأمريكي في عام 1971 بالتخلي عن تحويل الدولار إلى الذهب كان باعثا لإعادة تكييف جميع الأوضاع النقدية الدولية المعبر عنها بالدولار بدلا من الذهب.

2- كذلك يلاحظ أن البنوك التجارية الأوروبية والأمريكية قد اعتمدت على ودائع الأقطار النامية لاسيما إبان فترة الثورة النفطية خلال السبعينات، وما قامت به إعادة تدوير (Recycling) هذه الفوائض المالية والاستفادة منها بدون حدود، مما يعنى ذلك أنها أداة لاستغلال موارد تلك الأقطار، وترتب عليها آثار سلبية على مسألة التمويل بصفة عامة، وتفاقم أزمة ديونها الخارجية بصفة خاصة.

3- ارتباط عمليات الاقراض المصرفية التي مارستها مؤسسات التمويل الدولية- مثل صندوق النقد والبنك الدوليين- يشترط خاصية تنطوي على آليات صممت لتحقيق مصالح الأقطار الرأسمالية المتقدمة.

إن النفوذ الواسع في المؤسسات المذكورة، في الوقت الذي نجم عن تطبيقها في الأقطار النامية الممنوحة، نتائج وخيمة على اقتصادياتها ومسرح الحياة الاجتماعية والسياسية لها.

4- التلاعب المستمر في أسواق المال والنقد العالمية، واستغلال كل الفروق بهدف تحقيق أقصى الأرباح حيث ألحقت أضرارا جسيمة على أصحاب هذه العملات داخل تلك الأسواق والتي معظمها ترد إلى الأقطار النامية التي تتسم عادة بضعف بنيتها الاقتصادية وهشاشة قاعدتها المالية وقلة الخبرات في هذا المجال... لدرجة أن تلك السياسات سميت بحرب العملات.

رابعا: هو نظام جامد: ويتمثل ذلك بما يلي:

1- عدم مرونة النظام النقدي الدولي بما يتواءم مع المتغيرات المستمرة في الساحة الدولية سواء اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا.

2- الهيمنة المستمرة للولايات المتحدة على الاقتصاد الدولي بالرغم من التغير الحاصل في مواقع القوى النسبية للأقطار الرأسمالية الصناعية المتقدمة الأخرى في فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدهما.

ونستخلص من ذلك كله أن النظام النقدي الدولي قد تجاهل مصالح الأقطار النامية والتي تكاد ليس طرف رئيسي فيه، في حين تشكل هذه الأقطار مساحة واسعة من خريطة العالم، وقد تجسدت أبرز المشاكل التي عانت منها هذه الأقطار من النظام المذكور ما يلي:

- أ- تآكل قيمة احتياطاتها الدولية نتيجة لانخفاض قيم العملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي.
- ب- تحمل أعباء ارتفاع أسعار استيرادها من الأقطار الرأسمالية الصناعية التي تعاني من التضخم النقدي أو من تلك التي قامت برفع أسعار صرف عملاتها.
- ج- السياسات الحمائية التي تعرضت لها صادرات الأقطار النامية إزاء أسواق الأقطار الصناعية.
- د- تناقص المساعدات الائتمانية الرسمية (ODA) التي تقدمها الأقطار الصناعية بحجة المشاكل الاقتصادية التي شهدتها.

ه- الضعف الكبير في القوة التصويتية لهذه الأقطار في مؤسسات (Bretton woods) خاصة في صندوق النقد الدولي الذي عهد إليه اتخاذ التعديلات المناسبة على النظام النقدي الدولي.

الفرع الثالث: إصلاحات النظام النقدي الدولي⁽¹⁾

أولاً: مقترح مجموعة الأربع والعشرون (Group of 24): عبرت هذه المجموعة عن وجهة نظر الأقطار النامية بإصلاح النظام النقدي الدولي (وهي أقطار أعضاء من آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية منبثقة من UNCTAD) تركز مطالبها فيما يلي:

- ضرورة تضمين النظام المذكور كل ما يؤمن زيادة المساعدات الائتمانية والحصص في الوكالات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي وتحسين اجراءات التصويت فيها.
 - تكوين رابطة (Link) بين حقوق السحب الخاصة ومساعدات التنمية.
 - ازالة العوائق الحمائية إزاء تجارة هذه الأقطار بالأسواق الغربية.
 - الأخذ بنظر الاعتبار مشاكل هذه الأقطار المتعلقة بالتجارة وأسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال.
- ثانياً: مشروع تريفين (Triffin): ويقتضى بخلق بنك مركزي عالمي، وتدويل الاحتياطات النقدية بطريقة تفي بأغراض تعزيز التجارة الدولية من جهة وأغراض التنمية من جهة أخرى.
- ثالثاً: مشروع برن شتاين: ويتركز حول تغيير وتطوير آلية صندوق النقد الدولي.
- رابعاً: مشروع اتفاق جمايكا 1976: ومفاده مطالبة الأقطار الرئيسية الصناعية بزيادة منح الأقطار النامية حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي بواقع 50%.

خامساً: مبادرة أروشا: (The Arusha Initiative): وهي المبادرة في شكل اعلان صدر عن الاجتماع الدولي الذي عقد في مدينة أروشا- تنزانيا- بهدف التوصل إلى مجموعة من المبادئ والأسس لنظام نقدي دولي جديد يخدم مصلحة الاقتصاد العالمي عموماً، والأقطار النامية خصوصاً، ونقطة الانطلاق الأساسية في هذه

¹ دومينيك سالقانور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا على العدل، ديوان المطبوعات بن عكنون، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 215.

المبادرة هي الدعوة الموجهة للأمم المتحدة بضرورة عقد مؤتمر دولي للبحث في الشؤون النقدية والمالية الدولية وليس في إطار صندوق النقد الدولي وذلك بغية التحرر من طغيان مجموعة العشر (G10). وفي جو من الديمقراطية بعد أن تحددت العيوب التي انطوى عليها نظام بريتن وودز والوضع النقدي الدولي الراهن، وترى المبادرة أن هناك هدفين جوهريين على النظام الجديد أن يحققهما وهما:

أ- تحقيق الاستقرار النقدي العالمي والمحافظة على مستويات مقبولة للتوظيف والنمو وكبح الاتجاهات التضخمية والانكماشية في الاقتصاد العالمي.

ب- دعم عملية التنمية العالمية في الأقطار النامية.

إن المتتبع للنظام النقدي العالمي منذ أول ما طرحت فكرة إنشاء نظام نقدي دولي يعمل على توفير السيولة الدولية ويشرف على عمليات المبادلة التجارية بين أقطار العالم. يلاحظ أن هناك تغيرات وتحولات وبروز العديد من العناصر الجديدة فيه وذلك لمواكبة مختلف المستجدات الدولية والسياسية والاقتصادية، فبعدما كان يعمل وفق قاعدة الذهب والتي تمكنت من تحقيق الاستقرار الدولي الاقتصادي وبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة أصبح التعامل يتم وفق قاعدة الذهب (مبادلة الذهب)، مما أعطى نظام ثقة في النظام النقدي الدولي وبعد سقوط نظام الذهب لم يعد يستطيع مواجهة المتغيرات العالمية الجديدة (توسع في الاصدار النقدي) وتحول العالم إلى نظام آخر تركز على عملة واحدة وهي الدولار وحتى هذا النظام لم يكن ذلك النظام المثالي الذي كانت تطمح له دول العالم، ونتيجة لذلك كان لابد من إجراء تعديل وتصحيح في هذا النظام فجاءت عدة اتفاقيات التي تشترك حول ضرورة انشاء نظام صرف.

تمهيد :

كثير هي تجارب التكامل التي عرفها العالم عبر أنحائه بين مجموعة من الدول تربطها علاقات اقتصادية وجغرافية جعلتها أقرب إلى التعاون فيما بينها، وتختلف هذه التجارب من منطقة إلى أخرى سواء من حيث أحجامها، أو من حيث الطرق التي انتهجتها والأهداف التي جاءت من أجلها.

ففي هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على أهم هذه التجارب ألا وهي التجربة الأوروبية والتي ترجع بدورها إلى معاهدة روما سنة 1957 التي ضمت كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا من جهة وبلجيكا، وهولندا، لوكسمبورغ، وتسمى بدول البينلوكس من جهة ثانية.

والجدير بالذكر أن معاهدة روما سبقتها تجارب أخرى في إطار التعاون بين هذه الدول، ففي 8 أبريل 1951 وقعت في باريس اتفاقية لتأسيس الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ من جانب فرنسا ألمانيا، إيطاليا، ودول البينلوكس، وفي 25 مارس 1957، وقعت الدول الستة في روما اتفاقية إنشاء الطاقة الذرية والسوق الأوروبية المشتركة لتندمج فيما بعد المنظمات الثلاثة لتشكل المجموعة الاقتصادية الأوروبية وترسم لنفسها بذلك روافد التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية بالاساس، ليتوج مسعاهم بعد قرابة 50 سنة من العمل المتواصل والدؤوب بأهم حلقات التكامل الاقتصادي الأوروبي المتمثل في النظام النقدي الأوروبي واستحداث العملة الموحدة في مطلع سنة 1999، لتصبح بذلك التجربة الأوروبية أرقى التجارب في العالم عبر تطوره.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أرقى أساليب التعاون وأهمها، فإذا كان التعاون في بعده الاقتصادي يعبر عن مستويات متعددة من الإجراءات البسيطة كتقرير تخفيضات ورفع قيود كمية إلى أعمق درجات التقارب الاقتصادي بتحقيق الوحدة الاقتصادية، فإن التكامل يعبر عن مسار مرحلي يهدف إلى توحيد الدول انطلاقاً من البعد الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي:

الفرع الأول: مفهوم التكامل:

يمكن تعريف التكامل من الناحية اللغوية والإقتصادية على النحو التالي:⁽¹⁾

أولاً: التكامل لغة:

إن كلمة التكامل من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التمام، وأكمل الشيء كمولاً، تمت أجزاءه أو صفاته، أكمل الشيء أتمه وفي القرآن الكريم: " اليوم أكملت لكم دينكم ". أما من ناحية الفعل يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض.

ثانياً: التكامل من منظور اقتصادي:

فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من بعض، ويتم التكامل الاقتصادي بين دولتين على الأقل، لها خصائص مشتركة تدفعها نحو تحقيق عملية التكامل فيما بينها ومن هذه الخصائص التقارب الثقافي واللغوي، الجغرافي الاستراتيجي والمصلحي إلى غير ذلك من الخصائص المشتركة والمحفزة لعملية التكامل الاقتصادي. ويعرف التكامل الاقتصادي أحياناً حسب أسبابه وأحياناً أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعاريف الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، ومنه نحاول تقديم بعض التعاريف الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من وراة الفكر الاقتصادي كمايلي:

– بيندر **Pinder**:⁽²⁾ بدأ يبحث عن أصل كلمة "Integration" لغويا في قاموس oxford على أساس أن التكامل يعني جمع الأجزاء وتكوين شيء واحد منها. بمعنى آخر أن التكامل هو اتجاه نحو الوحدة وعدم التمييز بين الاقتصاديات القومية للدول.

1. محسن الندوي، " تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص ص 63-65.

2. خالد عبد الوهاب النداري الباجوري: "تأثير الإقليمية في الدول المتقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2000، ص 08.

-تبرجن **J-tinbergen**:⁽¹⁾ يعرف التكامل الاقتصادي على أساس أنه يحتوي على جانبين أحدهما سلمي والآخر إيجابي فالجانب السلمي يقوم على أساس إلغاء أدوات معينة في السياسات الاقتصادية الدولية، أما الجانب الإيجابي فإنه يقوم على إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول إلى المجتمع الجديد الموحد.

-بيلا بلاسا **B.BLASSA**:⁽²⁾ عرف التكامل على أنه عملية وحالة، فهو كعملية نجده يشمل كافة الإجراءات اللازمة لإزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية في دول التكامل، أما بالنظر إليه كحالة يعني المرحلة التي تزول فيها كل صور التمييز بين الاقتصاديات الوطنية.

يثار في هذا مصطلح⁽³⁾ التعاون الاقتصادي **Economic co-operation**

وقد يخلط البعض بينه وبين مصطلح التكامل الاقتصادي **Economic Integration**

ويرون أنه عندما تتفق بعض الدول على تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها فإن هذا الشكل نوع أو صورة من صور التعاون الاقتصادي، إلا أن الفكر الاقتصادي أصبح يفرق بين المصطلحين وسوف نتناول فيما يلي بعض أوجه التفرقة بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي.

يقع الفرق بينهما في⁽⁴⁾ الكيف والكم معاً، فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو مجرد التخفيف من أثر العقبات والمشاكل القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، بمعنى تسهيل عمليات التبادل الدولي، فإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتضمن إزالة هذه العقبات وحل تلك المشاكل يزيد من عمق وفاعلية العلاقات الاقتصادية بين الدول، وترتبا على هذه النتيجة فإن الاتفاقيات التجارية الدولية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الدولي تقع في دائرة التعاون الاقتصادي الدولي، في حين يتم تصنيف إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منطقة تكاملية على أنها خطوة على طريق التكامل الاقتصادي.

فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيقي تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للأقطار الأطراف في عملية التكامل، تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد والشمول، ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار، ولكن مجرد التعاون الاقتصادي لا يرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما

¹ جاسم بن محمد القاسمي، "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي"، إنجازاته، تحدياته، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 40.

² شدا جمال، "العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، ط1، مؤسسة طابا، مصر، 2002، ص 92.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 14-15.

⁴ سلامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، الدار المصرية اللبنانية، الجزء الثاني، حلوان، القاهرة، 1994، ص 282.

يترتب عليه من آثار لتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الميكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد وبعد المدى والعلاقات بين الأطراف.⁽¹⁾

من الطبيعي أن لا تقوم حالة التكامل إلا بين الأقطار التي تكون ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس أو متقارب، وهي تختلف في ذلك عن حالة التعاون الاقتصادي التي يمكن أن يقوم بين أقطار لها النظام الاقتصادي والاجتماعي نفسه، كما يمكن أن تقوم أيضا بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة بل ومتعارضة.⁽²⁾ التعاون لا يشترط المساس بسياسة الدولة، في حين التكامل يلزم الأطراف بالتنازل عن حد معين من سيادتهم الوطنية لصالح مؤسسة مشتركة فوق وطنية.

النشاط التعاوني يمكن أن يعني مجال فقط أو قطاع زيادة على ذلك فهو محدد زمنيا قابل للتراجع، أي يمكن إلغاء النشاط التعاوني أو تجميده أو إعادة النظر فيه فهو مرتبط بوجود اتفاقيات ولدت في غضون أحداث وأحوال معينة، كما يمكن أن يتخذ شكل إعانة تكون من جانب واحد، أي دون اتفاقية مسبقة. وقد تبرز⁽³⁾ مثل هذه العلاقات في أشكال مساعدات اقتصادية أو مالية أو فنية من دولة إلى أخرى وتكون لأسباب اقتصادية أو سياسية.

إجمالاً⁽⁴⁾، التعاون والتكامل الاقتصادي يستجيبان لنفس الحاجيات والضروريات التي تنشدها البلدان المعنية وتأمل حكومتهم المتعاونة في أن تتوج مفاوضات التعاون إلى إمضاء اتفاقيات التكامل الاقتصادي، فيمكن إذن اعتبار التعاون كوسيلة بالنسبة للبلدان لوصولها إلى عقود التكامل، طالما أن الظاهرتين (التعاون والتكامل) لتستا متضادتين بل هما متكاملتين.

المطلب الثاني: دوافع وأشكال التكامل الاقتصادي:

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي وأشكاله:

للتكامل الاقتصادي مجموعة من الدوافع تؤيده بل تجعله ضرورة ملحة لا غنى عنها في ظل الظروف والمتغيرات الدولية، وغنى عن البيان أن كلمة دوافع التكامل لا تنصب فقط على الدوافع الاقتصادية، بل إنها تشمل أيضا الدوافع السياسية والاجتماعية.

وفيمايلي نشير إلى دوافع التكامل الاقتصادي بشيء من الإيجاز:

¹ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 46-47.
² فضيلة رايح، التكامل الاقتصادي الأورو المغاري بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، حلوان 2004، ص 23.
³ جاسم بن محمد القاسمي، مرجع سابق، ص 39.
⁴ فضيلة رايح، مرجع سابق، ص 24.

أولاً: توفير المواد الأولية: (1)

إن الطبيعة هي المحدد الوحيد لكيفية توزيع المواد الأولية سواء أكانت زراعية أو تعدينية، فنجدها تسخو على بعض المناطق وتجوّد، في حين أنها تقل على مناطق أخرى ولذلك نجد أن منطقة ما لديها الإمكانيات الفنية الملائمة لقيام صناعة معينة إلا أنها لا تحوز المواد الأولية اللازمة لها، والتكامل الاقتصادي هو الذي يضمن توفير المواد الأولية.

ثانياً: اتساع نطاق السوق: (2)

إن العقبة المؤكدة التي تقف أمام الدول النامية وهي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية هي ضيق نطاق السوق لدرجة تؤدي إلى عدم إمكان قيام صناعة كبيرة والتكامل الاقتصادي يتيح إقامة الصناعات الكبيرة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتي تتمثل في انخفاض نصيب الوحدة من المنتج من النفقات الثابتة وكذلك زيادة درجة تخصص العمال والموظفين وأجهزة الإنتاج وغيرها، كل هذه المزايا تنبثق من الميزة الأساسية وهي اتساع حجم السوق لأن التكامل سيمكن من إنشاء مجموعة متكاملة من الصناعات ذات الحجم الكبير.

رابعاً: الدفاع الخارجي: (3)

الكثير من الدول تنظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه أداة تستطيع بمقتضاها الدولة أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي ولذلك تلجأ هذه الدولة - الكبرى والصغرى على حد سواء - إلى التكامل الاقتصادي الذي يمكنها من الحصول على معونات اقتصادية خارجية تتمثل في المواد الغذائية والمواد البترولية، والمعدات الحربية بالإضافة إلى اعتبار أراضي الدولة الداخلة في التكامل بمثابة عمق استراتيجي يتيح الكثير من حرية الحركة.

خامساً: رفع المستوى العلمي والثقافي

من الدوافع الاجتماعية للتكامل الاقتصادي هو اعتباره وسيلة يمكن عن طريقها رفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني دولة معينة نتيجة لدخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدماً.

الفرع الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي:

إن التكامل الاقتصادي كمنهاج يأخذ عدة أشكال أو عدة درجات وتزداد درجة التكامل كلما انتقلنا من شكل إلى آخر حتى نصل إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن درجات التكامل تتراوح من التخفيف في القيود إلى إلغائها حتى تصل إلى الذوبان في وحدة واحدة وهي آخر درجات التكامل وفيما يلي سنتناول هذه الدرجات مع شرح موجز لمدلول كل درجة من الناحية الاقتصادية: (4)

1. صبحي تادريس قريصة ومدحت محمد العقاد، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص ص 419-420.

2. نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3. حسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

4. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 410-411.

أولاً: التفضيل الجزئي: (Portail prefernce):

يقصد بالتفضيل الجزئي تلك المجموعة من القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها التخفيف من أثر القيود التي تعرقل انسياب السلع بين الدول المبرم بينها الاتفاق، وينصرف أيضاً ذلك المفهوم إلى التخفيضات الجمركية المتبادلة دون إلغاء هذه الرسوم أي أن الشكل الأول من أشكال التكامل ينصب على التخفيف من حدة القيود.

ثانياً: منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):

إن المفهوم الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة هو قيام الدولة الداخلة في الاتفاقية التي تنظمها يلتزمون بإلغاء كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والخدمات المتبادلة بين الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء كافة القيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة مثل: حصص الاستيراد، بالإضافة إلى احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة به إزاء العالم الخارجي، ويعتبر هذا الشكل أكثر تقدماً عن الشكل السابق لأنه يحتوي على إلغاء للقيود والتعريفات وليس التخفيف عن حدتها.

ثالثاً: الإتحاد الجمركي: (customs Union):

ويتضمن هذا الشكل من أشكال التكامل قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع (منطقة التجارة الحرة) بالإضافة إلى توحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي وواضح أن هذا الشكل أعلى درجة من الشكل الذي سبقه.

رابعاً: السوق المشتركة (Common Market):

وينصرف هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل يتضمن أيضاً تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل، رأس المال)، فينتقل عنصراً العمل ورأس المال دون ما قيود تعرقل انسيابهما من مكان إلى آخر بين دول الأعضاء.

خامساً: الوحدة الاقتصادية (Economic Union):

وهذه الدرجة من درجات التكامل تعتبر أكثر تطوراً من السوق المشتركة حيث أنها تتمتع بنفس خصائص السوق المشتركة من تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ونزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية والصناعية أو ما يتعلق منها بسعر الصرف، وكل هذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأطراف في اتفاقية الوحدة.

سادساً: التكامل الاقتصادي الكامل: (Total Economic Intergation):

وهذا الشكل من التكامل هو أعلى درجات التكامل على الإطلاق حيث يتم إذابة اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق الدولة (supra-national) يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء وفي ظل هذا النموذج يوجد بنك مركزي واحد وعمله واحدة.

ولكن يجب ألا يغفل عن الذهن أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.

المطلب الثالث: مقومات ومكانزمات التكامل الاقتصادي:

الفرع الاول: مقومات التكامل الاقتصادي:

لنجاح التكامل الاقتصادي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات و هذه المقومات تتمثل

في الآتي: (1)

1-توفر موارد الثروة الطبيعية : إن توفر موارد الثروة الطبيعية من العوامل الرئيسية بين الدول المتكاملة ، لأنه من غير المعقول أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية، حيث يقوم التكامل على أساس تصريف السلع الناشئة من استغلال تلك الموارد والتي توجد بين هذه الدول، فتكامل دولتين وأكثر تفتقران إلى موارد الثروة الطبيعية لن تعود بفائدة على تلك الدول وهذا لعدم المساواة في المزايا و الالتزامات، بل سيكون مجرد فتح أسواق هذه الدول لمنتجات دول أخرى كما أن توفر هذه الثروات لا يعتبر عاملا من عوامل نجاح التكامل إذا لم يستغل أو يكون قابل للاستغلال حتى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق التكامل، إضافة إلى ذلك فإن نجاح التكامل يعتمد أيضا على تنوع تلك المصادر، حيث يتيح تنوع الموارد الطبيعية فرص التخصص و اعتماد الدول على بعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

2-توفير الأيدي العاملة: (2) يعتبر توفير اليد العاملة المتخصصة و المدربة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي حيث أن عملية التكامل تعمل على انتقال اليد العاملة بمعنى حرية إنتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة، و بهذا يتم تحقيق أكفاً استخدام ممكن لليد العاملة، و بها يتم نقل الفائض من العمالة للدول التي تكتظ بها إلى الدول التي تعاني من عجز في هذا المورد الهام، و لن يتحقق هذا الانتقال لليد العاملة إلا إذا كانت مدربة تدريباً جيداً.

و توفر اليد العاملة الفنية في الدول المتكاملة عادة ما يؤدي إلى تنمية الموارد الإقليمية في الدول الأعضاء بصورة مشتركة كما يتيح لها استخدام موارد ما بطريقة فعالة، أيضا تنمية هذه الموارد و زيادة حجمها يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي و رفع مستوى المعيشة في دول التكامل و زيادة التعاون الاقتصادي بينها.

3-توفر وسائل النقل و المواصلات : إن توفر المواصلات من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري و تشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء و دعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية و تسهيل علاقاته مع الدول الأجنبية.

1. كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 29 .

2. مصطفى احمد مصطفى ، مستجدات الحاضر و تحديات المستقبل لما يسمى ، النظام العالمي الجديد ، مذكرة داخلية رقم (900) ، معهد التخطيط القومي، ماي 1993 ، ص44

وعملية توفير وسائل النقل و المواصلات يعتبر أمراً ضروريا للتكامل ، حيث أنها تعمل على ربط الدول بعضها ببعض، و تساعد أيضا في نقل و تصدير السلع و المنتجات الزراعية و السلع المصنعة من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك و عن طريقها يمكن كذلك تجميع الأيدي العاملة كما تعمل وسائل المواصلات على تعزيز التعاون الاقتصادي بين المناطق المتجاورة أو المعزولة.

كما يجب توفر وسائل النقل و المواصلات داخل كل دولة من الدول المتكاملة و بين كل دولة و مجموعة الدول الأخرى الداخلة في نطاق التكامل.

4-توفر المناخ السياسي الملائم:⁽¹⁾ إن العامل السياسي يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي ، حيث أن ضعف الإرادة السياسية يؤدي حتما إلى إسقاط التكامل الاقتصادي ، أما توفر الإرادة السياسية فيكسر جميع العقبات التي تقف في وجه التكامل الاقتصادي حيث أن تقارب وجهات النظر السياسية بين قادة الدول يخلق جوا من الثقة، إلا أن هذا الجو لن يدوم إلا إذا كانت هناك أهداف مشتركة دائمة تتطلع لتحقيقها جميع شعوب هذه الدول سواء كانت اقتصادية أم سياسية.

5-إعطاء الوقت المناسب و الكافي للدراسات و البحوث على كافة المستويات:

إن التكتلات التي تقوم على دراسات غير جادة غالبا ما يكون مصيرها الفشل و التفكك بعد وقت قصير ، و من هنا تظهر أهمية الدراسات و البحوث في هذا المجال، حيث أن الدراسة تستهدف معالجة المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة بطريقة علمية يمكن من خلالها تحديد المشكلة و عرض البدائل الممكنة ثم تقييم تلك البدائل و التوصل إلى القرار الأمثل في ظل الظروف والعوامل المحيطة.

كما أن اختيار أسلوب التكامل الاقتصادي الملائم وفقا لظروف و مشاكل الدول المختلفة من أهم العوامل المساعدة على نجاح تجربة التكامل.

إذ يلاحظ أن كثير من الدول النامية قد دفعها طموحها إلى السعي إلى درجات متقدمة من التكامل الاقتصادي لا يتناسب مع مرحلة التطور التي تجتازها، و ذلك على غرار التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة دون مراعاة إختلاف الظروف القائمة و من ثم تكون النتيجة تعثر تلك المحاولات، مما يسبب إهدار لمواردها الوطنية و التي هي في أشد الحاجة إليها، ومن هنا تبدو أهمية البحث عن أسلوب التكامل المناسب بين دولتين أو أكثر و ذلك أخذاً في الاعتبار الظروف الطبيعية و الاقتصادية لكل دولة.

ويضاف إلى كل ما سبق من مقومات التكامل الاقتصادي أن تكون هناك خلفية اجتماعية وثقافية مشتركة، وضرورة التجاور و الترابط و الامتداد الجغرافي ، و توفر حد أدنى من التجانس السياسي و توقع تأمين و حماية المزايا الاقتصادية المرتقبة والدفاع عنها و توقع أو وجود خطر مشترك داخلي أو خارجي و وجود

¹. مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 67.

قطب أساسي للتفاف دول التكتل حوله 50 وما يمكن قوله رغم نجاعة و أهمية كل هذه المقومات لقيام تكامل اقتصادي ناجح، هو أن هناك أهمية لضرورة وجود مقومات أخرى منها تقارب مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول التي ترغب في التكامل حتى لا تكون هناك تخوفات لدى الدول الأقل نمواً من الدول الأكثر نمواً عليها و تهميش دورها في التكتل الاقتصادي و العكس بالنسبة للدول الأكثر نمواً بأن لا تخشى منالدول الأقل نمواً مما حققتة من تنمية و أنها ستكون ذا نسبة عالية و تسبب لها العديد من المشاكل والصعوبات إذا تم تحرير حركة السلع و عناصر الإنتاج، كما يجب التخلص من الاعتقاد القديم والذي يتمثل في أن العلاقة القائمة في ظل التكامل الاقتصادي تنحصر في طرف مستفيد و آخر غير مستفيد، و لكن يجب الاعتقاد بأن كل الأطراف تستفيد من هذا التكامل.

الفرع الثاني: مكانزمات التكامل الاقتصادي:

إن عملية التكامل مهما كان مجالها ومكانها وأهميتها تتطلب توفر مكانزمات بمقتضاها تبني وتحقق أهدافها، وتنوع هذه المكانزمات من اقتصادية إلى سياسة وطنية و جهوية "إقليمية"⁽¹⁾.
أولاً: الميكانزمات الاقتصادية:

والمقصود بها هي القاعدة الاقتصادية المبنية على أسس المنطق الاقتصادي في استثمار و تجميع الثروات لتحقيق التكامل الاقتصادي باستغلال كل الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول قيد التكتل، لتصبح قوة أساسية لتجمع منسجم، إذ أن أي تكتل اقتصادي يراود له النجاح، لابد من إنشائه على مستوى التجمع كل بعد عملية التكامل نظراً لما يمكن أن يوفره ذلك من تسهيل في تسريع عملية التكامل الاقتصادي وإعطاء ثقة أكبر للدول الأعضاء، ويمكن تجسيد ذلك من خلال إعطاء دعم للمشاريع الموجودة وإعادة تنظيمها، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات ذات طابع فوق وطني.

ثانياً: المكانزمات السياسية:

ويقصد بها خلق المؤسسات الإدارية والتنظيمية واللجان المشتركة الدائمة التي تقوم بدراسة المشاريع والقطاعات المختلفة وتوفير المعلومات الاقتصادية واختيار التوقيت المناسب للمشاريع، والتنسيق بين السياسات الاستثمارية على إعطاء الأولوية للمشاريع الاقتصادية المشتركة، بالإضافة إلى إيجاد مؤسسات وهيكل على مستوى التجمعات تكون قادرة على دعم وتنفيذ التكامل الاقتصادي.

المطلب الرابع: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي:

من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تجز عن هذا التكامل عدة مشاكل قد تعيق من استمرار قيامه.

¹ محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 109-110.

الفرع الاول: مزايا التكامل الاقتصادي:

هناك عدة مزايا للتكامل الاقتصادي والتي يمكن تلخيصها فيمايلي: (1)

أولاً: حرية تنقل عناصر الإنتاج:

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

ثانياً: زيادة قوة التفاوض:

من مزايا التكامل الاقتصادي إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وواردها، فستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية.

ثالثاً: اتساع حجم السوق: (2)

من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقياس، فيرى "كوزنتر" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان، وقيل أيضاً باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق، أما "الن" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق.

إذن فالتكامل يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا، وتأمين زيادة الإنتاج، ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، والإفادة من وحدات الإنتاج الكبير، (الخارجية و الداخلية)، هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.

رابعاً: تخفيض العبء على ميزان المدفوعات: (3)

تقوم الدول المتكاملة اقتصادياً بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفيض من استيراداتها من العالم الخارجي، هذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها.

خامساً: زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل الاقتصادي على زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فإتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري،

1. محمد عبد العزيز عجيمة، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، مصر، 1977، ص 168.

2. محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 258.

3. إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 16.

حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع، هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.

سادسا: الاستفادة من مهارات اليد العاملة:⁽¹⁾

عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تمهيتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا. مما سبق يتضح لنا أن التكامل يوفر فرصا للإسراع في عملية التنمية كما له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها.

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي:

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة، إلا أنه لا يخلو من العيوب والمشاكل فتكتفه الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء، فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائيا بمجرد قيام التكامل كما ينشأ البعض الآخر عن التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل ومن أهم هذه المشاكل نذكر منها:
أولا: مشكل التعريف الموحدة:⁽²⁾

من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريف جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، إلا أنه من الصعب وضع تعريف موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريف موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر ترفض كذلك تعريف موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتفوقها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كموايد في صناعتها المحلية.

ومن أمثلة ذلك ما حدث في بريطانيا عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.

¹. بكرى كامل، "التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 48.

². محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

ثانيا: مشكل الحماية الجمركية:

إختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، وإختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى إختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية.

من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية لقومية (المالية والنقدية). فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل، كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل: ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها، وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا، ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948.

كما أن عدم إتباع سياسات موحدة اتجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار، وما ينجم عنه ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية، لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية.

ثالثا: مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر:⁽¹⁾

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل، وهنا تثار المشكلة، إذ على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟

1 - يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الأتتاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لما خسرت من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك: ما طبق فعلا في الأتتاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965.

2 - يرى فريق آخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الأتتاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان كذلك نفس الشيء الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، ويعود هذا المشكل لإختلاف الدول الأعضاء وتباينها في مساهمة كل دولة في إيرادات الأتتاد الجمركي.

¹ بكرى كامل، مرجع سبق ذكره، ص 314.

المبحث الثاني: النظام النقدي الأوروبي:

إن فكرة تكوين وحدة نقدية اقتصادية فكرة ظهرت منذ الخمسينات، فعندما انهار نظام بريتون وودز وزادت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار ب 10% توقيف تحويله إل الذهب في 1971، ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة بدأت بالترتيبات التي سميت الثعبان الأوروبي، ثم النظام النقدي الأوروبي الذي تبعه تقرير ديلور وأخيرا اتفاقية ماسترنخت.

المطلب الأول: نشأة النظام النقدي الأوروبي:

وذلك من خلال:⁽¹⁾

الفرع الأول: خطة وارنر:

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات، وذلك في أعقاب اختيار النظام النقدي العالمي وما صاحب ذلك من مشاكل، ففي نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة السيد "وارنر" رئيس الوزراء ووزير مالية لوكسمبورغ في ذلك الوقت وكلفت هذه اللجنة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية بصورة تاريخية.

وعرفت هذه الخطة التي قامت بإعدادها "خطة وارنر" وبعد انتهاء اللجنة من أعمالها ووضع تصور لها في هذا الشأن، قامت بتقديم تقريرها إلى المجلس الأوروبي في عام 1971 الذي عرف "بتقرير وارنر"، حيث أوصت بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح ما بين 7 و 10 سنوات، كما احتوى التقرير كذلك على مطالبة البنوك المركزية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة التعاون فيما بينها، من خلال التدخل المشترك في سوق الصرف الأجنبي.

إلا أنه قبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة في أوت 1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الخطير بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، من هذا المنطلق سارعت دول الجماعة الأوروبية إل البحث في أبعاد هذه الأزمة.

الفرع الثاني: نظام الثعبان الأوروبي:

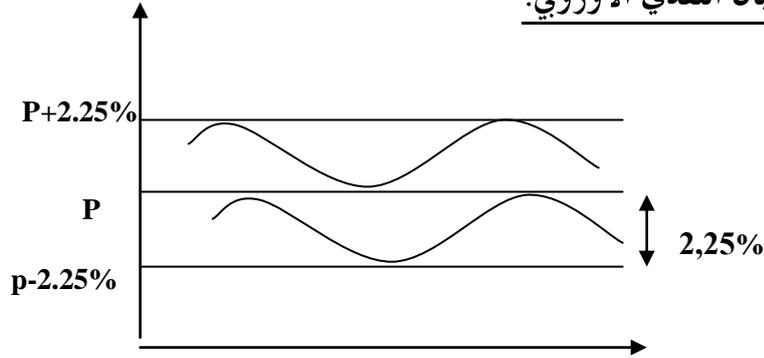
دعت خطة وارنر في 1971 إلى تقييد هوامش أسعار الصرف بين دول المجموعة الأوروبية إلى $\pm 1.2\%$ بدلا من $\pm 1.5\%$ (هوامش عملات المجموعة الأوروبية فيما بينها) وفقا لتنظيم السابق، ومع ذلك لم يستطع هذا التنظيم الصمود نتيجة لاهتزاز نظام النقد الدولي في أواخر عام 1971 واضطراب وضع الدولار، وفي 18 ديسمبر 1971 تم الاتفاق في واشنطن على إعادة وضع الدولار كعملة دولية والسماح باتساع هوامش التقلبات للعملات الأوروبية بالنسبة الدولار $\pm 2.25\%$ بدلا من $\pm 1.5\%$. هذا يعني:⁽²⁾ أن يصبح مدى التغيير بالنسبة لعملات دول المجموعة $\pm 4.5\%$ في علاقتها مع الدولار.

1. مغاوري شليبي علي: "البيرو الأثر على اقتصاديات البلدان العربية والعالم"، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2000، ص 09.

2. حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، بدون بلد نشر، 1993، ص 137.

ولذلك فقد تم الاتفاق في مدينة "بال" السويسرية في 21 أبريل 1972 على إنشاء تنظيم لتحديد هوامش أسعار الصرف فيما بين عملات المجموعة الأوروبية المشتركة في الثعبان إلى $\pm 2.25\%$ أي نفس الهوامش المتفق عليها بالنسبة لعملائها في علاقتها بالدولار، وبالنظر للعلاقات الخاصة لدول البنيلو كس* (بلجيكا، هولندا لو كسمبورغ) فإنها ترتبط باتفاقيات خاصة تحصر هوامش التغير في عملاتها في حدود $\pm 1.5\%$ فقط، ويترتب على ذلك أن تتحرك العملات الأوروبية في شكل شريط في علاقتها مع العملات الخارجية مما يعطيها شكل "الثعبان" وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 01: الثعبان النقدي الأوروبي:



Source: Pascal Kauffman, «l'euro», Dunod, 2ème édition, Paris, 1999. P56.

وقد تم الاتفاق على عدة إجراءات لضمان استقرار الثعبان الأوروبي بالنسبة للدولار (وهو ما يسمى بالثعبان في النفق)⁽¹⁾ وتتلخص هذه الإجراءات في السماح للسلطات النقدية لهذه الدول، ممثلة في بنوكها المركزية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، سواء بائعة أو مشتريّة للعملات الأوروبية مستخدمة في ذلك سياسة السوق المفتوح، إلا أن التذبذبات الناجمة عن عدم استقرار النظام الدولي وقيام بريطانيا في 1972 بالإعلام عن تعويم عملتها "الجنيه الإسترليني" وذلك بسبب التدهور الشديد في قيمتها نتيجة لعمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة، أحدث اضطراب واسع في أسواق المال الأوروبية، مما دفع كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لو كسمبورغ في 1973 إلى إتباع التعويم الجماعي لعملائها، وهذا ما يعني في الأخير أن النفق أصبح غير موجود. كل هذه الصعوبات عملت على استحالة احترام هامش التقلب بالنسبة لمعظم الدول كما عرف الثعبان دخول وخروج متكرر للدول المشاركة فيه، فمثلا فرنسا خرجت منه في 19 جانفي 1974 ثم عادت إليه في 10 جوان 1975 ثم تركته ثانية في 15 مارس 1976.

¹. مغاوي شبلي علي: مرجع سبق ذكره، ص ص 09-10

*البنيلو كس: (Benelux): هو شكل من أشكال الاتحاد الجمركي حيث عمدت له ثلاث دول أوروبية صغيرة و هي: هولندا، بلجيكا، لو كسمبورغ، الى انشاء اتحاد جمركي اعتبارا من 1948 ، و بني هذا المشروع على أساس تحرير التجارة بين البلدان الثلاثة مع الحفاظ بتعريف موحدة اتجاه العالم الخارجي.

إلا أن السبب الرئيسي الذي دفع هذه الدول بترك هذا النظام هو الرغبة في جعل سعر الصرف ينخفض إلى مستوى أدنى من الحد الذي يسمح به تنظيم الثعبان (2.25% من سعر التعامل المركزي)، ومن ثم تشجيع صادراتها على حساب صادرات الدول التي بقيت في التنظيم، كل هذه الأسباب عملت على انهيار الثعبان داخل النفق.

الفرع الثالث: أسباب فشل نظام الثعبان النقدي: (1)

من أجل الحفاظ على وظيفة ميكانيزم الثعبان النقدي، ولرفع المراقبة على حالات الديون والقروض للبنوك المركزية التي أرادت الحفاظ على استقرار أسعار الصرف، قام مؤتمر باريس في 09 و 20 أكتوبر 1972، بإنشاء مؤسسة جديدة: الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي FECOM والذي يمكن اعتباره كأول تجربة لإنشاء جهاز بنكي مركزي، وذلك رغم انعدام وجوده كهيئة، فبدأ ميكانيزم نظام الثعبان النقدي يتدهور شيئاً فشيئاً إلى أن وصل في 1976 إلى شبه انهيار، وذلك راجع إلى أهم عوامل نذكرها كمايلي:

- عدم وصول الدول الأوروبية إلى اتفاقيات في مجال السياسة الاقتصادية بسبب الأزمة البترولية التي بدأ في عام 1973.

- أثر تثمين المارك الألماني مقابل انخفاض الدولار.

- تكثيف خروج ودخول ميكانيزم الاستقرار المصرفي.

فهكذا عرفت السبعينات فترة تراجع عام للانضباط في مجال الصرف في العالم، ففي 1978 تم التخلي عن فكرة إنشاء منطقة استقرار نقدي في أوروبا بتخفيض التقلبات بين العملات لمختلف الدول الأعضاء، مما نتج عن ذلك إنشاء النظام النقدي الأوروبي.

الفرع الرابع: تحرير ديلور: (2)

لم يلبث الاتحاد الاقتصادي والنقدي أن أصبح موضوعاً بارزاً في الاجتماعات المنتظمة للمجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان (الاتحاد الأوروبي) وأنشأ المجلس الذي انعقد في هانوفر في جوان 1988 لجنة خاصة برئاسة "جال ديلور" رئيس الاتحاد الأوروبي، ويضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، لوضع مراحل محددة تقضي في نهاية الأمر إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي وفي أفريل التالي أعلى "تقرير ديلور" واقترح بأن يتم تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي على ثلاث مراحل بدون تحديد مدة لأي منها.

ووصف التقرير الاتحاد النقدي بأنه قابلية العملات للتحويل بصورة كاملة لا رجعة فيها، والحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال داخل أسواق مالية موحدة تماماً، ووجود أسعار صرف محددة أما الاتحاد الاقتصادي فوصف بأنه سوق واحدة يمكن أن ينتقل في داخلها الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية، وقيام منافسة مشتركة وسياسات هيكلية وإقليمية مشتركة، وإيجاد تنسيق كاف بين السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك

¹.pascal Kou ffon, leuro-Dunad, 2eme, édition paris, 1999, p 56.

²هابير مابير او كجرهورست، عملة واحدة للاتحاد الأوروبي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 34، العدد 03، سبتمبر 1992، ص 26.

وضع قواعد ملزمة بشأن سياسات الميزانيات فيما يتعلق بحجم العجز في الميزانيات الوطنية وتمويلية، وكان لب تقرير "ديلور" هو الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء شبكة أوروبية للبنوك المركزية كأداة لإقامة الاتحاد النقدي والعملية الموحدة، كما تكون هذه الشبكة مستقلة عن تعليمات الحكومة الوطنية وسلطات الاتحاد الأوروبي، ولا يسمح لها بتقديم قروض لهيئات القطاع العام.

وتهدف المرحلة الأولى إلى تحقيق المزيد من تقارب الأداء الاقتصادي عن طريق تعزيز التنسيق بين السياسات داخل الإطار المؤسسي الحالي، وإدخال جميع عملات الاتحاد الأوروبي التي مازلت معومة بحرية ضمن آلية سعر الصرف لنظام النقد الأوروبي، وتكون الفترة الثانية فترة انتقالية، يتحقق فيها التقارب وتتركز على إجراء الإصلاحات المؤسسية وفي مقدمتها إنشاء الشبكة الأوروبية للبنوك المركزية، أما المرحلة الثالثة فتبدأ بالانتقال إلى أسعار الصرف الثابتة وغير القابلة للتغير.

المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي⁽¹⁾

لم تعرف مسيرة التكامل النقدي الانتعاش إلا في الفترة 1977-1978 بعد اتفاق الزعماء السياسيين الفرنسيين والألمان على إعادة إطلاق مساعي عملية التكامل النقدي على صعيد الجماعة الأوروبية، ولقد كانت لاتفاقية "بريمن" في 07 جويلية 1978 الفضل الكبير في رسم الخطوط العريضة للنظام النقدي الأوروبي. لقد جاء إنشاء النظام النقدي الأوروبي من طرف دول الجماعة الأوروبية لدعم مسيرة النظام النقدي الدولي، من خلال إقامة تعاون نقدي وثيق، حيث تم الاتفاق في 5 و 7 ديسمبر 1978 في بروكسل بغرض وضع النظام النقدي الأوروبي حيز التنفيذ ومواصلة مسيرة الثعبان، رغم أن العمل الفعلي بدأ في 13 مارس 1979.

الفرع الأول: محاور النظام النقدي الأوروبي:

أولاً-آلية سعر الصرف⁽²⁾

تعتبر آلية الصرف الأوروبي محور النظام النقدي الأوروبي وهذه الآلية تعتمد على ركيزتين أساسيتين: أولهما أنه يجب على كل دولة من دول المجموعة أن تحفظ سعر صرف علمتها مقابل عملات باقي دول المجموعة بحيث لا يتعدى هامش تغيير مقدار $\pm 2.25\%$ بمعنى أنه مسموح لعملة دولة ما أن يرفع سعر صرفها مقابل العملات الأوروبية (عملات دول المجموعة) بما لا يتجاوز 2.25% وكذلك يمكن لسعر صرف عملة أي دولة من دول المجموعة أن ينخفض مقابل عملات دول المجموعة بالنسبة نفسها، وقد تم استثناء الجنيه الإسترليني، بعد دخوله مؤخرًا في سنة 1990 إلى آلية سعر الصرف الأوروبي، حيث سمح لسعر صرفه أن يتحرك في هامش مقداره $\pm 0.6\%$ مقابل عملات دول المجموعة الأخرى.

¹ حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² Harst ungerer, the european Mone Tary system and perspectives-IME, Occasional, Poper73, November1990, p 66.

أما الركنة الثانية⁽¹⁾ والتي تعتمد على آلية سعر الصرف الأوروبي فهي تتطلب أن لا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق دول المجموعة، وقد تم الاتفاق على هذه الآلية من جانب محافظي البنوك المركزية لكل من بلجيكا والداينمارك وفرنسا وألمانيا وإيرلندا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا، في مارس 1979 وكذلك نفس الاستثناء بالنسبة للمنضمين الجدد كإسبانيا في جوان 1989، البرتغال في أبريل 1992.

ثانيا: آلية الائتمان:⁽²⁾

نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى وخصوصا العوامل التي تؤثر في سعر صرف العملة فقد تم توصل المجموعة إلى ضرورة توفير تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى تقديم دعم نقدي قصير الأجل، مما لاشك فيه أن الغرض الأساسي من هذه التسهيلات هو مساعدة الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية وخصوصا اختلاف ميزان المدفوعات في النمو الاقتصادي المحافظة على استقرار سعر صرف عملتها في إطار سعر الصرف الأوروبي.

فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل فقد اقر مجلس محافظي دول المجموعة الأوروبية توفير تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لدول الأعضاء لفترة تبلغ 45 يوما حيث أنه يجب إجراء التسويات المترتبة على اقتراض الدول المدينة بعد هذه الفترة ويتم حساب فترة ال 45 يوما من نهاية الشهر الذي تم تقديم تسهيلات ائتمانية فيه، وقد أجازت قرارات مجلس المحافظين تمديد هذه الفترة لمدة ثلاثة أشهر، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة.

أما فيما يتعلق بالدعم النقدي قصير الأجل فقد تم العمل بهذا النظام اعتبارا من سنة 1970 بموجب اتفاقية وقعها محافظوا البنوك المركزية لدول المجموعة، وتم إدخال تعديلات عديدة بغرض زيادة حجم هذا الدعم والذي يتمثل في تقديم مساعدات نقدية لدول الأعضاء التي تعاني عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات وليس هناك شروط مسبق لأي دولة من دول الأعضاء في الحصول على هذا الدعم، ويتم تقديم الدعم لمدة ثلاثة أشهر ويمكن تجديد هذه الفترة لمدة ثلاثة أشهر أخرى، وفي اجتماع بروكسل في 15 ديسمبر 1978 أقرت الجماعة تجديد الدعم النقدي لفترة ثانية لمدة ثلاث أشهر ومن ثم يصبح أقصى مدة للدعم قصيرة الأجل تسعة أشهر.

ثالثا: وحدة النقد الأوروبية:⁽³⁾

رغم أن وحدة النقد الأوروبية (الأورو) والتي كانت تعرف بالايكو لم تكن في شكل عملة ورقية أو في شكل قطع نقدية معدنية منذ إنشائها إلا أنها من الناحية العملية تتمتع بخصائص النقود، حيث تعتبر وحدة حسابية تستخدم كوحدة للتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية كما أنها تستخدم منذ بدايتها في إصدار السندات ومنح القروض.

¹ هورست ماتير وتجر هورست، أوروبا تسعى إلى الوحدة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 34، العدد 04، ديسمبر 1990، ص 14.

² حشاد نبيل، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من الفكرة إلى الأورو، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 55، ديسمبر 1998، ص 32.

³ مغاوي شلي علي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثالث: وحدة النقد الأوروبية "الايكو":⁽¹⁾

اتفقت فرنسا وألمانيا الغربية في عام 1975 على وضع مشروع لخطة اقتصادية تهدف إلى إنشاء وحدة النقد الأوروبية بحيث تحل محل الدولار الأمريكي في التسويات والمعاملات الخارجية وفي الوقت نفسه إنشاء صندوق التعاون النقدي الأوروبي بمبلغ 50 مليار دولار تتكون موجوداته من الذهب والاحتياطات العالمية، وقد تمت الموافقة على هذا المشروع من قبل زعماء دول المجموعة في عام 1978 وقد بدأ العمل بالنظام النقدي الأوروبي الجديد اعتباراً من جويلية 1979، حيث تم استحداث وحدة النقد الأوروبية التي تتكون من أوزان نسبية من عملات دول المجموعة التي كانت في ذلك الوقت تسع دول ثم انضمت بعد ذلك اليونان في عام 1981 وإسبانيا والبرتغال في عام 1986، وأصبحت عملات تلك الدول جزءاً من وحدة النقد الأوروبية بعد انضمامها، ويقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطها الذهبية وكذلك 20% من أرصدها الدولارية لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي، بالإضافة إلى وحدة النقد الأوروبية ECU هناك الوحدة النقدية الأوروبية الخاصة وهي عبارة عن نقود محاسبية تستخدم في المعاملات الدولية كوسيلة لتوخي مخاطر تقلبات العملات وتحتل هذه العملة المحاسبية المركز الخامس أو السادس من حجم المعاملات الدولية.

وتعتبر⁽²⁾ وحدة النقد الأوروبية بمثابة سلة عملات تتكون من كميات محددة من عملة كل دولة عضو في المجموعة وأوزان نسبية لكل عملة تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار عملته بالنسبة إلى كل دولة على أن تتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات، ويمكن تغيير تلك الأوزان طبقاً للمستجدات التي تطرأ. ونود ان نشير إلى أن وحدة النقد الأوروبية "الايكو" بالرغم من أنها لم تسك كعملة نقدية معدنية أو كعملة ورقية، إلا أنها تقوم بوظائف النقود، حيث تستخدم وحدة النقد الأوروبية "الايكو" كوسيط للمبادلة وذلك من خلال التعامل، بها في القطاع البنكي، إذ أن القروض المقيدة بالعملات الأوروبية أصبحت تسدد بالايكو منذ 1978.

¹ حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² هابير ملاير أو تاجر هورست، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المبحث الثالث: تجربة الاتحاد الأوروبي:

يمثل الاتحاد الأوروبي الذي يضم في عضويته سبعة وعشرين دولة نموذجاً واقعياً لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوروبية، وتؤكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن فيعتبر من أجدد التكتلات الاقتصادية القائمة حالياً، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، اندماج وتكامل بين الدول تختلف شعوبها عن بعضها البعض واللغة والثقافة والتاريخ والقومية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي:⁽¹⁾

وصول الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن انطلاقاً من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في باريس 1951، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار وصولاً إلى اتحاد اقتصادي نقدي يضم في عضويته 25 دولة أوروبية حتى عام 2005 ثم انضمت إليها بلغاريا ورومانيا عام 2007.

الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية انهيار اقتصاد كثير من الدول الأوروبية، فأعلن جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 ضرورة قيام دول أوروبا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها، لإعادة بناء اقتصادياتها، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية* وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، فمرت الدول الأوروبية (أوروبا الغربية) بمرحلة انتعاش وكانت مستويات الناتج في ازدياد عن مستواها المنخفض بعد الحرب مباشرة، وكذلك كان حجم التجارة بين الدول الأوروبية في تزايد مستمر، وللحفاظ على هذا النمو شعر العديد من القادة الأوروبيين بضرورة التكامل الاقتصادي

وبصفة خاصة حيث واجهت الاقتصاديات الأوروبية مشكلتين يمكن حلها عن طريق التكامل الاقتصادي هما:⁽²⁾
وجود العوائق بين الدول الأوروبية أدى إلى تجزئة السوق الأوروبية، وبالتالي عدم استطاعة المنشأة الأوروبية الاستفادة من وفرة الحجم الكبير.

¹. بكر مصبح تينزة، "الوطن العربي في المنظر الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي-التحديات والطموح"، مجلة الشؤون العربية، 2002، ص 171.

*. إضافة إلى ذلك سعت الولايات المتحدة إلى تقديم الدعم والتعاون بين هذه الدول لتدعيم خطوط المواجهة مع الاتحاد السوفيتي عن طريق تقديم المظلة الأمنية لأوروبا الغربية من خلال تشكيل حلف شمال الأطلسي في أبريل 1949، وهو ما دفع المعسكر الشرقي لتشكيل حلف وارسو عام 1955 ليكون في مواجهة المعسكر الغربي.

². عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 40.

منافسة المنتجين الأمريكيين المستفيدين بوفرات الحجم للمنشأة الأوروبية الصغيرة والأقل كفاءة فظل التضامن والانضباط يحركان التكامل الأوروبي طيلة الفترة ما بعد الحرب لضمان أمن الدول الأوروبية ضد أي تهديد خارجي.

من هنا أعلن⁽¹⁾ وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان في 9 ماي 1949 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب ثم تم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أبريل 1951 بين ست دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ)، القضية على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من صناعات.

ولقد ارتأت⁽²⁾ هذه الدول أن التعاون بينها في هذا المجال من شأنه إن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعة الفحم والحديد في هذه الدول، من هنا جاءت معاهدة باريس لتقييم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء مع فرض حماية ضم الدول غير الأعضاء⁽³⁾ فتجمعت هذه الدول في سوق واحد وبسلعتين (الفحم والصلب).

أما في 25 مارس 1957 قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مدينة روما بإيطاليا بتوقيع معاهدة إنشاء السوق المشتركة* بين دول سالفه الذكر وبدأ في تنفيذها منذ جانفي 1958 وتنص المعاهدة على مايلي:⁽⁴⁾

- حرية انتقال السلع وذلك عن طريق إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الست وإتباع تعريفه عامة اتجاه سلع الدول الأخرى.
- حرية انتقال الأشخاص ورأس المال كما أن القروض المصدرة في دولة أو في أحد أجزاء السوق فلا تحول إلى دول أخرى دون اتفاقية متبادلة.
- توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.
- إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين وإعطائهم دخولا أكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة.
- إقامة بنك الاستثمار الأوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

¹. Jean Boulouis, **Droit institutionnel de l'union européenne**, 5eme édition, Montchrestien, Delte, paris, p 22.

². أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1996، ص 22.

³. سامي لعفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حولنا، القاهرة، مصر، 2003— ص 194.

* مزيد من الإطلاع حول المبادئ العامة للسوق المشتركة، أنظر:

سامي عفيف حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 110-118.

⁴. يسرى الجوهرى: دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1975، ص 33.

وقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة، تنتهي في آخر سنة 1970، ويمكن أن تمتد إلى سنة 1973 وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة بحيث لا يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا بعد تحقيق أغراض المرحلة الأولى وتنفيذها.

كما أن الهدف الرئيسي⁽¹⁾ لنشأة السوق الأوروبية المشتركة يتمثل في تطوير النشاط الاقتصادي بشكل منسق ومتوازن ومستمر، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء، إلى جانب رفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين دول الأعضاء.⁽²⁾ وكانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياستها المختلفة إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل دول الأعضاء، لهذا يمكن القول أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية لا تعد اتفاقية خطوط عريضة وإنما هي أداة مرنة جدا بوجه عام.

لقد اتخذت بريطانيا موقف المتخوف من التجمع الأوروبي الجديد خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبا من سيادتها المطلقة على سيادتها الاقتصادية، وركزت اهتمامها على إنشاء منطقة أوروبية للتجارة الحرة، ونتيجة لذلك خرجت إلى النور منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA في عام 1959 بعضوية بريطانيا، النرويج، السويد، الدانمارك، النمسا، البرتغال، واسلندا وسويسرا، وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب، ولكن بمضي الوقت أدركت بريطانيا*، أن بقائها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب انضمامها إلى معاهدة روما في عام 1961 ومعها كل من الدانمارك، أيرلندا، ثم النرويج عام 1962. كما اعتمدت الجماعة الاقتصادية⁽³⁾ على بناء اتحاد جمركي الذي يعتبر من أهم الآليات الهامة في إنشاء الخطوات التمهيدية لإقامة سوق مشتركة من خلاله يتم إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء مع إقامة تعريفه جمركية موحدة لمواجهة وارداتها من الدول غير الأعضاء، ولقد حددت معاهدة روما لإقامة الاتحاد الجمركي فترة انتقالية تمتد من أول جانفي 1957 حتى جانفي 1970، غير أن التطبيق العملي قد أظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة، مما دفعهم إلى الإسراع في تنفيذ خطوات هذه المرحلة عن طريق بلوغ نسبة التخفيضات الجمركية 80% في أول جانفي 1966، أي بنسبة أكبر مما كان مقدرا في المعاهدة، فلقد كان التخفيض الواجب بلوغه في هذا التاريخ طبق لأحكام هذه المعاهدة هو 60% فقط، ثم خفضت الرسوم الجمركية بعد ذلك في أول جويلية 1976 بمقدار 5% ثم أعقبها تخفيض آخر بمقدار 15% في أول جانفي 1977، وبذلك يكون قد تم إلغاء الرسوم على الواردات بين دول الجماعة قبل الموعد بسنة ونصف.

¹ . عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² . صالح الأمين الأرياح وسعيد محمد خليفة الأطرش، السوق الأوروبية الموحدة 1992 وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، أبريل 1992، ص 13.

*. لم تنظم بريطانيا منذ تكوين اتحاد الفحم والصلب لأنها لا تكن ترغب في أن تقيد بقرارات سلطة عمليات فوق الدول.

³ . أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 58.

الفرع الثاني: توسيع عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية:⁽¹⁾

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بناء تكاملها الاقتصادي بست دول فأنجزت اتحادها الجمركي ثم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، كما نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة* من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، والعمل على استقرار الأسواق الزراعية وضمان مستوى عادل لمعيشة السكان الزراعيين بزيادة دخولهم الفردية ووضع أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين.

الجدير بالذكر أن التكامل الاقتصادي الأوروبي إلى جانب اتحاده شكل التكامل الرأسي**، فإنه انتهج التكامل الأفقي وذلك بقبول أعضاء جدد داخل الجماعة الأوروبية والذي تم على النحو التالي:⁽²⁾

المرحلة الأولى:

طلبت كل من بريطانيا والدانمارك وإيرلندا سنة 1961 ثم النرويج سنة 1962، وقد رفض طلبهم***، بعد مفاوضات دامت سنتين، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام في عام 1967 ورفض هذا الطلب للمرة الثانية، واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح للمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973⁽³⁾ حيث وقعت كل من بريطانيا وإيرلندا والنرويج والدانمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة، ولكن النرويج لم تمضي قدما في الانضمام إلى الجماعة، وهذا يعني أن السوق الأوروبية المشتركة ذات الدول الأعضاء التسع أصبحت تستحوذ على 40% من التجارة العالمية كما زاد عدد السكان في الجماعة من 186 مليون نسمة سنة 1957 إلى 253 مليون نسمة سنة 1972.

المرحلة الثانية:

شهدت الجماعة للأوروبية المرحلة الثانية للتوسع في عقد الثمانينات عندما انضمت اليونان في سنة 1981 والتي كانت منتسبة إلى الجماعة منذ أكثر من 20 عاما، وفي سنة 1986 توسعت عضوية الجماعة بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال لتصبح 12 دولة.

¹. سامي لعفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 220.

*. تركزت هذه السياسة الزراعية التي اتخذت في شأنها قرارات هامة سنة 1962 على:

- تفضيل المنتجات الزراعية لدول الجماعة التي لديها فائض في سد حاجتها بحيث لا تستورد منتجات خارج السوق
- التزام الجماعة الاقتصادية الأوروبية بتحمل عبئ التكاليف التي تنشأ عن السياسة الزراعية المشتركة.

**التكامل الرأسي هو على النحو الذي رسمته نظريته التكامل الاقتصادي والتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي، وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام.

¹. سامي لعفيفي حاتم، " أوروبا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي، شركة التصدير والاستيراد، القاهرة، مصر، 1990، ص 04.

***. أصدر الرئيس الفرنسي وقتئذ ديغول قراره برفض طلب بريطانيا باستخدام الفيتو مما أسفر عن تجميد الطلبات الأربع.

³. حسين عمر، الجات والحخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1997، ص 43.

المرحلة الثالثة:

كانت في عقد التسعينات من القرن الماضي انضمت ثلاث دول وهي النمسا وفنلندا، والسويد وذلك في أبريل 1995، ليصل عدد الأعضاء 15 دولة عضو.

وقد تم إنشاء⁽¹⁾ بنك الاستثمار الأوروبي استكمالات لمقومات السوق الأوروبية المشتركة والذي يهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وكذلك صندوق التنمية لتشجيع الإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات ومناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء طبقاً لاتفاقية روما أمام زيادة الدعوة لحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات المالية مع بداية الثمانينات، تم تطوير السوق بإنشاء الاتحاد الأوروبي 1985 وفي عام 1986 تم تطوير اتفاقية روما بإصدار الميثاق الأوروبي الموحد وأصبحت التعديلات سارية المفعول ابتداءً من 1987، وفي عام 1990 انتهت المرحلة الأولى للوحدة النقدية، وفي عام 1992 تم توقيع اتفاقية مايس تريخت التي تم بمقتضاها تحيل الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي:⁽²⁾

في فيفري 1986 تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد، الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من أول جانفي 1987 الذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي (السوق الأوروبية المشتركة)، وقد سبقها المجلس الأوروبي في جوان 1983 حين أعلن عن الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993.

الفرع الأول: معاهدة مايس تريخت:⁽³⁾

في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مايس تريخت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة مايس تريخت مايلي:⁽⁴⁾

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.
- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية وقد حددت اتفاقية مايس تريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتمثل في:⁽⁵⁾

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 123.

² حمدي رضوان وآخرون، التطور الاقتصادي والموارد الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2000، ص 57.

³ Jean Monefret, **Droit et pratique de l'union euro peen**, 3eme, édition, Qualine édition, paris, p 24.

⁴ حسن عمر، الجات والخصخصة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁵ Didiercohen, **leuro, 1997-1999 leuro des préparatifs**, les édition, Dorganisation, paris, 1997, p 28.

المرحلة الأولى: 01 جويلية - 31 ديسمبر 1993:

تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

المرحلة الثانية: 01 جويلية 1994 - 31 ديسمبر 1998:

ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط.*

المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 إلى 2002:

كانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

كان من المتوقع أنه في أول جانفي 1993 تدخل معاهدة مايستريخت حيز التنفيذ وتزال كل الحواجز ليبدأ عصر أوروبا الموحدة سياسيا واقتصاديا، إلا أن بعض الاعتبارات والأحداق عرقلت قيام الوحدة الأوروبية كرفض الفرع الثاني: توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي:⁽¹⁾

كان من المتوقع أنه في أول جانفي 1993 تدخل معاهدة مايستريخت حيز التنفيذ وتزال كل الحواجز ليبدأ عصر أوروبا الموحدة سياسيا واقتصاديا، إلا أن بعض الاعتبارات والأحداق عرقلت قيام الوحدة الأوروبية كرفض بعض شعوب أوروبا ذوبان بلادهم في أوروبا الجديدة وغيرها، فبدأت تتحقق بعض بنود معاهدة مايستريخت وهذا قبل حلول 1994، كإلغاء بعض الدول الأعضاء الحواجز الجمركية وسمحت بتنقل رعاياها بدون تأشيرات فيما بينها، وبحلول عام 1994 قامت سوق أوروبية موحدة ليبدأ عصر الاتحاد الأوروبي الذي يضم 12 دولة فتعداد سكان هذه الدول يفوق 380 مليون نسمة، ونسبة مشاركتها في الإنتاج العالمي لا تقل عن 25% بالإضافة إلى أن ما يقارب 70% من مبادلاتها التجارية يتم بن أعضائها مما يجعل عملية التكامل بين دولها أكبر من أي تكتل مماثل، وهي مع ذلك منفتحة أكثر على غيرها من الدول الصناعية الأخرى بحكم موقعها الجغرافي، ففي عام 1998 قدرت درجة انفتاحها** بنسبة 9% و قدرت حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية تصديرا واستيرادا بنسبة 21.5% بينما أمريكا واليابان حققتا نسبة 18% و 10.3% على التوالي.

* من بين هذه الشروط ألا يزيد التضخم عن 1.5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للظروف طويلة الأجل عن 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل من ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، وإن تحرك أسعار

الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعية وتطبق سياسة الإصلاح المالي بحيث لا يزيد عجز

الموازنة العامة للدول عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وألا يزيد قمة الدين العام عن 60% من هذا الناتج.

** تقاس درجة الانفتاح بنسبة معدل قيمة الصادرات والواردات إلى قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي.

¹ . سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 177.

من هنا نستنتج⁽¹⁾ أن دول الاتحاد الأوروبي أول مصدر ومستورد للسلع والخدمات على المستوى العالمي، ويعد الشريك التجاري الأكبر في العالم، حيث بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في عام 1999، ويمثل برنامج أوربا الموحد 1992 استجابة من الاتحاد لتحسين الاتجاه المتدهور في القدرة التنافسية الصناعية الأوروبية، بهدف زيادة الكفاءة، وبخاصة في مواجهة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة معدلات النمو وتحقيق زيادة دائمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مجال البنية الأساسية في تبني مشروع شبكة الطرقات العابرة منذ عام 1990 لتشجيع الدول على استكمال وصيالات الربط في بعض المناطق بتكاليف قدرت بحوالي 400 بليون يورو على مدار 15 سنة مع تشجيع القطاع الخاص للدخول في هذه المشروعات.

وفي مارس 1998 بدأت المفاوضات مع ست دول قدمت طلباتها للانضمام وهي: بولوندا، هينغاريا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، استونيا وقبرص.

وبعد تلقي الموافقة من زعماء الاتحاد الأوروبي في اجتماع مجلسهم في ديسمبر سنة 1999، فقد شرع بمحادثات رسمية جديدة وذلك في منتصف شهر فيفري 2000، وذلك مع ست دول أخرى* مرشحة للانضمام وكل دولة متقدمة بالطلب للانضمام تعامل على أساس ظروفها الخاصة. وبالتالي وضع الاتحاد الأوروبي* أطرا عملية وسريعة لتقييم قدرة كل دولة على الانضمام متى كانت قادرة على تنفيذ كل التزاماته العضوية، كما تعهد الاتحاد الأوروبي منذ بداياتها والتزم بإزالة الحواجز والموانع أمام التبادل التجاري بين أعضائه.

كما لاحظنا سابقا أن الجماعة الاقتصادية توسعت عبر ثلاث مراحل منفصلة عن بعضها البعض في أعوام 1973-1981-1986 فبدأ عصر الاتحاد الأوربي في التوسع الذي كان على النحو التالي:

- آخر مراحل التوسع الكمي في نهاية القرن العشرين وبالضبط في أول جانفي من عام 1995 بانضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوربي الذي أصبح يضم في عضويته 15 دولة ليتطور النظام الأوربي من الجماعة إلى الاتحاد وذلك بتطبيق هذه الدول التعريف الجمركية الموحدة المطبقة على صعيد الاتحاد.
- في أول ماي 2004 انضمت عشر دول*** للاتحاد الأوربي في أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث أثر هذا التوسع، فانضمت إليه ثماني دول من شرق ووسط

¹ عبد القادر فتحي لاشين، النقل البري بالشاحنات من منظور مؤتمر التجارة العربية، اليمنية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، من 20 إلى 22 سبتمبر 2004.

* هذه الدول هي: بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، رومانيا، سلوفاكيا.

** تقوم المفوضية الأوروبية بتابعة ومراقبة مدى تقدم عن الدولة مقدمة الطلب ومدى تطبيقها لقوانين وتشريعات الاتحاد الأوروبي ويتوجب على كل عضو جديدا أن يكون قادرا على تطبيق كامل الالتزامات والمسؤوليات المقررة.

*** هذه الدول هي: قبرص، مالطا، الجر، بولندا، سلوفاكيا، لاتفيا، استونيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا.

أوروبا إضافة إلى قبرص ومالطا مما أدى إلى توسيع عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين وزيادة مساحة أراضيه بمقدار الربع وعدد سكانه إلى ما يزيد على 450 مليون نسمة⁽¹⁾، وهو ما يعكس قدرة الاتحاد الأوروبي على السير بخطى ثابتة ومستقرة وفقا لمنهج عقلاني يتجاوز الحساسيات العرقية والدينية منذ معاهدة باريس 1951، وصولا إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي المتمثل في سوق واحدة ضخمة، وعملة واحدة قوية وحرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، بل وقدرة أكبر للتعامل مع التحديات والاختلاف والتنوع بين دول الأعضاء، ويأتي هذا الانجاز التاريخي نتيجا لعملية طويلة بدأت عام 1989، وقد بدأت المفاوضات للانضمام إلى عضوية الاتحاد عام 1998 وقد انتهت بالنسبة للأعضاء العشر الجد في قمة كوبنهاغن في ديسمبر 2002، وقد تم التوقيع على اتفاقية الانضمام في أبريل 2003، وتم التصديق عليها، ثم انضم الأعضاء الجدد إلى الاتحاد وفق شروط تلك الاتفاقيات.

أما بالنسبة لرومانيا وبلغاريا هي بصدد التفاوض حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ويجدوها الأمل للانضمام إليه عام 2007، كما تم الاعتراف بتركيا كدولة مرشحة للانضمام للاتحاد عام 1993. وتجدد الإشارة إلى أن مسيرة الدول العشر المتقدمة حديثا للاتحاد الأوروبي لم تكن سهلة، حيث كانت هناك شروط ومعايير يجب توافرها في تلك الدول للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما يجب عليها احترام بعض المبادئ الواردة في المادة 06 من اتفاقية الاتحاد الأوروبي، وهي الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقد تميزت التجربة الأوروبية بالحوية والتجديد منذ انطلاق الوحدة الأوروبية عام 1957 الذي بدأ بمشاركة 06 دول فقط ليصل عدد الدول 25 دولة سنة 2004 و27 دولة سنة 2007، إلا أنه اختلفت في حقيقة الأمر مجموعة المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي لقبول الأعضاء الجدد، ففي الوقت الذي وضع فيه الاتحاد مجموعة من المعايير المؤسسية والتقنية لقبول دول الشمال الأوروبي، وضع مجموعة من المعايير الاقتصادية والثقافية لقبول دول الشرق الأوروبي ومعايير أخرى أكثر تعقيدا لاستيعاب تركيا*.

كما اختلفت كذلك الآليات التي تم وضعها في التعامل مع كل مجموعة، من هذه الدول (دول الشمال والجنوب) فالأولى تركزت معها المحدثات على مسائل تقنية فقط، أما بالنسبة للثانية فقد وضع الاتحاد معايير ذات طابع اقتصادي من خلال ما عرف ببرنامج المشاركة مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، كما تطلب الأمر إحداث إصلاحات سياسية عميقة في نظامها، السياسات مقابل تقديم مساعدات اقتصادية مشروطة بإتمام هذه الإجراءات، وقد قام الاتحاد الأوروبي بتقديم تلك المساعدات إلى هذه الدول ضمن برنامج "phare"

¹هايكل بيار، ما بعد التكامل، تدعيم خيارات أوروبا الاجتماعية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جويلية 2004، ص 08.

*. رغم تقديم تركيا بطلب الانضمام للاتحاد عام 1987 مع كل من مالطا وقبرص إلا أن الطلب التركي مازال قيد النظر للترشيح للعضوية، وتبقى تجربة انضمام تركيا للاتحاد أهم تحدي حقيقي لتجربة الاتحاد الأوروبي، حيث وضع هذا الأخير مجموعة من الشروط والمعايير أيام انضمام تركيا منها: تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، إجراء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية، إعطاء مزيد من الحقوق والثقافية والسياسية للأكراد وكافة الإقليمات العرقية هناك.

للمساعدات والتي بلغت ميزانية المساعدات عام 2004 نحو 1.7 مليار أورو تم توزيعها على النحو التالي: 30% من ميزانية البرنامج لبناء نظام مؤسسي يولائم تشريعات النظام العام للاتحاد و 30% موجهة لمشروعات استثمارية لتطوير البنية الأساسية، وفي الفترة 2004 و 2006 خصصت أكثر من 41 مليار أورو منها 40.8% لدول الأعضاء كإعانات فلاحية ومساعدات إقليمية والأمن النووي وغيرها، و540 مليون أورو لجميع الدول مخصصة للبحث والثقافة والتربية.

المطلب الثالث: تأسيس الوحدة النقدية:⁽¹⁾

بموجب اتفاقية مايس تريخت عام 1992 تم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وقد وقعت هذه المعاهدة شروط التحول للعملة النقدية الأوروبية، كما حددت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي والذي سوف يتولى الإشراف على إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية، وفي مقدمة هذه المؤسسات هيئة النقد الأوروبية في فرانكفورت بألمانيا والتي تعتبر بمثابة تمهيد لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزي والبنك المركزي الأوروبي.

أما في⁽²⁾ اجتماع القمة الذي عقد في مدريد في ديسمبر 1995 تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الايكو ECU إلى اليورو EURO وأن يحل اليورو محل الايكو مع بداية 1999، وأن تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالايكو إلى اليورو على أساس: 1ايكو=1 يورو وقد شاركت اثني عشرة دولة* من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي البالغ عددها 25 دولة وقتئذ في العملة الموحدة.

فمراحل تحول الاتحاد الأوروبي إلى التعامل باليورو كان من المقترزين أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة سنة 1996 وقد تأجل التطبيق إلى عام 1999.

فاتفقت الدول الأعضاء على تبني ثلاث مراحل حتى يتم استخدام اليورو في الحياة اليومية هذه المراحل هي:⁽³⁾

المرحلة الأولى: ماي 1998 - ديسمبر 1998:

يتم في هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي ستشارك في اليورو منذ بداية عام 1999، وقد تم إنهاء هذه المرحلة في ديسمبر 1998، ويتم في هذه المرحلة إنشاء البنك المركزي الأوروبي والتصديق على التشريعات الخاصة بالدخول إلى الأورو.

¹ حامد فاروقي، اليورو يبلغ الخامسة من العمر، التجربة الأوروبية الكبرى، مجلة التمويل والتنمية، جولية 2004، ص 2.

² أحمد الشمري، اليورو ودوره في تطبيق إستراتيجية التغير الاقتصادي العالمية، قرارات إستراتيجية الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أبريل 2005، ص 02.

* هذه الدول هي بلجيكا وألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، وكان انضمام اليونان في 2001.

³ مغاوري شلي علي، اليورو، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المرحلة الثانية: 1 جانفي 1999 – جانفي 2002:

في نهاية هذه المرحلة يتم الإعلان عن ميلاد الأورو* وإحلاله محل الايكو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة ويتم استخدام اليورو في هذه المرحلة في البورصات وفي الأسواق المالية وبين البورصات.

المرحلة الثالثة: 1 جانفي 2002 – جويلية 2002:

يتم في أول يوم من هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو والتداول في الحياة اليومية للدول المشاركة ويتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول، ومن المقررات أن يصبح اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها في التداول والتي لها صفة قانونية في 30 جويلية 2002 كحد أقصى.

وانطلاقاً⁽¹⁾ من هذه المراحل استطاعت دول الاتحاد الأوروبي الالتزام بتلك المراحل وطرحت عملة نقدية رائدة مكنتها من دخول القرن الواحد والعشرين بقوة كمتغير رئيسي في الساحة الاقتصادية العالمية، فأدى اليورو دوراً ثانوياً على المستوى العالمي بعد الدولار الأمريكي ومن حيث الاستخدام الرسمي لليورو تتجه وظيفة العملة كمرجع وأداة للتدخل يجب الترابط فيما بينها بصورة وثيقة وفي عام 2003 اعتمد 51 بلداً وإقليماً خارج منطقة اليورو على اليورو وبصفته عملة مرجعية وأداة تثبيت أو كجزء من الربط سلة من العملات.

وتتجه أنظار الموجة الأولى من الدول التي مرت بمرحلة انتقال والتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي إلى الخطوة التالية في تكاملها مع أوروبا، ألا وهي إحلال اليورو محل عملاتها الوطنية إذ أن هذه الدول بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي أصبحت أيضاً أعضاء في الاتحاد الاقتصادي النقدي وسلمت ضمناً بالأخذ بعملة الأورو.

المطلب الرابع: المعايير الاقتصادية المطلوبة للوحدة النقدية الأوروبية والدول التي حققت هذه المعايير

توجد عدة معايير يجب توفرها في الوحدة النقدية الأوروبية والدول التي حققت هذه المعايير نوجزها فيما يلي: (2)

الفرع الأول: المعايير الاقتصادية المطلوبة للوحدة النقدية الأوروبية:

كان هناك خلاف كبير داخل الاتحاد الأوروبي، خاصة بين ألمانيا وفرنسا وإنجلترا حول كيفية تحقيق الوحدة النقدية، فكان هناك من يرى ضرورة تحقيق درجة معينة من التقارب في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء أولاً كشرط أساسي لتحقيق الوحدة النقدية، في مقابل ذلك هناك من يرى أن تحقيق الوحدة النقدية سوف يؤدي إلى

* الأورو: أطلق هذا الاسم المختار في قمة مدريد في ديسمبر 1995، وقد سجل هذا الاسم في المنطقة العالمية للمقاييس ISO ورمزها € حطين الموازين يعبران عن توازنه واستقراره ومنطقة من الحف اليوناني، إيسيلون... الذي يرمز إلى الجزئيات اللامتناهية.

1. حامد فاروي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2. بالاعتماد على:

- بضياف عبد الملك، التكامل الاقتصادي الإقليمي كاستراتيجية لتنمية القدرة التنافسية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص ص 121-122.

_Didier cahen, OPG, p 97.

- براهية آمال، التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة وانعكاساتها على المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخص نقود مالية، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2003-2004، ص 142.

تقارب مستويات الأداء والنمو في الدول الأعضاء، لكن اتفاقية مايس تريخت وضعت نهاية لهذا الاختلاف حيث حددت مجموعة من المعايير الاقتصادية كشروط للانضمام إلى العملة النقدية الموحدة، وتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1- استقرار الأسعار ومستوى التضخم:

يجب عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة الطالبة الانضمام للنظام النقدي الأوروبي حدود 1.5% من المتوسط الحسابي لمعدل التضخم في الدول الثلاث من دول الاتحاد الأكثر تمسكاً بالاستقرار في الأسعار (الأقل تضخماً) علماً أن القيمة المرجعية كانت 2.7% وأن جميع الدول الأعضاء (عدا اليونان) قد حققت هذا الشرط في ماي 1998.

2- أسعار الفائدة طويلة الأجل:

يجب أن لا يتعدى معدلات الفائدة طويلة الأجل حدود 2% في الدولة طالبة العضوية عن متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول من الاتحاد الأوروبي تمسكاً بالاستقرار في الأسعار، علماً بأن القيمة المرجعية كانت 7.7% وأن جميع الدول (عدا اليونان) تمكنت من تحقيق هذا المعيار.

3- عجز الموازنة العامة:

هذا المعيار جعل الدولة حقيقية، فعلية، مناسبة لتغطية انفاقها وينص على أن لا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

4- الدين العام للحكومة:

ويتعلق هذا المعيار بالقدرة على خدمة الدين و يشدد على أن لا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* ويهدف هذا المعيار إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام.

5- استقرار سعر العملة:

يجب أن تكون أسعار صرف العملات داخل حدود التقلب المسموح بها في آلية سعر الصرف الأوروبي، ($\pm 15\%$ عام 1993) وألا يكون هناك خفض في قيمة العملة خلال العامين السابقين على الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي.

الفرع الثاني: الدول التي حققت معايير الانضمام:

نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق جل المعايير من خلال الفترة المحددة، فقد حققت هذه الدول معدل التضخم المطلوب و أقل منه عدا اليونان وهي الدولة الوحيدة التي لم تتمكن من تحقيق هذا المعدل حيث مازال معدل التضخم لديها 5.2%.

وبالنسبة لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد حققت كل الدول الأعضاء المعدل المطلوب باستثناء دول اليونان والتي مازالت نسبة عجز موازنتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها تبلغ 4%، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة طويلة الأجل حيث ما يزال هذا المعدل في اليونان حوالي 9.5%.

*. الأسعار الثابتة: يعني أن لا تبلغ ارتفاعات الأسعار وموجات التضخم وما يمكن للدولة تحقيقه وتوفيره لسداد الدين العام.

أما بالنسبة لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أن هذه النسبة في معظم الدول الأعضاء لا تزيد عن النسبة المتفق عليها (60%)، لتتمكن سوى فرنسا وفنلندا ولوكسمبورغ من تخفيض ديونها إلى أقل من النسبة المتفق عليها، في حين زادت هذه النسبة في بقية الدول عن الحد المسموح به، فنجد أن هذه النسبة بلغت 122.2% و 121.6% في كل من بلجيكا وإيطاليا، على الترتيب، وقد أثارت هذه النسبة المرتفعة للديون مخاوف مؤسسة النقد الأوروبية، لأن النسبة المرتفعة للديون تتطلب خدمة ديون كبيرة وهو يتم في الغالب على حساب الإنفاق الحكومي الضروري.

خلاصة:

إن نظام الثعبان الأوروبي لسنة 1973 جاء بغرض دعم استقرار أسعار صرف عملات الدول الأوروبية بما يخدم تجارتها باعتبارها أساسا لازما لاندماجها في مراحل قادمة، غير أن مسعاها هذا لم يتحقق خاصة بعد التخفيض الذي عرفه الدولار.

إلا أن عمل دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لم يتوقف، بل بالعكس فقد تحفزت على إيجاد نظام نقدي يكون بديلا له من خلال إنشاء نظام نقدي أوروبي عام 1978 يهدف إلى إحداث نوع من الثبات في أسعار صرف عملاتها.

كما تم إنشاء من خلال هذا النظام وحدة النقد الأوروبية "الايكو" لتكون القاسم المشترك الذي تقاس عليه أسعار عملات الدول العضوة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالإضافة إلى تسهيلات الائتمان المتبادلة بين البنوك المركزية لهذه الدول.

وفي المقابل شهد نظام النقد الأوروبي أزمات-أزمة انخفاض قيمة الإسترليني والليرة الإيطالية عام 1992، وأزمة انخفاض قيمة الفرنك عام 1993 التي عرف كيف يسيرها ويتغلب عليها.

ولعل أن هذا النظام كان أول خطوة لتحقيق تكامل واضح المعالم، إذ تكللت محاولات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء وحدة نقدية موحدة ووحيدة معوضة لكل العملات السابقة من خلال التوصيات التي تضمنها تقرير "ديلور" فمعاهدة مااستريخت هي التي حددت المعايير الاقتصادية المطلوبة من الدول العضوة في الاتحاد الأوروبي للمشاركة في الوحدة النقدية الأوروبية مع مطلع سنة 1999.

تمهيد:

كان لظهور العملة الأوروبية الموحدة الجديدة "الأورو" تأثيرات كبيرة على العلاقات الاقتصادية الدولية، فإهتمام التي لاقت في الأوساط المالية والاقتصادية والحماس والقبول الذي حظيت به في أسواق المال العالمية أدى إلى خلق وضعاً جديداً في التوازنات النقدية العالمية، فقد تتأثر عملات قوية وربما تقوى عملات أضعف وتنتهي هيمنة الدولار الأمريكي بذلك، وربما قيام نظام نقدي عالمي ثنائي القطبية تقف على ركني الأورو والدولار على حد سواء، وهو ما سيكون له أثر على النظام الاقتصادي العالمي.

فالتعامل بالأورو يفرض عدة تحديات على اقتصاديات الدول العربية والعالم ككل، وبالتالي فظهوره كعملة يؤثر في مجال التجارة الدولية، وعلى أسعار صرف العملات الرئيسية، حيث أن معظم الدول العربية ترتبط بالدولار، ومع انخفاض هذا الأخير بشكل كبير أمام الأورو وقد ظهر تأثير ذلك على الاقتصاديات العربية بشكل واضح.

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاديات العربية

تحتل دراسة اقتصاديات الوطن العربي أهمية كبيرة، وهذا يأتي من الحاجة الماسة لتحليل واقع هذه الاقتصاديات بصورة شمولية بحيث يتم تبيان أبرز السمات الأساسية فيها، والتركيز على دراسة الموارد الاقتصادية في الوطن العربي والقطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: الموارد البشرية والموارد الاقتصادية:

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي البلدان النامية، وهذا نظرا للموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تحتله إضافة إلى طبيعة اقتصادياتها، حيث يحتوي الوطن العربي على موارد اقتصادية وأخرى بشرية مهمة.

الفرع الأول: الموارد البشرية:⁽¹⁾

يعتبر السكان أو الموارد البشرية الأساس في عملية التنمية والتكامل، نظرا لأن الهدف النهائي من النشاطات الاقتصادية، وتنميتها وتكاملها، هو توفير حياة أفضل للسكان عن طريق تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، وبالذات ما هو أساسي منها.

كما أن السكان أو الموارد البشرية تمثل وتشكل أهم العناصر التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات، بل تعتبر العنصر الإيجابي الوحيد بين عناصر الإنتاج الأخرى في العملية الإنتاجية، ذلك لأنه العنصر الذي يعتمد على نشاطه مدى استخدام العناصر الأخرى كالموارد الطبيعية ورأس المال، ومدى كفاءة هذا الاستخدام، ذلك أن غياب عنصر العمل في العملية الإنتاجية لا يمكن معه تصور أتمام العملية الإنتاجية، وبغض النظر عما إذا كان دور العمل في العملية الإنتاجية مباشر أو غير مباشر. والعمل مصدره الأساسي السكان أو الموارد البشرية.

وتسهم الموارد البشرية في توسيع الإنتاج من خلال مساهمتها المباشرة في العملية الإنتاجية⁽²⁾، أي من خلال دورها كعنصر إنتاج فيها، وتلعب الموارد البشرية دورها من خلال عنصر العمل في العملية الإنتاجية، ومن دورها غير المباشر في هذه العملية من خلال تأثيره على ضمان استخدام عناصر الإنتاج الأخرى ومستخدماته، وتلعب الموارد البشرية هذا الدور من خلال عنصر التنظيم.

كما أن الموارد البشرية تسهم في توسيع الانتاج من خلال تشكيل الطلب على السلع والخدمات المنتجة، ولذلك فإن زيادة السكان مثلا بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى، تعني زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة بالشكل الذي يحفز عن التوسع في إنتاجها.

¹ فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، مؤسسة الورد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 15-16.

² سليمان المندي، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط1، مكتبة مدبولي القاهرة، مصر 1999، ص 14.

أولاً: حجم السكان وتطوره:⁽¹⁾

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2009 بحوالي 355 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 9 مليون نسمة من عام 2009، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.6%، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً إذ تفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية.

ان هذا⁽²⁾ الحجم السكاني المرتفع للوطن العربي يتيح له أن يكون بحجم سكاني يفوق معظم دول العالم في ذلك، ويجعله من بين الحالات القليلة في العالم التي يصل فيها عدد السكان إلى مثل هذا الحجم وما يتيح من إمكانات لزيادة الإنتاج وتوسيعه سواء في جانب الطلب أو في جانب العرض، إلا أن أهم ما يلاحظ في هذا الصدد هو التوزيع غير المتناسب لهذا الحجم السكاني بين أجزاء الوطن العربي وهذا ما يبينه الجدول التالي:

1. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص. 52.

2. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص. 65.

الجدول رقم (02) : عدد السكان في الدول العربية (1990 و1995 و2000 و2005 و2010)

مجموع الدول العربية	متوسط معدل النمو السنوي (%)		معدل النمو (%)		* 2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	1995	1990
	2010-2000	2000-1990	2010-2009	2010-2009									
الأردن	2.38	2.42	1.62	3.66	351,863	346,241	338,913	327,265	318,681	310,534	278,232	249,180	219,066
الإمارات	2.32	3.43	2.21	2.37	6,111	5,979	5,850	5,723	5,600	5,473	4,857	4,264	3,468
البحرين	10.68	5.38	0.78	2.79	8,264	8,200	8,074	6,219	5,012	4,106	2,995	2,411	1,773
نورفولك	7.49	2.41	8.14	2.13	1,314	1,215	1,123	1,039	960	889	638	587	503
الجزائر	0.98	1.61	1.02	2.09	10,542	10,435	10,329	10,225	10,128	10,029	9,563	8,958	8,154
جيبوتي	1.66	1.97	1.72	2.13	35,847	35,239	34,643	34,054	33,481	32,906	30,416	28,060	25,022
السعودية	3.10	2.72	3.10	2.13	923	895	868	842	817	792	680	580	520
السودان	2.91	2.98	3.39	2.09	27,563	26,661	25,787	24,941	24,122	23,330	20,378	18,136	15,187
سورينام	2.98	2.86	3.86	2.45	41,709	40,160	39,154	37,239	36,297	35,397	31,081	27,175	23,436
الصومال	2.37	3.02	2.45	2.45	20,618	20,125	19,644	19,172	18,717	18,138	16,320	14,185	12,116
العراق	0.99	1.01	0.99	0.99	10,594	10,490	10,386	10,284	10,183	10,082	9,596	9,130	8,680
غينيا	3.33	3.02	4.06	3.24	33,408	32,105	31,895	29,682	28,810	27,963	24,086	20,536	17,890
فلسطين	3.58	3.99	7.61	3.92	3,415	3,174	2,876	2,743	2,577	2,509	2,402	2,131	1,625
قطر
الكويت	10.71	3.92	3.66	2.37	1,699	1,639	1,448	1,218	1,043	906	614	489	418
لبنان	2.29	2.41	2.79	2.41	692	676	661	646	631	617	552	486	435
ليبيا	5.60	0.32	0.64	3.97	3,582	3,485	3,442	3,400	3,182	2,991	2,217	1,959	2,142
مصر	0.65	3.97	0.64	2.92	4,018	3,993	3,967	3,942	3,917	3,892	3,765	3,500	2,550
المغرب	3.26	2.92	3.24	2.13	7,774	7,530	7,294	7,065	6,843	6,629	5,640	4,812	4,229
موريتانيا	2.11	2.09	2.13	1.11	78,685	76,925	75,229	73,644	72,212	70,748	63,860	57,642	51,911
اليمن	1.14	1.65	1.11	43	31,894	31,543	31,195	30,850	30,506	30,172	28,466	26,435	24,167
	2.43	2.94	2.94	2.94	57	3,282	3,204	3,128	3,054	2,981	2,645	2,283	1,980
	2.86	3.11	2.94	2.94	23,154	22,492	21,844	21,209	20,590	19,983	17,461	15,421	12,860

* تقديرات أولية
 (1) بيانات الإمارات لعام 2005 تمثل النتائج الأولية للعدد العام للسكان والمسكن والمنشآت الذي تم في العام 2005.
 (2) أنظر الفصل الثالث عشر من هذا التقرير والملحق (1/13).
 المصدر: مصادر وطنية متفرقة.

حيث يمكن أن يلاحظ من الجدول السابق الخاص ببعض المؤشرات ذات الصلة بالسكان ما يأتي :

1- إن معظم سكان الوطن العربي يتواجدون في ثمان دول هي مصر، السودان، المغرب، الجزائر، العراق، السعودية، اليمن (الديمقراطية والعربية) ، سوريا، رغم أن ظروف هذه الدول غير متماثلة، أي أنها تختلف في البعض منها عن البعض الآخر.

2- إن بقية الدول العربية التي يزيد عددها عن العشرة دول، لا يزيد عدد سكانها عن 10% وهو ما يعني أن أكثر من نصف عدد الدول العربية لا يشكل سكانها سوى أقل من سدس السكان في الوطن العربي، وهو الأمر الذي يجعلها دول صغيرة الحجم من حيث عدد السكان فيها.

ثانيا: القوى العاملة:⁽¹⁾

يقصد بالقوى العاملة كافة الأفراد الذين هم في سن العمل، ممن لديهم القدرة عن العمل، والرغبة فيه سواء مارسوا العمل فعلا، أم لا يمارسون لعدم حصولهم من عمل، وبالتالي فإن القوى العاملة تشمل القوى العاملة العاطلة عن العمل إضافة إلى العاملين فعلا تواجه الطبقة العاملة العربية تحديات كبيرة في الألفية الثالثة، حيث تنعكس الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الساحة العربية نفسها على واقع الطبقة العاملة.

ومن جانب آخر فإن الأوضاع الاقتصادية العربية من الاعتماد المتزايد على الخارج وعدم وجود تنمية اقتصادية وتنموية مستدامة، إضافة إلى ضعف التجارة البينية العربية وفشل جملة من المشاريع الاقتصادية التكاملية بالمنطقة العربية للتجارة الحرة، وتوحيد الجمارك والسوق العربية المشتركة وغيرها، الأمر الذي خلق تراجعا اقتصاديا أثر على واقع ومستقبل القوى العاملة من توفير فرص العمل اللائق وانخفاض الأجور وزيادة مستويات الفقر وزيادة البطالة وخلق المزيد من العقبات أمام تسهيل وتيسير انتقال القوى العاملة العربية فيما بين الدول العربية، كل ذلك أدى إلى تراجع الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة العربية وتماسكها ووحدها، وبالأخص القطاع الشبابي من العمال.

ومن جانب ثالث فإن الاحصاءات المتداولة تكشف عن اختلال واضح في سوق العمل وعدم انسجام أسواق العمل العربية من حيث:⁽²⁾

1- وجود أسواق عمل عربية طارئة للقوى العاملة حيث نسبة الهجرة للخارج في تزايد.

¹ أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، صص 25-26.

² مجاوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- حالة الجزائر-، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2004، صص 88-89.

2- وجود أسواق عمل عربية مستقبلية وجاذبة للعمالة ولكنها وللأسف عمالة أجنبية بدل أن تكون أسواق مفتوحة للعمالة العربية الباحثة عن فرص عمل لائقة.

3- تحول بعض أسواق العمل العربية التي كانت في السنوات السابقة مصدر للعمالة إلى أسواق عمل مستقرة حيث نقصت نسبة الهجرة للخارج بشكل ملحوظ.

كما تكشف الإحصاءات عن زيادة نسبة الداخلين في سوق العمل من الشباب الناشطين اقتصاديا أو زيادة نسبة السكان من السن التي تسمح لهم بمزاولة العمل، غير أن الإحصاءات تكشف عن أن نسبة الفئة الشبابية من القوى العاملة الأجنبية الموجودة في بعض أسواق العمل العربية في حالة ازدياد، مما يشكل تحديا وتنافسا لأعداد كبيرة من الشباب المواطنين الداخلين في سوق العمل.

كما يشهد التوزيع القطاعي للقوى العاملة تغيرا واضحا في الهيكل الاقتصادي العربي كما هو مبين في الجدول

التالي:

الجدول رقم 3: العمالة في الدول العربية:

الجدول رقم (03) : العمالة في الدول العربية

العملة	النسبة المئوية للقوة العاملة		نسبة الأبطال الذين يعملون (%)		نسبة الأبطال الذين يعملون (بين 14-5 سنة)		حصة النساء من القوة العاملة (البيانات 15 سنة فأكثر)		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)		القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		مجموع الدول العربية
	الخدمات	الصناعة	الزراعة	الزراعة	الزراعة	الزراعة	الزراعة	الزراعة	الزراعة	الزراعة	الزراعة	الزراعة	
2009	1995	2009	1995	2009	1995	2009	2009	1990	2009-1995	2009	1995		
59.5	47.3	17.6	19.1	22.9	33.6	29.8	22.8	3.2	39.0	35.0		مجموع الدول العربية	
77.7	77.6	13.5	9.4	8.8	13.0	31.4	16.2	5.9	45.0	28.1		الأردن	
86.0	77.8	8.8	16.0	5.2	6.2	42.3	9.8	6.3	65.7	55.6		الإسراءات	
72.4	68.6	25.2	29.9	2.4	1.5	32.5	16.9	2.9	32.7	45.5		البحرين	
57.0	43.3	26.8	30.2	16.2	26.5	33.2	21.6	3.6	35.4	25.1		تونس	
74.3	51.6	12.6	23.0	13.1	25.4	40.4	23.4	3.8	40.4	30.3		الجزائر	
16.4	16.7	8.7	2.9	74.9	80.4	58.1	39.2	2.1	42.6	49.1		جيبوتي	
88.4	84.2 ⁽²⁾	7.5	9.5 ⁽²⁾	4.1	6.3 ⁽²⁾	13.2	11.5	4.0 ⁽¹⁾	33.9	34.9		السعودية	
48.1	24.8	7.9	9.8	44.0	65.4	27.0	26.0	2.7	39.3	39.7		السودان	
59.3	38.7	26.8	30.8	13.9	30.5	33.8	18.3	4.1	38.0	30.8		سورية	
...	0.0	...	61.0	41.8	3.3	48.0	34.9		الصومال	
71.1	62.6	14.9	24.6	14.0	12.8	22.0	13.1	6.2	38.8	26.0		العراق	
71.2	46.2	8.1	12.6	20.7	41.2	26.9	13.7	3.5	39.3	36.2		غابون	
...	23.6	13.8		فلسطين	
84.8	90.2	13.6	8.1	1.6	1.7	9.8	13.5	11.1	77.0	59.3		قطر	
...		الكويت	
83.6	90.8	14.6	7.4	1.8	1.8	26.7	22.4	5.0	60.1	53.7		لبنان	
69.2	59.6	28.6	35.2	2.2	5.2	33.7	23.3	3.1	40.4	30.2		ليبيا	
70.8	70.7	24.3	21.2	4.9	8.1	38.1	14.8	2.9	30.0	31.4		مصر	
46.4	44.6	23.7	22.0	29.9	33.4	23.4	27.3	1.3	33.1	29.1		مغرب	
39.3	38.2	23.9	21.6	42.6	57.4	26.4	23.7	2.4	32.6	39.4		موريتانيا	
46.4	40.6	7.0	5.3	46.6	54.1	59.0	39.8	3.6	52.2	45.5		نيجيريا	
51.4	33.3	11.8	11.4	36.8	55.3	17.3	18.0	3.7	34.0	29.9		اليمن	

- توزيع القوة العاملة حسب القطاعات لعام 2009 تقديري،
 (1) البيانات لقوة (2000-2009).
 المصدر : الملحق (3/3)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مقرونة - مسلسل وطني - مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي، قاعدة معلومات البنك الدولي، المحدث 53، منظمة
 الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1999، وقاعدة معلومات المنظمة 2005 - الكلب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 30، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010 - التوفيق، وضع الأبطال في العالم 2011.

الفرع الثاني: الموارد الاقتصادية

أولاً: الموارد الزراعية: (1)

يملك الوطن العربي إمكانات طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة، تتمثل في أراضي زراعية شاسعة تقدر بحوالي 198 مليون هكتار، لا تتعدى المساحة المزروعة ثلث الأراضي القابلة للزراعة، بالإضافة إلى المساحة الرعوية الواسعة والغابات التي تمثل حوالي 138 مليون هكتار وتشمل 30% من مساحة الغطاء النباتي إلى جانب الثروة السمكية والحيوانية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية.

ثانياً: الموقع الجغرافي الاستراتيجي (2)

يمتد الوطن العربي في قارتي إفريقيا وآسيا المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي وهو يتحكم في أربع مواقع بحرية بالغة الأهمية، هي مضيق جبل طارق، قناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز.

ثالثاً: تنوع الموارد الطبيعية وغنى الموارد المائية: (3)

يملك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أم الصناعي، فالوطن العربي يمتد على مساحة كبيرة وفي إطارها تنوع المناخات والتضاريس، وأنواع التربة، وتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار م³، يستغل منها مالياً 155 مليار م³، وتتجه ذلك لتعدد وتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر النفط والغاز ومصادر الطاقة. المتجددة مثل الرياح والحرارة ومن الموارد التي يزرع بها الوطن.

رابعاً: النفط: (4)

يتميز الوطن العربي بالوفرة النفطية المرتكزة في عدد من الدول حيث تحتكر 14 دولة من أصل 22 دولة عربية على هذه الثروة وترتكز في ثمانية منها: السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، ليبيا، الجزائر، العراق، وتشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من صادراتها، ويمتاز النفط لعربي بسهولة نقله لأنه يشير بالقرب من البحار وقربه من الأسواق، فضلاً عن انخفاض تكلفة استخراجه، مما أدى بالنفط العربي إلى احتلال مكانة تنافسية في الأسواق العالمية ويمتلك العالم العربي 62% من احتياطي النفط العالمي.

¹. إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 194-195.

². نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 102.

³. بن عيشي بشير، معوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقاوماته، مداخله ضمن المنتدى الدولي حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، المنعقد في 8-9 ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 178.

⁴. محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

خامسا: الغاز الطبيعي: (1)

يأتي الغاز في المرتبة الثانية بعد النفط من حيث أهمية الصناعة الاستخراجية العربية، إذ تساهم الدول العربية بحوال 32.3 من إجمالي إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات البالغ حوالي 7.2 مليون برميل يوميا عام 2000، وتمتلك الوطن العربي 24% من احتياطي الغاز الطبيعي.

سادسا: الفوسفات:

تعتبر البلاد العربية من أهم مصادر الفوسفات في العالم، فتطور الإنتاج في الوطن العربي تطورا هائلا في السنوات الأخير قدر 15 مليون طن أي ما يعادل 25% من الإنتاج العالمي، إذ تنصدر البلدان العربية طليعة التصدير، إذ يقدر انتاج المغرب 10 ملايين من الأطنان سنويا ويعتبر المصدر الأول في العالم واحتياطه قدر ب40مليار طن وهي بذلك تمثل 60% من الاحتياطي العالمي.

سابعا: الحديد: (2)

يقدر الإنتاج العربي من الحديد بحوالي 15 مليون طن، أي ما يعادل 3% من الإنتاج العالمي وتساهم الجزائر بحوالي 1.9 مليون طن، معظم الإنتاج العربي تقريبا يصدر إلى الخارج حيث يساهم ب12% في التجارة الدولية، فموريطانيا تساهم ب50% والجزائر ب25% ثم تليها المملكة المغربية كتونس ومصر.

ثامنا: المواد الأولية الزراعية: (3)

وفي مقدمتها القطن والقصب السكري، وبعض المواد الخام الحيوانية (الصوف، الجلود وغيرها)، كما توجد ثروة سمكية هائلة بالوطن العربي وذلك لطوال سواحله البحرية التي تبلغ 23 ألف كلم بالإضافة إلى الجرف القاري الذي يقدر مساحته بنحو 608 كلم مربع وكذلك ونظرا لوجود المسطحات المائية الداخلية التي تقدر بنحو 7 مليون هكتار.

تاسعا: حجم السوق العربية:

تتسم السوق العربية بالاتساع، واتساع هيكل توزيع التجارة حيث يضم هذا السوق أكثر من 250 مليون مستهلك، وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوؤ صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، والوفورات الداخلية والخارجية، مما يؤدي لزيادة الإنتاج.

¹. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، 2003، مرجع سبق ذكره، ص 61.

². محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 172-173.

³. غالب جميل علي، "أهمية التكامل الاقتصادي العربي" صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1228، تاريخ النشر، 2012/04/21. عن الموقع الإلكتروني:

تاريخ الإطلاع: 2012/04/19 http://www26 scp.net /meucssaek cje. Php ? thg : arabic : 23104

عاشرا: توافر المواد البشرية: (1)

إذ يمتلك الوطن العربي ثروة بشرية هائلة وكوادر عربية، حيث يوجد بمختلف أقطاره إطارات سامية ولها أبحاث ودراسات علمية ولكنها تهاجر وتستفيد منها الدول الغربية، إضافة إلى توفر الأيدي العاملة البسيطة في الوطن العربي حتى وأن وجد عجز في بعض الأقطار، فعند إزالة القيود وإقامة التعاون تتمكن الدول العربية مجتمعة من استغلال هذه الطاقات البشرية أحسن استغلال.

تتوافر بالوطن العربي رؤوس أموال هائلة، حيث بلغت الاحتياطات النقدية العربية في البنوك الدولية ما يزيد عن 800 مليار دولار، التي لو تم استدعاؤها من الخارج لوجهت لتمويل عملية التنمية العربية التي تسهل التكتل الاقتصادي.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي والقطاع الزراعي

الفرع الأول: القطاع الصناعي: (2)

سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمواً بنسبة تقدر بحوالي 27% في عام 2010 مقارنة مع انكماش بلغت نسبته 30.3% في عام 2009، ويرجع هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية، إثر تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره خلال عام 2010، كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بمعدل نمو بلغ 11.5% في عام 2010 وذلك مقارنة مع حوالي 2.3% في عام 2009، وفي جانب التطورات في الصناعة الاستخراجية غير النفطية تصدرت موريتانيا والجزائر قائمة الدول العربية من حيث طاقاتها الإنتاجية للحديد، واحتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم، حيث يبلغ إجمالي الاحتياطي لديها حوالي 10% من الاحتياطي العالمي للفوسفات، كما يقدر احتياطي مناجم الذهب في مصر بنحو 13 مليون أوقية.

وبالنسبة للتطورات في الصناعات التحويلية، فقد بلغ عدد مصانع الاسمنت في الدول العربية 168 مصنعا في عام 2010، ويقدر إنتاجها بحوالي 6% من الإنتاج العالمي للاسمنت كما زاد الإنتاج في كل من صناعات الحديد

¹ بالاعتماد على:

- بن عيشي بشير، مرجع سبق ذكره، ص 179.

عبد الرحمن تيشوري، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات، مجلة الحوار المتمكن، تاريخ النشر: 2005/11/04 عن الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.Art.Asp?Aid:49663>

² بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الصناعة، الفصل الرابع، 2009، ص 55.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الصناعة، الفصل الرابع، 2010، ص 75.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الصناعة، الفصل الرابع، 2011، ص 67.

الصلب والزجاج والالومينوم في عام 2010، وبعدها تعافت من الانخفاض الحاد والناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وفي مجال تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، يشير مؤشر التخصص لبلانصا والمحتسب عام 2009، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية. وهي الأسمدة في الأردن ومصر، والمغرب والمنسوجات والملابس الجاهزة في المغرب. وتونس والأردن، والكيماويات غير العضوية في المغرب وتونس والأردن وصناعة الأسماك في موريتانيا واليمن والالومينوم في البحرين والإمارات والجلود في جيبوتي.

أولاً: الناتج الصناعي العربي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 906.5 مليار دولار في عام 2010 مقارنة بـ 713.8 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يمثل نمواً نسبته 27%، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2010 بسبب زيادة متوسط أسعار النفط وإنتاجه مقارنة مع عام 2009، وقد ارتفعت المساهمة الإجمالية لقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2010 حيث بلغت نسبتها حوالي 44.7% مقارنة بنسبة 40.9% في عام 2009 وفيما يتعلق بمساهمة القطاع بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 3.31% في عام 2009 إلى 35.5% في عام 2010، إلا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، تراجعت قليلاً من نسبة 9.7% في عام 2009 إلى 9.3% في عام 2010، والجدول التالي يوضح قيمة الناتج الصناعي العربي:

جدول رقم (04): قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2005-2010).

(مليار دولار)

إجمالي الصناعي			الصناعة التحويلية			الصناعة الاستخراجية			السنة
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	
47.7	37.2	549.3	9.6	10.4	110.3	38.1	46.0	439.0	2005
49.0	22.3	671.9	9.1	13.0	124.6	39.9	24.7	547.3	2006
47.7	12.6	756.4	8.9	13.2	141.1	38.8	12.4	615.4	2007
51.4	35.5	1024.6	8.3	16.7	164.6	43.1	39.7	860.0	2008
40.9	30.3-	713.8	9.7	2.3	168.4	31.3	36.6-	545.4	2009
44.7	27.0	906.5	9.3	11.5	187.7	35.3	31.8	718.8	2010

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد الدولي، 2011

الفرع الثاني: القطاع الزراعي:

تقدر مساحة الأراضي الزراعية بحوالي 197 مليون هكتار في الوطن العربي أي نحو 14.1% من المساحة الكلية بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2010 حوالي 124.5 مليار دولار مقابل حوالي 113.2 مليار دولار في عام 2009، أي بزيادة نسبتها 10%، ويعزى سبب النمو في الناتج الزراعي إلى تطبيق السياسات الزراعية التي تساهم في تحسين أداء النشاط الزراعي⁽¹⁾ في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل مصر، السودان، الجزائر، وذلك من خلال استخدام التقنيات الزراعية وتطبيق القوانين المشجعة على التصدير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2010 حوالي 361 دولار محققا بذلك نموا قدره 7.1% وفيما يتعلق بالإنتاج النباتي، تراجع خلال عام 2010 بنسبة 1.8% ويعزى ذلك الانخفاض مستويات الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية وخاصة الحبوب نتيجة للظروف المناخية غير المواتية، وفي المقابل سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته زيادات نسبة مقبولة، في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة بلغت 2.7%.

¹ بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة، الفصل الثالث، 2009، ص 39
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة، الفصل الثالث، 2010، ص 45.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة، الفصل الثالث، 2011، ص 45.

وفي مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية. فإن البيانات المتوفرة تشير إلى تصاعد الصادرات بنسبة 16.8% لتصل إلى 19.1 مليار دولار في عام 2009 مقابل 16.4 مليار دولار في عام 2008 إلى الواردات فقد ارتفعت بنسبة أقل وبنحو 7.7% لتبلغ 64.8 مليار دولار مقابل 60.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها، وبذلك تحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية من 27.2% في عام 2008 إلى 29.5% في عام 2009، وارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال عام 2009 بنسبة 4.4%، ليصل إلى حوالي 45.7 مليار دولار. غير أن نسبة ارتفاع العجز في عام 2009 كانت أقل من نسبة ارتفاعه في عام 2008، ويعزي ذلك إلى تراجع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية في عام 2009 وزيادة الانتاج في بعض السلع الغذائية في عدد من الدول العربية.

وفيما يخص الفجوة الغذائية، أدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الانتاج الزراعي من السلع الزراعية وتزايد الطلب عليها نظرا للنمو السكاني إلى تحقيق الدول العربية مجتمعة عجزا غذائيا بحوالي 35.3 مليار دولار، مسجلة تحسن مقارنة بالعجز الغذائي لعام 2008 والذي بلغ 40.6 مليار دولار، وعلى مستوى الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2009، فقد حققت مجموعة سلع الأسماك والخضروات اكتفاء وفائضا للتصدير، كما حققت سلع الفواكه والبطاطس اكتفاء ذاتيا، أما البقوليات والألبان واللحوم فقد حققت معدلات اكتفاء متوسط تراوحت بين 58% و78%، بينما حققت سلع السكر والزيت والحبوب (خاصة القمح) معدلات اكتفاء منخفض تراوحت بين 26% و49%.

أولا: الناتج الزراعي العربي: (1)

بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية عام 2010 حوالي 124.5 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 10% بالمقارنة مع العام السابق، وأصبح بذلك يمثل حوالي 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوحت مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي عام 2010 بين حوالي 0.1% في قطر وحوالي 31.4% في السودان و50.5% في القمر، كما تراوحت متوسط هذه النسبة في بقية الدول العربية ذات الموارد الزراعية (مصر، المغرب، سوريا) بين 13.3% و20.4% والجدول التالي يوضح الناتج الزراعي للدول العربية.

¹ . بالاعتماد على:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة، الفصل الثالث، 2009، ص 39.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة، الفصل الثالث، 2010، ص 45.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة، الفصل الثالث، 2011، ص 45.

جدول رقم (05): الناتج الزراعي للدول العربية 2000-2005 و 2007-2010.

معدل النمو(%)		2010	2009	2008	2007	2005	2000	
2010-2009	2010-2000							
16.3	11.0	2027293	1743251	1993973	1585628	1152547	7114797	الناتج المحلي الإجمالي
10.0	8.3	124493	113158	101596	89118	70682	55909	الناتج الزراعي نسبة الناتج الزراعي
		6.1	6.5	5.1	5.6	6.1	7.8	إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد الدولي، 2011.

وقد سجلت الدول العربية معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي خلال عام 2010 بالمقارنة مع عام 2009، تراوحت بين حوالي 0.1% في الإمارات وحوالي 39.7% في العراق، وتعود الزيادة في الناتج الزراعي في الدول العربية التي تمتلك موارد زراعية مثل مصر والسودان والجزائر إلى استمرار تطبيق السياسات الزراعية التي من شأنها تعزيز دور النشاط الزراعي والتوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، بالإضافة إلى تطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم التصدير ودعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وبذار وغيرها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، وفي جانب آخر سجل الناتج الزراعي تراجعاً في عام 2010 في كل من المغرب وسوريا وتونس وليبيا، إذ تراوح الانخفاض بين 1.8% و 14.4%، ويعزى ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية نظراً لاعتماد مساحات واسعة من الزراعة على الأمطار حيث تقدر بحوالي 80% من إجمالي المساحة المزروعة.

المطلب الثالث: قطاع التجارة والبحث والتطوير

الفرع الأول: التجارة الخارجية للدول العربية:⁽¹⁾

تأثرت التجارة الإجمالية العربية في عام 2011 بالانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي، حيث ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام والسلع الأولية الأخرى إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية، كما ارتفعت الواردات العربية جراء الارتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية وكذلك أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول المستوردة له.

¹. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر - العدد الأول جانفي. 2010، ص 09.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2010، ودق زادت قيمة الصادرات الإجمالية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين بدرجات متفاوتة، مما انعكس على حصص صادرات معظم الشركاء التجاريين وزادت أيضا قيمة واردات الدول العربية من غالبية شركائها التجاريين الرئيسيين، وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية فقد زادت الأهمية النسبية لفئتي الوقود والمعادن والمصنوعات التي تتكون من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل كما سجلت فئة السلع الزراعية زيادة طفيفة في حصتها في الصادرات العربية، وفي جانب الهيكل السلعي للواردات العربية، فقد ارتفعت حصة المصنوعات وضمن هذه الفئة استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر يليها المصنوعات الأساسية، ثم المواد الكيماوية، وجاءت حصة الواردات العربية لفئة السلع الزراعية تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية، وأخيرا تراجعت حصة واردات فئة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في الهيكل السلعي للواردات وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد سجلت قيمة الصادرات البنية زيادة طفيفة بنسبة 1.2% لتبلغ نحو 77.7 مليار دولار في عام 2010، ولقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة تفوق نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لتبلغ 8.6% وذلك بعد أن بلغت 10.7% في عام 2009، وكذلك الأمر بالنسبة لحصة الواردات البينية فالواردات الإجمالية التي تراجعت لتبلغ 11.8% بعد أن وصلت إلى 12.2% خلال الفترة نفسها. والمعدات، وتشير هذه التطورات في الهيكل السلعي للتجارة البينية إلى تركيز في المصنوعات الأساسية والبتروكيماوية في حين تبقى حصة التجارة البينية من السلع المصنعة كالأجهزة ومعدات الاتصالات والأجهزة الالكترونية والحسابات الكهربائية، والتي تستوردها الدول العربية بكثرة من الأسواق غير العربية، مما يتطلب تطوير الانتاج الصناعي وتكثيف جهود التعاون العربي المشترك نحو تأسيس صناعات منتجة لهذه السلع كثيفة المهارات وذات قيمة مضافة عالية.

أولا: التجارة البينية العربية:⁽¹⁾

سجلت قيمة التجارة البينية العربية عام 2010، ارتفاعا بنسبة 3.7%، لتبلغ نحو 77.4 مليار دولار، وذلك مقارنة بقيمة 74.6 مليار دولار في عام 2009، وارتفعت الصادرات البينية بصورة طفيفة بنسبة 1.2%، لتبلغ قيمتها 77.7 مليار دولار في عام 2010، بعد أن بلغت 76.8 مليار دولار في عام 2009، أما الواردات البينية فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 0.5% لتصل قيمتها إلى 77.2 مليار دولار في عام 2010، والجدول التالي يلخص وضعية التجارة البينية العربية:

¹. نفسه ، ص 148.

جدول رقم (06): أداء التجارة البينية العربية.

معدل التغير السنوي %					القيمة (مليار دولار أمريكي)					القيود
2010	2009	2008	2007	2006	2010	2009	2008	2007	2006	
3.7	17.9-	35.0	20.4	21.0	77.4	74.6	90.9	67.4	56.0	متوسط التجارة* البينية العربية الصادرات
1.2	19.1-	34.5	20.8	21.1	77.7	76.8	95.0	70.7	58.5	البينية العربية الواردات
6.5	16.6-	35.6	19.8	20.9	77.2	72.4	86.9	64.0	53.4	البينية العربية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد الدولي، 2011، الفصل الثامن، التجارة الخارجية العربية، ص 148.

الفرع الثاني: مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يشكل المناخ الاستثماري -مما يحوي من قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- بالإضافة إلى الصادرات المحال الذي تنعكس فيه بصفة أساسية التنافسية العربية، وتعتبر جودة وفاعلية المؤسسات التي تدير العملية التنموية والتي تعكس مستويات الحكومة* في الدولة من أهم مكونات مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى وجود بنية تحتية متطورة لتوزيع السلع والخدمات.⁽¹⁾

*. تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية (الصادرات+ الواردات) ÷ 2

** الخوكة كما عرفها البرنامج الائتماني للأمم المتحدة هي: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية على كافة المستويات من خلال عمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها، ويرتبط مستوى الحوكمة بعدة مؤشرات: الديمقراطية، الاستقرار، حقوق الإنسان، جهاز الخدمة المدنية، الشرعية، التعددية، والمشاركة. الشفافية والفساد، الرقابة وسيادة القانون.

¹. استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار، تقرير التنمية في العالم، 2005، ص 03، الموقع:

وقبل تحليل أداء الاقتصاديات العربية في هذا المجال، نبرز استقصاءات البنك الدولي حول مناخ الاستثمار عن تقصي الشركات المستثمرة تجاه أنواع المخاطر المحتملة التي تجعل هذه الشركات تقبل الاستثمار في دولة ما، أو تعرض عن دخول دولة أخرى بحثاً عن الاستثمار الآمن في ظل تحقيق عوائد مناسبة تتناسب طردياً مع حجم

لمخاطر المعرّضة لها. وأظهرت نتائج هذا الاستقصاء تردد الشركات بقوة أمام دخول الدول التي يتبناها غموض في السياسات وعدم وضوح واضطراب السياسات الاستثمارية والاقتصادية عموماً، وحصل هذا العنصر وحده على نسبة 28% من مجموع المخاطر المحتملة، ثم عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي بنسبة 23%، والضرائب 19%، ثم اللوائح التنظيمية والفساد بنسبة 10% لكل منهما ثم عنصر التمويل بنسبة 4% ثم الكهرباء، مهارات العمالة، الحرية بوزن نسي 2% لكل منها تقريباً.

بالنسبة للدول العربية فتدل الإحصائيات والدراسات على تواضع مستوى بيئة الأعمال العربية انعكاساً لضعف الأداء المؤسساتي والحكومة، وجاذبية الاستثمار وتسهيل القيام بالأعمال، وتملك قطر والبحرين ميزة نسبية في هذا المجال مقارنة بباقي الدول العربية ويعود ذلك بشكل رئيسي للبنية التحتية المتطورة والتدخل الحكومي الرشيد، ويمكن الوقوف على أداء الاقتصاديات العربية في مجال الأعمال والجاهزية من خلال: (1)

- تشكل المؤسسات نقطة الضعف للدول العربية خاصة السودان وموريتانيا واليمن وليبيا والجزائر وسوريا، بينما تعتبر مقبولة نسبياً في المغرب ودول الخليج والأردن وتونس، الأمر الذي يجعل الإصلاح المؤسساتي على رأس التحديات التي تواجهها الاقتصاديات العربية والتي تعتبر عاملاً حاسماً في إطار تحقيق النمو المستدام وبيئة مواتية للأعمال.

- شهدت البنية التحتية الأساسية تحسناً واضحاً نتيجة الأداء الجيد في هذا المجال لكل من قطر والبحرين والإمارات والكويت نتيجة للاستثمارات في المطارات والطرق ومشاريع الطاقة والاتصالات رغم ضعف الأداء في الشحن الجوي وعبر السكة الحديدية، أما الأردن، مصر، الجزائر، المغرب، تونس، وليبيا فأداؤها يقل عن أداء دول الخليج في هذا المجال، أما موريتانيا واليمن، سوريا والسودان فأداؤها متدنياً.

- فما يتعلق بالتدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني من خلال أعمال الحماية والتشريع والتنظيم والإنفاق الحكومي وإدارة الاحتكارات فإن كل من قطر والجزائر ومصر والبحرين ولبنان تحتل مراكز متقدمة ضمن ترتيب الدول العربية إذا ما افترضنا أنه كلما قل التدخل الحكومي تحسنت التنافسية.

¹ بالاعتماد على:

- الملخص التنفيذي لتقرير التنافسية العربية (2009): العربي للتخطيط، على موقع:

- بالنسبة لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الدول العربية تقع في تصنيف الدول غير الجاذبة فنجدان نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي لتناجها المحلي الإجمالي أكثر من 34%، كما تشير البيانات إلى إن إجمالي الدول العربية استقطبت 62.2 مليار دولار سنة 2006 من أصل 1.3 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4.7% من هذا الإجمالي، وكان أعلى الدول العربية جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2006 السعودية ومصر والإمارات بقيمة 18293، 10043، 8386 مليون دولار لكل منها على التوالي حيث تستحوذ على أكثر من 58% من الاستثمارات الموجهة للدول العربية، ويرجع أداء هذه الدول إلى اتساع حجم السوق المصري والذي يشكل أكثر من 80 مليون مستهلك، وكذلك لارتفاع القدرة الشرائية لاقتصاد السعودية والإمارات التي يفوق نواتجها المحلي أكثر من 400 مليار دولار، أما الدخل التي يتسق حجم الاستثمارات المستقطبة على حجمه الاقتصادي منها: تونس، المغرب، الأردن، لبنان، قطر والبحرين، أما الجزائر والتي استقطبت 1.8 مليار دولار، فإن هذا المبلغ لا يتلاءم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياس بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات ويرجع هذا التواضع إلى اعتماد الجزائر على قطاع النفط وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام.*

الفرع الثالث: البحث والتطوير⁽²⁾

يواجه البحث والتطوير العلمي في العالم العربي العديد من التحديات والعقبات التي تعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في الدول العربية بدرجات متباينة، ولكن ما يجمع بين هذه العقبات في معظم هذه الدول هو ضآلة مساهمة ومشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل وتحديث وتمويل البحث العلمي في هذه البلدان، لذلك فإنه ليس من المستغرب أن نجد حجم المصروفات التي تنفقها المؤسسات الإنتاجية والخدمية والبحثية على وحدات البحث والتطوير أو التنمية تتراوح في غالبية الأحوال بين 25-30% من ميزانياتها، واضحة في اعتبارها أن الإنفاق على مثل هذه الوحدات هو في حقيقته وجه من أوجه الاستثمار ذو العائد الضخم الذي لا يقل أهمية عن باقي الأوجه الإنتاجية والإعلامية الظاهرة.

وبما أن رأس المال البشري والطاقة الابتكارية⁽³⁾ أهم مقومات التنافسية الكامنة لأي اقتصاد لما تضمنه من تخفيض في التكاليف ورفع الانتاجية وخلق لطلب جديد وفتح أسواق أمام السلع والخدمات يمكن الوقوف على أداء الدول العربية في هذا المجال في الآتي:

*. تتمثل الشركات الأجنبية في الجزائر تكاليف تقدر ب: 25% كنسبة من المبيعات تنقسم كالتالي: 6% بسبب الرشاوي، 8% بسبب بنية أساسية لا يعود عليها، 6% بسبب صعوبات تنفيذ العقود، 2% بسبب الجريمة، 3% بسبب اللوائح.

²علاء الدين أحمد القومي، الشراكة المجتمعة في مجال البحث العلمي في العالم العربي (المعوقات والتحديات ومحاولات تدليلهما) : عن الموقع الإلكتروني: <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?T=>، تاريخ الإطلاع: 2012/04/20، ص 239.

³ بضياف عبد الملك، التكامل الاقتصادي الإقليمي الإستراتيجية لتنمية القدرة التنافسية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 150-151.

اولا: مجال رأس المال البشري:

رغم الجهود المبذولة للنهوض برأس المال البشري العربي من خلال التعليم والصحة وتوفير الفرص المناسبة للأفراد إلا أن أداء الدول العربية متواضعة نسبيا والملاحظ أن مستويات رأس المال البشري تتفاوت في الدول العربية بشكل كبير وتنوع إلى عدة مجموعات جزئية تحاكي تقريبا مستويات الدخل، ويكمن تواضع أداء الدول العربية في معدلات الأمية بين البالغين والانفاق على الصحة والتعليم كنسب من الناتج والالتحاق بالتعليم خاصة للإناث، الأمر الذي يعكس خطورة استمرار الوضع الراهن على مستقبل الاقتصاديات العربية، وتملك الأردن وقطر والإمارات مزايا نسبية في هذا المجال حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدل الالتحاق بالتعليم وصل سنة 2005 نحو 55% وهو معدل منخفض جدا مقارنة بمعدل الدول النامية، وتشكل الإناث حوالي 73% من إجمالي الأطفال الذين حرموا من التعليم. وبلغ عدد الأميين 90 مليون أمة سنة 2006، وفيما يخص الإنفاق على الصحة فتقدر نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط خلال السنوات الأخيرة (2001-2006) للدول العربية بنحو 4.9% مقابل 9.8% في العالم، و10.8% للدول عالية الدخل*.

ثانيا: مجال الطاقة الابتكارية وتوظيف الثقافة:⁽¹⁾

تعتبر الصادرات ذات الثقافة العالية والعلامات التجارية المسجلة من أهم المؤشرات للحكم على أداء أي دولة، في هذا المجال ويتباين أداء الدول العربية فالجزائر تتميز بوجود نظام تعليم منحاه نحو العلوم لكن كون النظام العلمي والبحثي معزول عن المحيط الاقتصادي بحدّة مما يعكس نسبة ضئيلة من الصادرات من السلع ذات التكنولوجيا العالية حيث قدرت سنة 2007 ب1.62% من إجمالي الصادرات، أما في حالة الكويت فإن ارتفاع نسبة الواردات من السلع الرأسمالية برفع من مؤشر الطاقة الابتكارية عن طريق التطويع، دون وجود مؤشر لوجود نظام اختراع يسند الطاقة الابتكارية، أما في المغرب فهناك مزيج متوسط من تطويع الثقافة ووجود طاقة ابتكارية متوسطة يجعل هذه الدولة لها مؤشر ابتكار وتوطن الثقافة من أحسن المستويات العربية وهو ما تعكسه نسبة الصادرات ذات الثقافة العالية حيث قدرت ب9.78% من إجمالي الصادرات سنة 2007، والأداء متقارب بالنسبة لتونس أما بالنسبة لمصر، عمان، قطر، السودان والسعودية، فهناك إتجاه نسبي نحو توطن الثقافة عن طريق استيراد التكنولوجيا أكثر من الاعتماد عن تطوير الطاقة الابتكارية، وتمتلك كل من المغرب والجزائر أكبر عدد من العلامات التجارية المسجلة حيث تقدر ب: 7388 و4601 علامة على التوالي.

*. إن المشكلة الرئيسية التي يواجهها النظام التعليمي العربي تكمن في هيمنة النظرة الجزئية القطاعية لقضية التنمية التي لا تميز بين التوسع الكمي والتطوير النوعي لعملية التعليم.

¹. نفسه، ص 151.

ثالثا: مجال البنية التكنولوجية:

الذي يعتبر عدد مستخدمي شبكة الانترنت وعدد مستخدمي الحاسب وعدد مستخدمي الهاتف النقال والثابت أهم مؤشرات، فالبرغم من ماحققته بعض الدول الخليجية فإن مستوى أداء الدول العربية مستوى متدني وهوة رقمية واسعة.

المبحث الثاني: حرب العملات:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول سيطرة وهيمنة على الاقتصاديات العالمية إلا أن ظهور الصين كقوة منافسة لها أدى إلى الصراع بين الطرفين، وكان سعر صرف العملة هو السلاح بينهما لإلحاق الضرر ببعضهما، وكان لهذا الصراع أثر على الاقتصاد العالمي بشكل عام.

المطلب الأول: ماهية حرب العملات

ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول: مظاهر حرب العملات:⁽¹⁾

اتسعت في الآونة الأخيرة مظاهر الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول أسعار الصرف بين عمليتهما، حيث يظهر المظهر الأول من هذا الصراع في أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعي بأن الصين قامت بوسائل متعددة بتخفيض سعر صرف عملتها. " الايوان" إزاء الدولار الأمريكي سواء من خلال توسعها بشراء العملات الأجنبية التي تسبب في ازدياد عرض "الايوان" في الأسواق الدولية وانخفاض سعر صرفه، أو من خلال تدخل المؤسسات المالية والنقدية الصينية باتخاذ الإجراءات التي حالت دون ارتفاع سعر صرف الايوان الصيني طيلة السنين الماضية رغم ازدياد الفائض في الميزان التجاري الصيني، الذي يفترض أن يقترن بارتفاع سعر صرفه.

وتدعي الولايات المتحدة الأمريكية بأن السبب الرئيسي وراء التدفق الواسع للسلع الصينية نحو الأسواق الأمريكية، الذي تفاقم في السنوات الأخيرة مقابل تعثر تدفق الصادرات الأمريكية نحو الأسواق الصينية، وما ترتب على ذلك من توسع العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية إزاء الصين، وما ترتب على ذلك من توسع العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية إزاء الصين، هو انخفاض سعر صرف الايوان (الصيني) إزاء الدولار الأمريكي أي الدولار الأمريكي يعادل حاليا 6.67 ايوان صيني" ولهذا تطالب الولايات المتحدة

¹ عبد الأمير رحيمة العبود، عن الموقع:

تاريخ الإطلاع: 2012/04/20

<http://www.aliraqui.org/forms/showthread.php?page=100>.

الأمريكية دولة الصين بضرورة القيام برفع سعر صرف عملتها بحدود لا تقل عن 40% بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قد هددت الصين بأنها قد تلجأ إلى فرض قيود على استيراد السلع الصينية بخاصة الرسوم الجمركية في حالة امتناع الصين عن الانصياع إلى الطلب الأمريكي هذا والقيام برفع سعر الصرف لعملتها.

والمعروف أن انخفاض سعر الصرف للعملة بتسبب في الغالب بتشجيع التصدير، وظهور الآثار الإيجابية على الإنتاج والتشغيل في تلك الدولة، في حين أنه يؤدي إلى حصول آثار معاكسة على الدولة المستوردة، إذ أنه يؤدي إلى تعثر صادراتها وتأثير ذلك سلباً على الإنتاج والتشغيل.

ولو توقفنا برهة إزاء هذا الصراع، لوجدنا أن الصين تحظى بمزايا اقتصادية كثيرة بعد انفتاحها على الأسواق العالمية منذ مطلع الثمانيات من القرن الماضي لعوامل متعددة أهمها انخفاض مستويات الأجور فيها وتوسع أسواقها الداخلية وقربها من الأسواق الآسيوية الواسعة، وهو ما ساعدها على جذب الاستثمارات الأجنبية واستيعاب الأساليب التكنولوجية الحديثة، وقد ساعدت هذه العوامل على انخفاض مستوى التكاليف في الاقتصاد الصيني وانخفاض مستويات الأسعار للسلع الصينية وازدياد الطلب عليها عالمياً، ولم يكن للمستويات المنخفضة لسعر صرف الإيوان الصيني إلا دوراً هامشياً.

والحقيقة أن الدولار الأمريكي هو أكثر عملة تميزت بانخفاض أسعار صرفها بشكل متتالي منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، لكن تلك الانخفاضات العميقة التي تسبب بحصول الأضرار الكبيرة للعديد من دول العالم لم تسعف الاقتصاد الأمريكي بسبب مشاكله الكثيرة والكبيرة.

والمظهر الثاني لهذا الصراع هو الصراع بين الدول الصاعدة، وهي الصين والهند والبرازيل، وروسيا وتضاف إليها اليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا أحياناً، وبين العديد من دول العالم التي تطالبها بتخفيض الفائض في موازينها التجارية ورفع سعر الصرف لعملاتها الوطنية، ذلك لأن هذه الدول تحظى ولو بنسب أقل بذات المزايا الاقتصادية التي تحظى بها الصين، فيم يتعلق باتساع الطلب على سلعها في الأسواق الدولية.⁽¹⁾

والمظهر الثالث الذي برز في الآونة الأخيرة هو الصراع بين دول الاتحاد الأوروبي من أجل الحفاظ على سعر صرف "الأورو" وموقعه في النظام النقدي الدولي، وهو العملة الرسمية لكافة دول الاتحاد الأوروبي ووحدته في الوقت ذاته، ومحور هذا الصراع هو ظهور الانهيار في الاقتصاديات لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الضعيفة اقتصادياً مثل اليونان وإيرلندا ثم أصبحت كل من البرتغال وإسبانيا مهددة بذلك الانهيار، وأن السبب لذلك الانهيار هو أن هذه الدول كانت تنفق بمستويات تتجاوز إيراداتها بمستويات عالية جداً، مما تسبب في ظهور

¹ جريدة الاقتصاد، العدد: 13435، الصادرة بتاريخ: 23 أكتوبر 2010، ص 25.

العجز، وحينما أصبحت هذه الدول عاجزة عن تسديد ديونها، أصبحت مهددة بالإفلاس والجدير بالذكر هو أن إفلاسها وهي عضو في الاتحاد الأوروبي سوف يعطي انهيار الأورو وانفصام وحدة الاتحاد الأوروبي.

ولذلك ومن أجل إنقاذ الأورو من الانهيار والحفاظ على كيان الاتحاد الأوروبي، كان البديل هو أن تقوم بقية دول الاتحاد الأوروبي بإقراض تلك الدول مليارات الدولارات لكي تساعد على معالجة مشاكل ديونها والنهوض باقتصادياتها.

الفرع الثاني: تعريف حرب العملات:⁽¹⁾

هي حرب اقتصادية يقصد بها التلاعب بسعر صرف عملة واستخدامها كسلاح كإجراء سريع المفعول للضغط وإلحاق الضرر باقتصاديات دولة ما أو مجموعة دول وإجبارها على إعادة النظر بسياساتها وإجراءاتها المالية والاقتصادية بما يعود بالنفع في معالجة الأزمة الاقتصادية، وهذه الحرب لا يمكن تحريكها إلا من دول كبرى في استخدام عملتها الدولية كسلاح في مواجهة المقابل، حيث يلعب الدولار الأمريكي الدور الكبير والمؤثر في الأسواق المالية الدولية وسيطر على حوالي (85%) من قيمة الأسهم العالمية المقدرة بـ 3 تريليون دولار يوميا، وعلى حوالي (86%) من حجم المبادلات اليومية في أسواق الصرف العالمية والبالغة 3.2 تريليونات يوميا، وهو يمثل حوالي 62% من إجمالي الاحتياطات التقدير الدولية وهو العملة الرئيسية لحوالي 905 ملايين دولار من صادرات النفط اليومية.

لذا وفي ضوء قوة الدولار الأمريكي ونفوذه المؤثر دوليا، فقد أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ أشهر على إغراق النظام المالي الدولي بالسيولة النقدية من عملة الدولار مع معدلات فائدة منخفضة جدا أسهمت في تخفيضات حادة وسريعة في سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء العملات الدولية الأخرى بهدف إحداث حالة من الانتعاش في اقتصادها إذ يسمح ضعف قيمة العملة بخفض تكاليف الإنتاج وبالتالي إعطاء حافز للصادرات مقابل الإضرار بالشركاء التجاريين وإحداث خلل في النمو المتوازن وإرباك في تسبيح التعاون الدولي، بعد أن أصبحت مصالح العالم متشابكة وبالتالي فإن المتضرر الأكبر المقصود من هذا التخفيض هو الصين التي تنخفض عملتها الإيوان بالنسبة ذاتها أما انخفاض الدولار الأمريكي لارتباط عملتها بسعر صرف ثابت مقابل الدولار ورفضها تعويم سعر صرف عملتها واحتفاظها بسعر فائدة جيد بما يجعل الصادرات الصينية أرخص وأكثر إغراء

¹. جواد الغناني، عن موقع:

<http://www.arabic.cnn.com/2011/independent.opinions/12/14/currency-anani/indesc.htm>

تاريخ الإطلاع: 20/04/2012.

مقابل انخفاض القدرة الشرائية للاقتصاد الأمريكي وتفاقم العجز التجاري لصالح الصين مع غالبية اقتصاديات الدول الكبرى، مما يضيف ضغوطا تضخمية تقضي على أي نسبة نمو في الاقتصاد الأمريكي.

الفرع الثالث: أسباب حرب العملات:⁽¹⁾

إن السبب الرئيسي لما شهده اليوم من مظاهر حرب العملات هو الأزمات المتلاحقة التي حلت بالاقتصاد الأمريكي من جراء توسع الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات الإنفاق، بخاصة الإنفاق على التسليح والأعمال العسكرية وتدفق رؤوس الأموال الأمريكية لأغراض الاستثمار في الدول الأخرى، والتي تسببت في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانعكاس ذلك على أسعار صرف الدولار الأمريكي التي تميزت بالانخفاض المتواصل منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي.

تفاقم الأزمة النقدية الدولية وبخاصة أزمة الدولار الأمريكي بعد تطبيق إجراءات اقتصاد السوق الحرة، وفقا للنهج الذي دعت إليه المدرسة الليبرالية الحديثة بعد منتصف الثمانينات إذ أن تطبيقات ذلك النهج قد أسفرت عن اضمحلال دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية وانحسار دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، وحركة رؤوس الأموال، وهو ما تمخص عن تفاقم المضاربة في الأسواق المالية للأسهم والسندات والفوضى في حركة رؤوس الأموال الدولية، وكانت لها انعكاسات شديدة وبروز التقلبات الواسعة في أسعار صرف العملات الدولية.

وفيما يتعلق بالصراع الذي يحصل حاليا بين دول الاتحاد الأوروبي حول ضرورة إنقاذ عملة الاورو من الانهيار، بسبب أزمات الديون التي تتعرض لها دول الاتحاد ذات المستويات الاقتصادية الضعيفة، كاليونان، إيرلندا البرتغال، وإسبانيا ولمعالجة تلك الأزمات يقتضي المزيد من التضحيات برؤوس الأموال من قبل بقية دول الاتحاد.

بيد أن عجز هذه الدول عن تقديم المزيد من القروض إلى الدول الضعيفة التي لا يعلم أحد عن مدى قدرتها على معالجة الأزمات التي تعاني منها تلك الدول وربما غيرها من الدول يعني احتمال انفصام كتلة الاتحاد الأوروبي وانحيار الأورو عملة رسمية.⁽²⁾

¹. [http://www.Inbia.com/moduls.PHP.name\)Newd=article Sid 30054. page 200](http://www.Inbia.com/moduls.PHP.name)Newd=article Sid 30054. page 200).

تاريخ الإطلاع : 2012 / 04 / 22

². عبد الأمير رحيمة العبود، مرجع سبق ذكره، ص 201.

إزاء ما يحصل من أزمات سواء عند الولايات المتحدة أو عند الكثير من الدول الأوروبية، فقد برزت على الطرف الثاني من الدول الصاعدة، وهي كل من الصين والهند والبرازيل وروسيا وإلى جانبها اليابان ودول جنوب شرق آسيا والعديد من الدول النامية التي تميزت اقتصادياتها بالانتعاش والنمو السريع واستيعاب التكنولوجيا الحديثة، وازدياد الطلب على سلعتها في الأسواق الدولية وظهور الفائض في موازين مدفوعاتها، هذه الدول مرشحة الآن لكسب الرهان حول توسع موقعها في الاقتصاد الدولي، وسوف يكون لها بالتأكيد دور مؤثر في النظام النقدي العالمي.

لقد اتضح من استعراض مشاكل حرب العملات وتطوراتها بأن لا بديل عن تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية وتعزيز دور البنوك المركزية في الإشراف على نشاطات البنوك والمؤسسات المالية، في سبيل تفادي تفاقم الخلل في الموازين الحكومية وموازن المدفوعات، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف للعملة الوطنية.

المطلب الثاني: الصراع بين الايورو والدولار:

الفرع الأول: سيادة الدولار يهددها الاورورو:⁽¹⁾

خلال نصف القرن الماضي كان الدولار الأمريكي يستخدم بوصفه العملة الدولية السبّاقة في العالم، وتغلب عن المنافسة التي واجهها من عملات عديدة أخرى، وفي الفترة المبكرة عقب الحرب العالمية الثانية أبدى الجنيه الإسترليني قدرا من المنافسة للدولار، في حين أنه في الثمانينات أدى الاستخدام المتزايد للمارك الألماني والين الياباني إلى الظن أن نظام النقد الدولي بسبيله لأن يصبح نظاما للعملة ثلاثي الأقطاب، غير أنه في أوائل التسعينات استقر الاستخدام الدولي للمارك الألماني والين الياباني عند مستويات متواضعة مما قضى على التوقعات المتعلقة بنظام العملة الثلاثي الأقطاب.

وخلال الأعوام القليلة الماضية تزايد الظن بأن نظام النقد الدولي قد يصبح ثنائي الأقطاب يقتسم فيه الدولار مجال مع الأورو.

¹ رابح شريط، "الاقتصاد الجزائري والاورورو"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 8، السنة 2003، ص 53.

الفرع الثاني: من التهديد إلى المنافسة:

يشير بعض الاقتصاديين والمحليين إلى أن الشروط الضرورية التي تجعل من عملة ما عملة دولية عندما تستطيع القيام بثلاث وظائف أساسية.

- وظيفة ادخار القيم بالنسبة للبنوك المركزية وكأداة لتدخلها وكذلك إزاء حافظات الأفراد.
- وظيفة تسوية المبادلات سواء في التبادل المباشر للعملات أو كعملة تدخل في تنفيذ المبادلات غير المباشرة بين عملتين في التجارة الدولية وصفقات رأس المال.
- وظيفة قياس القيم الدولية سواء تعلق الأمر بتحرير وفوترة المبادلات، تحديد أسعار المواد الأولية أو تقييم الدين وتثبيت العملات.

كل هذه الوظائف جعلت الدولار يحتفظ بهيمته وسيادته الدولية وخير دليل على هذا هو ظهور ما يعرف بالدولة* وعلى سبيل المثال أصدر رئيس جمهورية الإكوادور في 09 جانفي 2000 قرار اعتماد الدولار الأمريكي كعملة رسمية للبلد، وسيظل السوكر (العملة الوطنية للإكوادور) محتفظ بدور هامشي، وقد جاء هذا القرار بعد فقدان تام في سياسة الإكوادور الاقتصادية وعجز السلطات عن مواجهة الضغط الذي تعرض له السوكر، ضف إلى ذلك فقدان الدولار بداية من الفاتح من جانفي 1999، لأهم المناطق التي يستخدم فيها الدولار لتغطية المبادلات التجارية ألا وهي منطقة الأورو، حيث أصبحت العمليات التجارية في هذه الأخيرة تغطي بالأورو.

لقد استطاع الأورو تعزيز قوته في أسواق الصرف، بحيث يحقق التكافؤ مع الدولار وتجاوزه بتحسين وضعه والاتجاه نحو التقدم المستمر وهذا باستغلال دول منطقة الأورو وضعية الاقتصاد الأمريكي وعوامل عديدة نذكر منها مايلي:

- انهيار أسعار الأوراق المالية في البورصات، خاصة بورصة نيويورك، وهذا ما دفع بالاستثمار إلى الاتجاه نحو منطقة الأورو.
- زيادة الفرق في العائد على الودائع لصالح الأورو، بعد خفض الاحتياطي الفيدرالي نسبة الفائدة على الدولار بنصف نقطة في نوفمبر 2002، مما جعل العائد على الاستثمار أفضل في منطقة الأورو.

* الدولة: هي عملة إحلال، وبشكل الدولار الأمريكي محل العملة المحيطة للبلد الذي احتار تطبيق هذه العملة، وذلك بهدف الاستفادة من محاسن الدولار.

- ازدياد الشكوك تجاه قوة الاقتصاد الأمريكي وانعكاسات الوضع الدولي نتيجة اندلاع الحرب على العراق إن مثل هذا التحسن في وضع الأورو من شأنه إن يهدد مركز الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الاقتصاد والتجارة العالمية، وخير دليل على ذلك هو سعي الكثير من البنوك المركزية إلى تنويع احتياطياتها النقدية كما أن هذا التحسن في وضع الأورو يدفع به لأن يكون:
- عملة للتجارة وهذا بالنظر إلى أهمية دول الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية.
- عملة للاستثمارات العالمية نتيجة عمل الأورو بعد ظهوره على إعادة هيكلة النظام المصرفي في أوروبا.
- عملة للاحتياطيات الدولية.
- تعزيز قوة الأورو بانضمام بريطانيا، الدانمارك والسويد للعملة الأوروبية الموحدة "الأورو" لاحقاً.

الفرع الثالث: الحرب ضد الأورو - حرب العراق-⁽¹⁾

في جانفي 2002 أدخل الأورو في بورصة نيويورك المدينة العالمية للدولار مما ضايق الولايات المتحدة الأمريكية، لقد صرح خبير بأنه: " يكون من المتوقع أن تستخدم الولايات المتحدة عدة وسائل لمنع الانتقال المكثف لاستخدام الدولار نحو الأورو وأضاف: إضعاف منطقة الأورو بدون حدود للوسائل سوف يكون أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية وأيضا الشرط الاستراتيجي لإبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كرئيس جيو سياسي عالمي، صرح خبير روسي، بأن الحرب المولوية تكمن في هذه التصريحات.

لقد انتقل العراق إلى الأورو في نوفمبر 2000، نتج هذا القرار عن اعتبارات سياسية، وذلك رغم انخفاض قيمة الأورو بالنسبة للدولار ب 80 سنتيم دولار حيث نتج عن التحول إلى ضياع الملايين، وقد كان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية بهذه العبارة التي نقلت عن إحدى إذاعتها، انتقال بغداد من الدولار إلى الأورو لتجارة بتروها فهي محاولة معاقبة الخط الصلب لواشنطن في قضية العقوبات وتشجيع الأوربيين في تحديها.

لقد فسر أكاديمي بأن: " الحرب ضد العراق ما هي إلا إستراتيجية اتخذتها الولايات المتحدة لاجتناب هروب الأوبيك نحو الأورو كعملة مرجعية في صفقات البترول المراقبة العسكرية لبتترول العراق للولايات المتحدة أن تدهل مراقبة أسعار الأوبين فهذه الحرب ليس لها علاقة مع خطر الأسلحة القديمة للتعظيم المكثف لصدام ولا على الإرهاب، أجريت هذه الحرب العملة " الأجنبية للبتترول".

¹.Olga Butorina de l'institut de leurope de lacadernie de sciences, In: site internet :www.elcorrero.eu.org.

الفرع الرابع: أزمة الائتمان يمكن أن تضع الأورو مكان الدولار: (1)

هل يمكن أن يحتل الأورو مكانة أكثر أهمية من الدولار؟ وهل يمكن أن تصبح العملة الأوروبية هي المسيطرة والرئيسية في العالم؟ تساؤلات عديدة قد أجاب عنها التحليل المالي الذي قاما به أستاذان في جامعتين أمريكيتين.

هذا التحليل قاما به كل من البروفيسور "مترى شين" من جامعة وسكونسين والبروفيسور "جيفري فرانكل" من جامعة هارفارد فقد قاما بإجراء عمليات حسابية تظهر أن الأورو سيحل محل الدولار خلال 10-15 سنة كعملة لأكثر الاحتياطات في العالم، ولكن تحليلهما لم يستند إلى هذه الأزمة حيث أن هذه الأزمة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تسريع هذه التوجهات.

وذكر كل منهما سببين لتدهور الدور الدولي للدولار الأمريكي:

الأول: العجز المستمر في الحساب الجاري الذي اقترن بتدهور في سعر صرف الدولار على المدى البعيد وربما الطموحات الامبريالية المبالغ فيها أيضا.

الثاني: ظهور بدائل حقيقية لدولار.

ومن جهة أكد الباحث "فولفجانج مونشو" أنه نتيجة للتضخم المرتفع، فإن العديد من الدول النامية ستجد صعوبة في المحافظة على أسعار عملاتها مقابل الدولار وربما تكون غير متحمسة لخفضها الآن لكن سيأتي وقت يصل فيه التضخم إلى نقطة يصبح فيها من غير الممكن تحمل الضغوط الناتجة عنه، وإذا أقدمت على خفض أسعار عملاتها فعندها من المؤكد أن تعيد التوازن إلى مدخراتها الاحتياطية أيضا وبين "مونشو" أن هناك عامل آخر يدفع إلى إضعاف القطاع المالي الأمريكي هو أزمة الرأسمالية الانجلوساكسونية القائمة على المعاملات.

ويعتقد "مونشو" أن الأورو يمثل فقط أكثر قليلا من ربع احتياطات العالم مقابل نصيب الدولار البالغ الثلثين لكن من أجل أن يظل الدولار في مرتبة سفلى إلى الأبد، يجب الاعتماد على بعض نظريات المؤامرة غير الملائمة، وإحدى هذه النظريات تقول إن البنوك المركزية الأجنبية تتواطئ على التمسك بالدولار لحماية قيمة ممتلكاتها، لكن الأمر لا يسير على هذا النحو، فالعوامل التي لم تتم أخذها في الاعتبار الخاصة بالشبكات التي فضلت الدولار في الماضي من السهل أن تفضل الأورو في المستقبل.

¹ .Professeur cot lliam de luniversite johns Hopkins. In : site intenet :www Elcorrero.eu.org.

وأضاف "مونشو" إن التداعيات الجيوسياسية المرتقبة لهذا الانتقال هائلة جدا وبداية ستفقد الولايات المتحدة امتيازاتها الهائلة المتمثلة في قدرتها على تحقيق عائدات عالية وثابتة على الدوام من الأصول الأجنبية أكبر من العائدات التي تدفع للأجانب الذين يستثمرون في الولايات المتحدة وسيتوقف الدولار فجأة عن أن يصبح "عملتنا نحن ومشكلتكم أنتم" وسيتضاءل النفوذ في المؤسسات المالية الدولية، وفقدان الدولار دور العملة الدولية الرائدة لن يؤدي إلى ضياع النفوذ السياسي فحسب وإنما أيضا ضياع السلطة.

الفرع الخامس: الأورو والبحث عن الدور الدولي:

يسيطر الدولار الأمريكي⁽¹⁾ لمدة تفوق نصف القرن على النظام النقدي الدولي، إذ تحتفظ به البنوك المركزي كعملة لاحتياطياتها بحوالي 60% من احتياطيات العالم، إلا أن ظهور الأورو والاستقرار الذي يتمتع به جعله يلعب دورا مهما في معالم النظام النقدي الدولي الجديد وقد تم اعتماده كمستودع القيمة وعملة لاحتياطيات البنوك المركزي وأصبح وسيلة لتقدم القروض والمنح ووسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم واحتل وزنا أكبر من الدولار الأمريكي في احتياطيات الدول لما يتمتع به من استقرار وأصبح المنافس الأول للدولار الأمريكي.

وقد تراجع استخدام⁽²⁾ الدولار نسبيا مجرد إطلاق الأورو لأن الدول الأوربية التي كانت تستخدم العملة الأمريكية في بعض مبادلاتها التجارية البنينة أصبحت مجبرة على تسويتها بالأورو، هذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو خاصة من طرف الدول التي تعتبر الاتحاد الأوروبي شريكها الأول مثل دول شرق آسيا والدول العربية ومعظم الدول الإفريقية كما تشير البيانات المتاحة أن الأورو هو أهم عملة في إصدار قوانين التجارة في منطقة الأورو والبلدان غير المنظمة إلى منطقة الأورو في أوروبا، لكنه نادرا ما يستخدم في معاملات التجارة الدولية خارج منطقة الأورو ويحظى الأورو كعملة دولية جديدة بأهمية كبيرة على الصعيد الأوربي والعالمي، ويعد المنافس الأول للدولار الأمريكي خاصة إذا تطرقنا إلى الوضع الاقتصادي الحالي لدول منطقة الأورو إذ يمكن المقارنة بين منطقتي الأورو والدولار فيمايلي:

¹ شريط عابد، موقع اليور في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي الأول حول الأورو واقتصاديات الدول العربي، فرص وتحديات، جامعة الاغواط 18-20 أبريل 2005، ص 298.

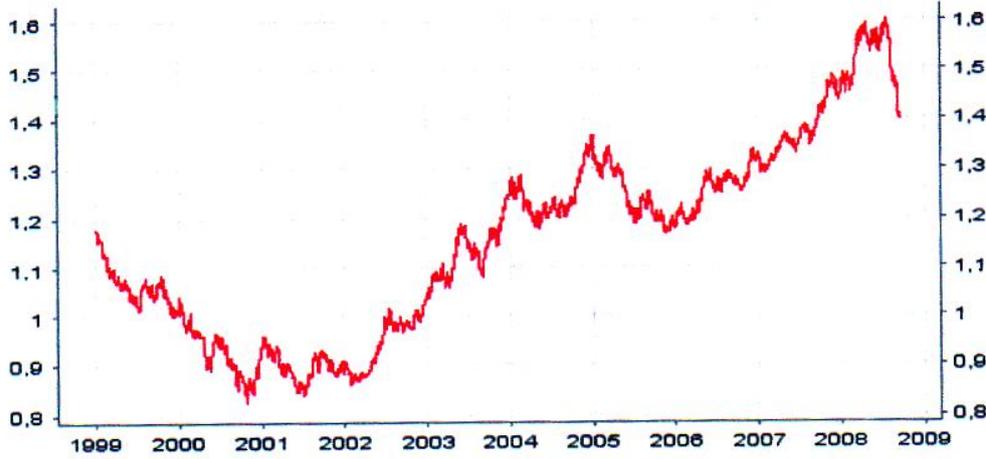
² أكسل بيرتوش وآخرون، اليور الأكثر عالمية دائما مجلة التمويل والتنمية، العدد 3 مارس 2007، ص 44.

- 1 - تتفوق⁽¹⁾ دول الاتحاد الأوروبي في خدمات المواصلات والنقل والسياحة والأعمال المصرفية نحو الضعف، وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في منطقة الأورو خلال شهر سبتمبر 2007 حوالي 2.6% بينما قدر في الولايات المتحدة ب 2%، وتملك أوروبا من الأساطيل التجارية ما حمولته 65 مليون طن، أما حمولة الأسطول التجاري الأمريكي فلا يزيد على 18 مليون طن وتقدر نسبة احتياطي الصرف خارج الذهب في منطقة الأورو ب 5% من الاحتياطي العالمي في حين لم تتعدى بنسبة 2.4% للسداسي الأول من عام 2007 في الولايات المتحدة.
- 2 - تستحوذ منطقة الأورو على 16% من الصادرات العالمية مقابل 10% للولايات المتحدة 6.6% و 3.5% لكل من الصيف واليابان على التوالي.
- 3 - في المجال المصرفي تمتلك مصارف الاتحاد الأوروبي مصادر خاصة من رأسمالها تقدر بحوالي 555 مليار دولار مقابل 233 مليار دولار للمصارف الأمريكية، ومن بين 1000 مصرف عالمي يوجد 330 مصرفاً أوروبياً مقابل 156 مصرفاً أمريكياً، وتستحوذ البورصات الأوروبية على 49.5% من النشاط الاقتصادي العالمي، وتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي في قطاع النفط، إذ ينتج هذا الأخير ما يعادل 121 مليون طن في حين يبلغ الإنتاج الأمريكي سنوياً 414 مليون طن، ولذلك يتوقع الخبراء للعملة الأوروبية مكانة سوف تغير من الأوضاع الاقتصادية في العالم وتخلق منافسة قوية للدولار الأمريكي.
- وقد شهد الأورو معدلات صرف منخفضة أمام الدولار الأمريكي بداية مرحلة العمل به لكن منذ سنة 2003 بدأ في الارتفاع مسجلاً أرقاماً قياسية أمام الدولار الأمريكي والشكل التالي يوضح ذلك.

¹. نبيل علي، نزار قنوع، صراع الأورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم والاقتصادية والقانونية، مجلد 29، العدد 2، سوريا 2007، ص 127.

الشكل (3-1): تقلبات الدولار الأمريكي مقابل الأورو خلال الفترة (1999-2009):

الشكل (3-1): تقلبات الدولار الأمريكي مقابل الأورو خلال الفترة (1999-2009).



Source :<http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do.USD.EUR.SP00.A&periodSortOrder>.

المبحث الثالث: انعكاسات الاستخدام الدولي للعملة على الاقتصاديات العربية:

إن عملية اختيار العملات الدولية هي عملية يتم توجيهها بدرجة كبيرة من طرف السوق ووظيفة العملة كوسيط للتبادل وكوحدة للحساب تأخذ القدر الكبير في الهيمنة مقارنة بوظيفة العملة كمستودع للقيمة، وانطلاقاً من نظرية المحافظ المالية الحديثة يجب أن يقوم المستثمرون باختبار حيازة مجموعة واسعة من العملات كأصول بهدف تنويع مخاطرتهم بشرط أن تكون مبالغ كل عملة متوقفة على خصائص مخاطرها وعائداتها.

المطلب الأول: عوامل استخدام العملة دولياً: ⁽¹⁾

هناك عوامل عديدة تستوجب استخدام العملة دولياً، ويمكن أنجازها فيما يلي:

- أن تتوافر الثقة في قيمة العملة، حيث يجب أن تتوافر الثقة في أداء التضخم في البلد المصدر للعملة، كما يجب أن تكون لها قيمة مستقرة حتى تكون وحدة للحساب ووحدة للتبادل، إذ أن التضخم المتغير والمرتفع يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، وفي هذا الإطار فقد كان أداء التضخم في الولايات المتحدة أفضل مقارنة بأدائه في البلدان الصناعية الكبرى منذ الأخذ بأسعار الصرف المعومة سنة 1973.
- توافر الثقة في الاستقرار السياسي لحكومات البلد المصدر للعملة.

¹ علي محمد، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 121.

- توافر البلد المصدر للعملة على أسواق مالية متحررة وواسعة، بما مجموعة كبيرة من الأدوات المالية وعميقة ولها أسواق ثانوية متطورة.
- الخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة تعمل على استخدام العملة دولياً أو التراجع عنها.

الفرع الثاني: الاستخدام الدولي للدولار:

استخدم الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من القرن الماضي بصفته العملة الدولية الأولى في العالم، وتغلب على المنافسة التي واجهها من طرف عدد من العملات حيث نافسه الجنيه الإسترليني مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنه تزايد استخدام المارك الألماني والين الياباني خلال الثمانينات حتى اعتبر نظام النقد الدولي ثلاثي الأقطاب (دولار-مارك-ين). ومع فترة التسعينات تراجع استخدام المارك والين، واقتصر على مستويات متواضعة وبقيت السيطرة للدولار إلى غاية بداية العمل بالعملة الأوروبية الموحدة " الاورو " في 01 جانفي 1999، الأمر الذي يجعل الحكم على درجة المنافسة من قبل الاورو نسبياً.

لقد استند الدولار في هيمنته على وظيفتي التبادل والحساب وعلى دوره في نقل المعلومات المتعلقة بالأسعار النسبية، زيادة على هذا فقد بقيت هيمنته نتيجة للتكلفة التي تترتب في حالة التحول إلى عملة أخرى، كما أن سيطرته ارتكزت بشكل كبير على ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق مالية كبيرة ومتطورة.

المطلب الثاني: أثر الاستخدام الدولي للعملات على الاقتصاديات العربية:

من المعروف أن الدول العربية ترتبط بعلاقات اقتصادية متشابكة مع الاتحاد الأوروبي سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمارات ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للدول العربية، حيث يستوعب 34% من إجمالي الصادرات للدول العربية إلى العالم، في حين يمثل 43% من إجمالي إيرادات العالم العربي، ومن المتوقع أن تزداد هذه العلاقة وتنتعش في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات المشاركة، ومن المتوقع أن تصل مصر إلى اتفاق مماثل خلال فترة قصيرة مع الاتحاد الأوروبي، كما تسعى دول مجلس التعاون لإبرام اتفاق منطقة تجارة حرة مع دول الأورو.

وبسبب هذا التشابك في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي وتوقع نموها في المستقبل فإن الاقتصاديات العربية سوف تتأثر أكثر من غيرها بالتطورات في قيمة الأورو في الوقت الراهن وفي المستقبل، وسوف تتأثر بالأورو من عدة جوانب أهمها: (1)

الفرع الأول: أثر الأورو على التجارة العربية:

لقد بدأت دول الاتحاد الأوروبي في تسعير صادراتها بالأورو بدلا من العملات الأوروبية الوطنية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الدول العربية على الأورو لتسوية ثمن وارداتها من الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أيضا أن تلجأ الدول العربية هي الأخرى إلى تسعير صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي بالأورو وذلك من أجل زيادة شفافية الأسعار، وكذلك لمقابلة حاجتها من الأورو ومثلما فعلت السعودية والعراق وليبيا وبعض الشركات في مصر، وخاصة الشركات التي تصدر الغزل للدول الأوروبية.

ومن المتوقع أيضا أن يزيد حجم التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبي قياسا بالسلع والخدمات ذات المنشأ الأمريكي، ولكن هذا لا يمنع أن السلع العربية باستثناء النفط الخام سوف تقل قدرتها على منافسة السلع الأوروبية المثيلة بسبب انخفاض تكاليف إنتاج الأخيرة في ظل استخدام الأورو وإلغاء تكاليف تحويل العملة بين الدول الأوروبية، وربما يدفع ذلك بعض المنتجين العرب إلى إتباع سياسة النفاذ إلى السوق الأوروبية، من داخلها، عن طريق زيادة استثمارهم في الاتحاد الأوروبي للاستفادة من ارتفاع العائد على الاستثمار في دول الاتحاد بسبب زيادة الكفاءة الإنتاجية، وإن كان ذلك يرتبط في الوقت نفسه بالقوانين التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول انخفاض حصة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي ويشجع على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض تكلفة الواردات منه مقارنة بالواردات من أمريكا، وهو ما يؤدي إلى زيادة التجارة العربية الأوروبية وخاصة في جانب الواردات العربية.

الفرع الثاني: أثر الأورو على المصارف العربية وحركة رأس المال: (2)

لاشك في أن قيام الوحدة النقدية الأوروبية سيفرض على المصارف العربية التي لديها وجود في أوروبا أن تعيد النظر في إستراتيجية عملها في السوق الأوروبية الموحدة بما فيها نظم المدفوعات، والتحويلات إلى نظرائها

1. <http://www.ISlem-on line.net>

تاريخ الإطلاع: 2012 /04/17

2. <http://www.nuflebakel.com>

تاريخ الإطلاع 2012 /04/17

الأوروبيين ومنافذ الاستثمار في دول الاتحاد النقدي الأوروبي وعدد المصارف المراسلة الأوروبية التي ستتعامل معها ووجودها في أوروبا الموحدة.

وبما أن بريطانيا ليست عضوا مؤسسا في الاتحاد النقدي الأوروبي فستجد المصارف المسجلة، في لندن نفسها في وضع قد لا تستفيد فيه من تسهيلات الحسم التي يمنحها البنك المركزي الأوروبي الجديد للأفراد ذات التكلفة المنخفضة نسبيا لن يكون سهلا مما سيؤدي إلى زيادة طفيفة في كلفة تمويلها لديها، من قروض في الأورو مقارنة مع المصارف التي لها وجود في داخل الاتحاد النقدي الأوروبي، وخصوصا في أوقات الحاجة إلى السيولة.

وفي ظل استخدام الأورو زادت احتمالات تأثر المصارف العربية، فالأورو سيحدث تغيرات جذرية في عمليات المصارف المراسلة سواء داخل أم خارج الاتحاد الأوروبي، حيث أن هناك توقعا بتقليص شبكة البنوك المراسلة، وحدوث انخفاض كبير في إيراداتها ومواجهة منافسة شديدة في مجال عملها، وسوف يكون تأثر البنوك العربية صغيرة الحجم أكثر من غيرها بسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليف التكنولوجيا الجديدة اللازمة للتعامل مع المستجدات التي تنجم عن استخدام الأورو.

على صعيد آخر بدأت معظم البنوك المركزية العربية تتجه إلى الاحتفاظ باحتياطات من الأورو لأنها تتحمل تكاليف تسوية المعاملات بين البلاد العربية فيما بينها وبين مراسيلها الأوروبيين، ومن ثم سيكون هناك زيادة في الطلب على الأورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية بمرور الوقت، وقد بدأت بعض الدول العربية تستخدم الأورو لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك العربية بسبب تغير أسعار الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار باعتباره العملة الحالية لتسوية معظم المعاملات العربية.

من جانب آخر سوق يكون هناك حركة لرؤوس الأموال العربية باتجاه الاتحاد الأوروبي متمثلة في الاستثمارات العربية التي تسعى للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة التي تنعدم فيها تكاليف التحويل بين العملات وتزيد فيها الكفاءة الإنتاجية والعائد على الاستثمارات، وسوف تتحرك هذه الأموال من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل دول الخليج العربية مثل مصر وسوريا والأردن وتونس.

في الوقت نفسه من المتوقع أن يكون هناك تراجعاً في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي، وذلك بسبب المزايا التي سوف يخلقها الأورو للاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي، أيضا هناك احتمال لتراجع القروض والمنح والمعونات التي تقدم للدول العربية، وذلك لأن حرص الدول الأوروبية على استقرار الأورو سوف يحتم عليها تقديم المساعدة والعون لأي دولة عضو يصادفها أي مشاكل أو معوقات وذلك حتى لا تمتد آثار ذلك

إلى بقية الدول الأعضاء ويؤثر على استقرار الأورو والمتوقع أن يكون ذلك على حساب حركة رأس المال إلى خارج الاتحاد الأوروبي ومنها الدول العربية سواء في صورة قروض أو منح أو معونات.

الفرع الثالث: أثر الأورو على النفط العربي:⁽¹⁾

مع ظهور الأورو لم تتحمس الدول العربية للتحويل إليه لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط، لأن الاعتقاد العربي الغالب أن استخدام الدولار في هذا المجال سيستمر لبعض الوقت وقد يستمر لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول العربية في الخليج وذلك لأن القاسم الأكبر من وارداتها يتم تسويته بالدولار، وبالتالي فإن هذه الدول ليست في عجلة من أمرها للتحويل إلى الأورو لتسوية تعاملات النفط، وذلك حتى يظهر الأورو استقراراً وثباتاً في السوق العالمي بعد التقلبات الأخيرة في قيمته أمام الدولار، ولكن من الوارد أن تلجأ بعض الدول العربية وغير العربية المصدرة للنفط مثل ليبيا والجزائر ونيجيريا والنرويج إلى طلب الأورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لأنها تستورد من أوروبا معظم وارداتها ويكون ذلك أكثر احتمالاً في حالة تسعير الدول الأوروبية للواردات العربية منها بالأورو، وفي هذه الحالة تكون الدول العربية في حاجة إلى الأورو لتسوية قيمة وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى أية حال إذا تم التحويل العربي من الدولار إلى الأورو لتسوية تعاملات النفط فإن هذا لن يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار الصرف بين الدولار والأورو والين، وذلك لأن تعاملات النفط العالمية لا تشكل سوى حوالي 11% من إجمالي التجارة العالمية، ومن باب أولى فإنه يؤثر التحويل العراقي للأورو على قيمة الدولار أمام الأورو لضآلة نسبة تجارة العراق بالنسبة إلى التجارة العالمية، ولكن يمكن القول أن التحويل العربي الجماعي لاستخدام الأورو في تجارة النفط قد لا يحدث إلا بعد تثبيت قبول الأورو عالمياً كوسيلة لتسوية المدفوعات، ونجاح تجارب دول أخرى عربية أو غير عربية في هذا التحويل، وإذا فرض وحدث هذا فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن القيمة الحقيقية لأسعار برميل النفط العربي، ومن ثم العوائد الحقيقية لصادرات النفط العربي سوق تزداد لأن هذا سوف يعتمد بالدرجة الأولى على استقرار قيمة الأورو في أسواق الصرف العالمية وعلى استقرار الأسعار الاسمية لبرميل النفط العربي من ناحية أخرى.

¹ <http://www.alarabiya.net/articles-1>

الفرع الرابع: أثر اليورو على حركة العملة العربية:

من المعروف أن الاتحاد الأوروبي يواجه مشكلة بطالة يمكن اعتبارها حادة وتؤرق الحكومات الأوروبية، ولذلك من المتوقع أن تلقي هذه المشكلة بظلالها على السياسات النقدية والمالية التي يبتعها البنك المركزي الأوروبي أو التي تتبعها الحكومات الوطنية وكان ذلك واضحا في عام 1999 عندما نشأ خلاف في داخل الاتحاد الأوروبي بشأن تخفيض سعر الفائدة، والذي طالب به أغلب وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات وخلق مزيد من فرص العمل في حين عارض ذلك في البداية مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي، ولكن في النهاية تم تخفيض سعر الفائدة بمقدار 0.5% ثم تم رفعها مرة أخرى إلى 4.75% في محاولة للتغلب على تراجع الأورو أمام الدولار، ومن هنا يمكن القول أن قضية البطالة في الاتحاد الأوروبي ستلعب دورا هاما في السياسات الاقتصادية لمنطقة الأورو، ومن المعروف أن وجود عملة الأوروبية موحدة سوف يشجع على زيادة حركة العملة بين الدول الأعضاء، وذلك في ظل الشفافية في الأجور التي سيخلفها الأورو، وسوف يؤدي ذلك إلى مطالبة العملة في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مع العمال في الدول الأخرى الأعضاء بالأورو، وهو ما سوف يثير العلاقات بين الأجور والإنتاجية في الدول الأعضاء، ويؤدي إلى تنشيط النقابات والمؤسسات العمالية في دول الأورو، وقد يؤدي ذلك في الغالب إلى إعادة هيكلة العملة الأوروبية، وذلك بإعطاء أولوية أكثر للعمالة الوطنية الأوروبية وخاصة في ظل وجود جماعات ضغط تطالب الحكومات بمناهضة العملة الأجنبية وخاصة الوافدة من دول العالم الثالث وبالتحديد من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن ثم فإن هذه الإجراءات سوف تؤثر على حركة العملة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث ستتقلص هذه الحركة إلى جانب ذلك سوف تعاني العملة العربية في هذه الدول من بعض الإجراءات التي تضيق عليها الخناق وخاصة العملة غير القانونية، وسوف تكون أكثر الدول العربية تضررا من هذه الإجراءات دول المغرب العربي وخاصة تونس والمغرب، لأن العملة من هذه الدول تشكل نسبة كبيرة من إجمالي العملة العربية في الاتحاد الأوروبي، ولذلك لابد من إعادة طرح قضية حركة وحقوق العملة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال مفاوضات اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية.

الفرع الخامس: التأثير الأورو على الاقتصاديات العربية من خلال أسعار الفائدة لرؤوس الأموال الأوروبية:⁽¹⁾

كلما هبطت هذه الأسعار انخفضت قيمة خدمة الديون الخارجية التي تتحملها كاهل الدول العربية، ويتوقف هذا التأثير على حجم القروض الخارجية المقومة بالأورو، فكلما كانت نسبة الديون بالأورو فأكثر، كلما كان انخفاض في قيمة خدمة هذه الديون في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

مما لا شك فيه أن توسع التعامل بالأورو سيؤدي إلى مكاسب اقتصادية للدول الاتحاد الأوروبي نتيجة تحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة، وبالتالي توسع السوق الأوروبية في حجم نشاطها، الأمر الذي يستدعي زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد، وارتفاع الطلب على السلع غير الأوروبية بما فيها العربية وهذا يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية العربية في تلبية ذلك الطلب وعلى مقدرتها التنافسية للسلع المماثلة الأوروبية والآسيوية والأمريكية وإن بلوغ هذه الدرجة والمقدرة ما زال ينتظره الكثير من الإصلاحات لاقتصادياتها وبالتالي فاستفادة الدول العربية من توسيع حجم نشاط السوق الأوروبية لا يمكن توقعه على المدى القصير.

الفرع السادس: تأثير اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي:

تعتبر بلدان الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأساسي لدول المغرب العربي إذ أنها تتدخل بنسبة 50% في التبادلات التجارية (بضائع وخدمات) وبالنسبة لقسط الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي فهو يتعدى بنسبة 60% ويصل حتى 75% منها بالنسبة لتونس، وتكمن أهم تأثيرات الأورو فيما يلي:⁽²⁾

أولاً: أسعار المواد الأولية:

إن أهم تأثير للأورو قد كان على تحديد أسعار المواد الأولية والأساسية:

- تصدر بلدان المغرب العربي عددا من المواد الأولية التي تقيم في الأسواق العالمية بالدولار مثل الجزائر، ليبيا وغيرها التي تصدر أساسا المحروقات بنسبة تتراوح بين 60% و 95% وهما مادتان يمثلان مجمل صادراتها بينما يصدر المغرب وموريتانيا بالدرجة الأولى الفوسفات بنسبة تتراوح بين 20% و 35% من صادراتها

¹ <http://www.Startimes.com/F.Asp-x-t=87.00111.2012/04/18>

تاريخ الإطلاع:

² من إعداد الصحفي، جمال الدين حريز، الدول النامية أمام تنافس الأورو والدولار، جريدة الخبر، 1998/12/23، العدد

الإجمالية، وكما أن أغلب البلدان المغربية غير متنوعة فإن هذه البلدان تشكوا من ضعف مناعتها أمام تقلبات الأسواق الدولية التي تعمل بالدولار. وبالتالي فإنه لصالح هذه البلدان أن تقيم مستقبل صادراتها بالأورو باعتباره عملة دولية من سماتها الاستقرار الذي يسهر عليه البنك المركزي الأوروبي، فالأورو سيساهم في حماية اقتصاد دول المغرب العربي من التقلبات المالية التي قد تطرأ على معدلات الصرف في أوروبا التي كانت في الماضي تشكل خطر على الصادرات والأرصدة المالية الخارجية لهذه البلدان، لأن المعدل الوحيد سيطبق على الصرف هو معدل الأورو الذي سيخضع تحديده إلى مؤشرات الوضعية الاقتصادية العامة للمنطقة الأوروبية وهو معمول به دوليا، فإن المبادلات التجارية بين بلد صغير وآخر كبير تتم فوترتها على أساس عملة هذا الأخير.

ثانيا: احتياطات الصرف:

إن ظهور الأورو كانت له انعكاسات مباشرة على تحديد الصرف لبلدان المغرب العربي الذي تعدى مجموعته عند نهاية 1997، 80 مليار دولار، حيث كان في سنة 1996 حوالي 64% من احتياطات الصرف عبر العالم كانت محررة بالدولار مقابل 20% بالعملة الأوروبية (دتش مارك بالدرجة الأولى) و6% بالين الياباني إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض التباين في طبيعة العملات المحددة لاحتياطات الصرف بين بلدان المغرب العربي حيث أنه في الوقت الذي تشكل فيه احتياطي المغرب وتونس من الدتش مارك، والفرنك الفرنسي وبلغ نسبة كبيرة كان على الاتحاد الأوروبي أن يحط من منطلقه بكل ثقة ليجعل من الأورو العملة الأساسية لاحتياطات صرف المجموعة المغاربية، والأمر هنا يتعلق بجمالية ستنجج من المعاملات التجارية الحالية التي تجري مع الاتحاد الأوروبي على أساس عملة الأورو.

وتسود حاليا في بلدان المغرب العربي ثلاثة أنظمة صرف:

- نظام منوع في المغرب.
 - نظام مرن ومتوج في الجزائر وتونس.
 - نظام مستقل (غير موجه) مثلما هو حاليا في مجموعة الجزائر.
- ونظرا لعدد المواصفات المتوفرة في بلدان المغرب العربي يتضح لخبراء هذه الدول بضرورة جعلت من الأورو عملة صرف رئيسية باعتبارها هي التي يتعامل بها شريكها التجاري الرئيسي أي الاتحاد الأوروبي لكن هذا لا يمكن له أن يتحقق دون الاستجابة من الشروط التالية:

- دعم الاستقرار في الاقتصاد الكلي.
- درجة كافية من المرونة في مجال الصرف.
- نظام مالي داخلي صحيح.

المطلب الثالث: مزاحمة الأورو للدولار: (1)

رسمياً الولايات المتحدة الأمريكية مع الأورو، وحسب تصريحات المسؤولين الأمريكيين فإن الأورو ضعيف ولا ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لكونها أكبر مستثمر خارجي في المنطقة، غير أن الأوروبيين يشككون في مصداقية ذلك، ويرون في مثل هذه التصريحات نوعاً من الدبلوماسية، وقد كان للأمريكيين دور سلبي في عملية الإدماج الأوروبي نظراً لسياساتهم النقدية التي أثارت العديد من الأزمات المالية، وربما كان من حسن حظ الأوروبيين أن الأمريكيين يشككون في نجاح الأورو وإلا كانوا قد بدأوا بتدبير الخطط الكفيلة بتأخيره أو إفشاله.

وأطلق بعض المحللين الاقتصاديين الأمريكيين على إعلان التعامل بالأورو بأنه مغامرة كبيرة قد تؤدي إلى تصدع كامل لكل ما أنجزت أوروبا في العقود الماضية كنوع من التشكيك بنجاحه.

ويقرر البعض أن الدولار سيبقى عملة احتياط دولية وأن وضعه في النظام المالي سيعتمد على تطورات الأحداث، فالتمسك بسياسات قوية وذات مصداقية ستبقي الدولار كعملة قوية في العالم وفي أحيان أخرى يعلن بعضهم أن المنافسة قادمة وأن الأورو سيبدأ سريعا بمنافسة الدولار كأداة احتياطي دولي، وأن الأورو سيشكل خطراً على الدولار، حتى لو استفادت الشركات الأمريكية من هذا المدى النقدي الجديد في أوروبا لكن الأوروبيين لم يعملوا على استخدام سعر الصرف بين الدولار والأورو كسلاح تجاري لكن الوضع الاقتصادي المالي الجديد لاشك سيزعزع الوضع الاقتصادي المالي القائم في العالم، ولكن هل يكتفي الأورو بمنافسة الدولار، أم أنه سيأخذ مكانته؟ والإجابة بالتأكيد تتوقف على قوة الاقتصاد الأوروبي وحسن ممارسة السياسة النقدية من طرف المصرف الأوروبي الجديد.

إن الوضع الاقتصادي الحالي لمنطقة الأورو يؤهله لأن يحتل موقعا هاما في الخارطة الاقتصادية العالمية، وبالتأكيد فإن انضمام كل من بريطانيا والدنمارك والسويد سيزيد من قوتها الاقتصادية وسيوفر فرصا أفضل لأية منافسات قادمة سواء في الأسواق المالية أو غيرها.

¹ آيت يحي سميير، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، مذكر لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005، ص 110.

وقد وجدت أوروبا الغربية أن بدء التعامل حقق لها عناصر قوة ذاتية هي بحاجة إليها لتحقيق انعقادها السياسي والاقتصادي، وإنهاء عقود من الهيمنة الأمريكية عليها وإذا كان الدولار يستمد قوته من القوة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية فإن القوة السياسية الأوروبية الكامنة وراء قوتها الاقتصادية لا يمكن تجاهلها، ولا بد أن العملة الجديدة ستكون بمثابة انهيار لجدار كبير وأيضاً:⁽¹⁾

• إن انطلاقة الأورو غيرت الموازين، وأدخلت اعتبارات جديدة إضافة إلى الفارق في الناتج القومي لكل من منطقة الأورو والولايات المتحدة الأمريكية للناتج القومي لمنطقة الأورو سيصبح أكبر في مجال انضمام الدول الثلاث، وستتفوق أوروبا مجتمعة على أمريكا بداية عام 1999، فقد الدولار منطقة هامة من المناطق التي كان يستخدم فيها، لتغطية المبادلات التجارية، وهي منطقة دول الأورو، إذ أصبحت فيها كل العمليات التجارية التي كانت تتم تحت بند الاستيراد والتصدير والتي كانت تحتاج إلى تغطية بالدولار أحيانا عمليات تبادل داخلي في سوق موحدة وبعملة محلية واحدة هي الأورو، مما جعل احتياطي المصارف المركزية الأوروبية لاثنين عشر من الدولار بدون فائدة، وهذا ما يساعد على توجيه جزء كبير من احتياطاتها بالدولار لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها الخارجية أو الاستثمار سواء داخل أو خارج نطاق سوق الاتحاد الأمريكي، وبالتالي فالدولار بدأ من تاريخ 1999/01/01 يحتل المكانة الثانية لدى المصارف المركزية الأوروبية، وتشير الدراسات على إمكانية انحسار نظام الاستثمارات المرتكز على الدولار وتحواله إلى العملة المنافسة الجديدة، وذلك بما يقدر بحوالي تريليون دولار.

لذلك فإن معدلات أسعار الصرف بين العملتين ستتأثر خاصة إذا قامت دول العالم بتحويل جزء من استثماراتها واحتياطاتها إلى الأورو، كما أن مجال المنافسة أو المواجهة، قد يحمل في طياته تحولا من بعض الدول نحو استخدام الأورو كعملة تسعير لكثير من السلع الإستراتيجية، فالمنافسة بين الأورو والدولار فعلية وهناك قلق فعلي وحقيقي لا تستطيع التصريحات الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية أن تخفيه.

إن مؤهلات نجاح العملة الأوروبية الموحدة أكيد ويمكن تلخيصها في مايلي:⁽²⁾

- 1 - دور الأورو السياسي أكثر ذكاء من الدولار الأمريكي لكون دول المجموعة الأوروبية تحظى بسمعة جيدة في الأزمات الدولية المختلفة.
- 2 - تغلغل المجموعة الأوروبية على الصعيد الثقافي في أغلب بلاد العالم الثالث.
- 3 - عودة الكثير من الأزمات الاقتصادية والنقدية العالمية في أسبابها إلى تعمق الدولار الأمريكي وانفراجه بزمم التبادل التجاري العالمي.

¹ نفسه، ص 111-112.

² سمير صارم، الأورو، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 183.

إن ارتباط هذه الزلازل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالدولار يشجع مجموعة عدم الانحياز على التحول للتعامل الدولي بالأورو عوضاً عن الدولار يضاف إلى ذلك أن أوروبا الجديدة ستمكن من تحقيق كل المعايير التي تجعل من الأورو عملة عالمية ذات مصداقية لدى المتعاملين والمستثمرين، ومن أبرز هذه المعايير نجد:

- استقلالية الاقتصاد الأوروبي عن ضغوط وقيود السيطرة الخارجية وامتلاكه مختلف عوامل استقراره.
- سهولة تبادل الأورو مع العملات الأجنبية.
- سمعة وعمق وسيولة أسواق المال التي يمثلها الأورو.

وهي المعايير التي ساهمت دائماً في تفوق الدولار على أية عملة أخرى، وبالتالي سيكون الأورو قويا كالدولار على الساحة المالية العالمية إذا أحسنت دول منطقة الأورو الاستفادة من وزنه الاقتصادي والسياسي، وسينتزع كثير من سيادة وهيمنة الدولار، القائمة على القوة العسكرية والسياسية والميراث التاريخي، وغياب أي قوة أخرى تنافسه وتمدهه.⁽¹⁾

وفيمايلي سنوضح تأرجح الأورو والدولار خلال الفترة 1999-2010 حيث سوف يتم متابعة الصراع القائم بين الأورو والدولار الأمريكي، وفيمايلي التسلسل الزمني لهذا الانخفاض قبل شرح الأسباب الأساسية التي جعلت الأورو يفقد قيمته تدريجياً أمام الدولار ويظهر ذلك من خلال:⁽²⁾

سنة: 1999

04 جانفي: انطلق الأورو في أول يوم للتسعير بسعر صرف 1 أورو=1.1665 دولار.

18 أبريل: الأورو ينخفض تحت قيمة 0.95 دولار.

26 أكتوبر: بلغ الأورو مستوياته ليصل إلى 0.8230 دولار، وذلك رغم تدخل البنوك المركزية لصالح الأورو للحفاظ على قيمته.

09 نوفمبر: عاد الأورو ليتجاوز 0.86 دولار بعد سلسلة من التدخلات للبنوك الأوروبية المركزية.

20 ديسمبر: تجاوز الأورو 0.9 دولار بسبب إبداء عملاء الأسواق المالية والسماسة قلقهم تجاه الدولار، وهذه الحالة الصحيحة للاقتصاد الأمريكي كما توقعوا عودة رؤوس الأموال لمنطقة الأورو.

¹. نفسه، ص 184.

². آيت يحيى سمير، مرجع سبق ذكره، ص 113.

سنة: 2001

03 جانفي: بعد انخفاض معدل احتياطي الصرف الفيدرالي صعد الأورو إلى 0.95 دولار.

31 ماي: العملة الأوروبية تعود للانخفاض إلى ما تحت 0.85 دولار بعد الزلة التي ارتكبها رئيس البنك المركزي الأوروبي عندما صرح: " سعر الأورو ليس هدفنا في حد ذاته".

11 سبتمبر: بعد أحداث هذا اليوم صعد الأورو إلى ما فوق 0.91 دولار.

على العموم ومن خلال هذا التسلسل الزمني لسعر الصرف أورو/دولار وللفترة 1999 – 2001 يمكن القول أن الأورو لم يقيم بسعره الحقيقي مع بداية انطلاقه أمام الدولار، ودليل ذلك هو انخفاضه مباشرة بقيم وصلت إلى ما دون 0.83 دولار، وعلى عكس كل التوقعات ورغم بعض التحذيرات التي أبدتها بعض الاقتصاديون، شهد الأورو بعد سنتين فقط من انطلاقته انخفاضا رسميا بقدر 25% وحقيقيا ب 20%، والأمر الملفت للدهشة في هذه القضية هي تلك الصعوبة التي وقفت أمام الاقتصاديين لمعرفة الأسباب الرئيسية التي دفعت بالأورو للتدهور.

الأورو والدولار خلال الفترة 2002 إلى الآن بالرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي عرفتتها منطقة الأورو وكذلك بعض الاضطرابات السياسية خاصة فيما يتعلق بتعيين الدستور الأوروبي فالعملة الموحدة عادت للارتفاع منذ سنة 2002 وهي السنة التي أصبح الأورو فيها يتداول دوليا، أما بقية السنوات فتكمن فيما يلي:⁽¹⁾

سنة: 2002

02 جانفي: بداية موفقة في توزيع القطع والأوراق النقدية بالأورو ونتج عنه صعود هذا الأخير.

12 جوان: الأورو في أعلى مستوياته منذ جانفي 2001 وول إلى 0.9503 دولار.

19 جويلية: بلغ الأورو أعلى مستوياته منذ ماي 1999 ليصل إلى 1.0210 دولار لكنه عاد للتزلزل في نهاية اليوم إلى تحت عتبة 01 دولار.

01 نوفمبر: الأورو يتجاوز بقليل 01 دولار، مستغلا نخوف الأعوان الاقتصاديين بين حالة الاقتصاد الأمريكي فزاد ب 3% مقابل الدولار في ظرف 5 أيام.

¹ نفسه، ص 114.

20 نوفمبر: الأورو ينخفض بقليل عن 01 دولار نتيجة لمخاوف من تدهور الاقتصاد الألماني.

مارس 2003: صعد الأورو إلى أعلى من 1.10 دولار في أسواق الصرف وهو أعلى مستوى له منذ 4 سنوات بالموازنة مع ذلك واصل الدولار معاناته وتخوفه أن تخوض الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لوحدهما الحرب ضد العراق هذه الأزمة السياسية عمقت من أزمة الدولار وأثرت فيه بشكل كبير.

سنة 2004:

فقد كان عامًا مميزًا في أسواق العملة، حيث كان الدولار يعاني من ضعف حيث بلغ -1.34 دولار مقابل الأورو، لكن لم يكن هذا الارتفاع ناتج عن البيانات الاقتصادية الأوروبية الإيجابية بل كانت نتيجة الإحساس السائد في السوق بالاتجاه الهبوطي للدولار.

بعض الأرقام تبين مدى تموقع الأورو على الساحة العالمية بشكل ملفت للانتباه، وذلك دائما على حساب الدولار الأمريكي، ففي الفترة 1999-2004 مثلت الإصدارات الصافية بالأورو في المتوسط 49% من إجمالي إصدارات الديون الدولية مقابل 41% من الإصدارات بالدولار، بينما كانت هذه النسب سنة 1998 ما يقارب 31.7% و 60.3% على التوالي، كما انتقلت حصة الأورو في احتياطات الصرف العالمية من 13.5% سنة 1999 إلى 19.7% سنة 2003، بالمقابل انخفضت حصة الدولار في الاحتياطات العالمية لنفس الفترة من 64.9% إلى 63.8%، تستطيع هذه الوجة التي تترجم تنويع الاحتياطات الدولية أن تتزايد في غضون السنوات المقبلة.

14 مارس 2008: وصل الأورو إلى أعلى مستوياته، حيث بلغ 1.56 دولار، و النفط اخترق حاجز 111 دولار، و كذلك بلغ سعر الذهب 1000.45.

سنة 2009: أصبح الأورو يعادل 1.52 دولار.

سنة 2010: أصبح واحد أورو يعادل 1.20 دولار أي ارتفاع في قيمة الأورو بـ 0.1% عن تسعيرة العام 2002 مقارنة بالدولار، و الجدول التالي يبين لنا تطور أسعار صرف عملة الأورو مقابل الدولار الأمريكي:

جدول رقم (07): تطور أسعار صرف عملة الأورو مقابل الدولار الأمريكي.

العام	الأورو مقابل الدولار
1999	الأورو يعادل 0.93
2002	التسعير الرسمي للأورو، الأورو يعادل 1017
2005	واحد يورو يعادل 1.30
2009	واحد يورو يعادل 1.52
2010	واحد يورو يعادل 1.20
11 نوفمبر 2011	واحد يورو يعادل 1.38940
22 نوفمبر 2011	واحد يورو يعادل 1.40283
01 ديسمبر 2011	واحد يورو يعادل 1.36537
10 ديسمبر 2011	واحد يورو يعادل 1.36421
26 ديسمبر 2011	واحد يورو يعادل 1.33079
31 ديسمبر 2011	واحد يورو يعادل 1.32574
01 جانفي 2012	واحد يورو يعادل 1.32574
11 جانفي 2012	واحد يورو يعادل 1.29483
26 جانفي 2012	واحد يورو يعادل 1.31317
01 فيفري 2012	واحد يورو يعادل 1.31394
26 فيفري 2012	واحد يورو يعادل 1.34650
01 مارس 2012	واحد يورو يعادل 1.31214
26 مارس 2012	واحد يورو يعادل 1.32378
01 أبريل 2012	واحد يورو يعادل 1.33034
26 أبريل 2012	واحد يورو يعادل 1.30071
01 ماي 2012	واحد يورو يعادل 1.30483
08 ماي 2012	واحد يورو يعادل 1.29871

<http://www.palmoon.net/5/topic.6352.108.html>

المصدر:

تاريخ الإطلاع: 2012/04/22

و بالرغم⁽¹⁾ من هذا الارتفاع و تصاعد الأورو الفاحش أمام الدولار خلال السنوات الأخيرة إلا أنه توجد عدة عوامل تؤكد بقاء الدولار كعملة رئيسية مهيمنة على العالم، ذلك أن الدولار باعتباره العملة الأكثر استعمالاً في تسعير التجارة العالمية 60% خاصة في آسيا بالإضافة إلى أن حصة العملة الأمريكية من الاحتياطات

¹. آيت يحيى سمير، مرجع سبق ذكره، ص 115.

زادت بـ 10 نقاط خلال 10 سنوات، هذه الزيادة كانت على حساب كل من الفرنك السويسري و الين الياباني، كما أعد الخبراء أن القوة الأمريكية في المجالات الاقتصادية ، السياسية و العسكرية تب دورا كبيرا في إبقاء الدولار كعملة احتياط مسيطرة على الساحة العالمية، سيما أوروبا على عكس أمريكا فهي ضعيفة مقارنة بهذه الأخيرة على كل الأصعدة تقريبا.

سنة 2011:

ارتد الدولار الأمريكي بقوة مقابل الأورو، حيث بدأ التجار الابتعاد عن منطقة الأورو بسبب المخاوف من فشل ضياع السياسة في منطقة الأورو في معالجة أزمة الديون في اليونان، و كانت نتيجة هذه المخاوف هي انخفاض الأورو مقابل الدولار بقوة، حيث أنه في الطريق إلى مستوى 1.32574، فاستقر الأورو عند هذا المستوى مقابل الدولار و لم يتمكن الأورو من الحفاظ على استقرار حركته مقابل الدولار بسبب ردود الفعل العنيفة في منطقة الأورو تجاه تباطؤ سرعة معالجة المسؤولين لمشاكل الديون.

سنة 2012:

انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي الكبير في الأسواق المالية، دفع موجة صاعدة قوية لسعر صرف الأورو مقابل الدولار ،حيث ارتفع سعر صرف الأورو عند سعر 1.3190 ليحقق الأعلى له عند مستوى 1.3329، و تستمر التداولات الإيجابية حاليا في الزوج يورو/ دولار مرتبط في الثبات تحت 1.30483، لكن إن استطاع الزوج الثبات فوق هذا المستوى، فقد نرى امتداد الاتجاه الصاعد، تجدر الإشارة إلى أن أنصار التحليل الفني يظهرون احتمال عودة الضغوط السلبية بشكل واضح في حال عجز الزوج عن تخطي المقاومة المشار لها ثم كسر مستوى الدعم 1.29871 دولار لليورو الواحد.

و في الوضع الحالي، ترتبط اتجاه سعر صرف الأورو في الدولار الأمريكي، فانخفاض مخاوف أزمة الديون السيادية قد يحقق الضغط السلبي على الأورو إلى حد ما، و مع موجة الدولار الهابطة قد يمتد الاتجاه الصاعد للزوج بشرط استمرار الانخفاض في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية.

خلاصة:

في ضوء ما تقدم بيانه يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي الذي أتى بعملة نقدية موحدة تحت اسم " الأورو" والعديد من العملات التي حملت في طياتها آثارا على مختلف الدول العربية حيث أنه ستكون لهذه العملات آثار بعيدة المدى على الهياكل والقوانين والمؤسسات الاقتصادية لهذه الدول، بحيث أنها لم تتبع هذه الدول سياسات معينة لمواجهة هذا النوع من التغيير فإنها من المتوقع أن تواجه أزمات نقدية عديدة.

يعتبر تذبذب العملات الرئيسية بشكل كبير تهديد يعمل على رفع مخاطر الصرف الناتجة عن التعاملات التجارية بين الدول، وحتى تستطيع كل دولة التخلص أو على الأقل التقليل بشكل معتبر من هذا التهديد الخارجي ينبغي عليها أن تتعامل مع هذه العملات الدولية بحيطه وشفافية.

إن المتبع للنظام النقدي العالمي مند أول ما طرحت فكرة إنشاء نظام نقدي دولي يلاحظ أن هناك تغيرات و تحولات و بروز العديد من العناصر الجديدة فيه و ذلك لمواكبة مختلف المستجدات الدولية و السياسية و الاقتصادية.

إن الإشكال المتلاحق من قاعدة إلى اخرى لا يعني ان كل نظام كان يمثل قطعة تامة مع من سبقه من الانظمة ، و انما كان لديه حلقة وصل به بأي شكل من الاشكال ، فنظام الدولار أخذ استقرار أسعار الصرف من نظام الذهب، وكذلك تعويم العملات جاء بحلول من أجل حل مشكلة النظام النقدي الدولي، و حتى الصورة التي وصل اليها النظام النقدي لا تعتبر تلك الصورة المكتملة، وإنما ما زلت تتشكل وقد يعرف تغيراً جديراً.

وفي مقابل هذه التغيرات كانت أوروبا تبحث عن آليات للمحافظة على استقرار أسعار الصرف لعملائها اتجاه بعضها البعض، فنشأت العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" أين تستند كل مقومات تجعلها ترتقي الى مستوى العملة الدولية التي لا بد عليها أن تحقق الاستقرار الدولي الذي تقوم عليه الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بإدارته، و مما لاشك فيه هو أن الأورو سيقبل من الهيمنة الأمريكية، وبهذه العبارة نلخص نتائج انطلاقة الأورو على أوروبا و العالم ، إذ أنه سيطراً تحويل على النظام النقدي الدولي من احادي القطب (العملة الرئيسية الدولار) الى ثنائي القطب (العملتان الرئيسيتان للنظام النقدي الدولي هما الدولار و الأورو).

ومن أهم النتائج التي تم استخلاصها من الدراسة ما يلي:

— إن النظام النقدي الدولي في حركة تطور مستمرة ، وصور التطور مرهونة بالآثار الاقتصادية و النقدية و المالية المترتبة عن طبيعة أنظمة أسعار الصرف المتبعة و تأثيرها على أنواع الاقتصاديات.

— إن أهم ما نتج عن اتفاقية بريتن وودز هو إنشاء أكبر مؤسستين يمثلان قمة التعاون الدولي هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

— إن العجز الهائل الذي أصاب ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية كان له تأثيرات سلبية على قيمة الدولار، هذا ما أدى الى انهيار نظام بريتن وودز.

— رغم التكتلات الاقتصادية الكبرى، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي والتي أصبحت تميز مظاهر الاقتصاد الدولي و ما ينجر عنها من بروز عملات قوية وذات مصداقية دولية، إلا أن العملة الأمريكية "الدولار" بقيت العملة المحورية الرئيسية دون منازع قوي فهي تمثل الريادة على مستوى أغلب المجاميع الاقتصادية ولا تفسير لهذا سوى بالقوة الاقتصادية و المالية التي تختص بها الولايات المتحدة الأمريكية عن باقي الدول.

أصبح الأورو بديلاً رئيسياً للدولار في مجمل التعاملات الدولية، و سيزداد الطلب عليه نظراً لارتفاع سعر صرفه.

__أبرز الاورو تقدما مذهلا أمام العملات العالمية الاخرى في تسعير التبادل التجاري العالمي، و كاحتياطي في البنك المركزي ، زيادة على كونه وسيلة لعقد الصفقات و منح القروض و المنح.

__أصبح الاورو عملة المحافظ الاستثمارية و عملة التعامل الرئيسية في سوق المال الاوروبية.

__تمثل انطلاقة الاورو مؤشر البداية لنظام نقدي دولي جديد يعمل بالارتكاز على عملتين علميتين هما الدولار و الاورو، و بالرغم من بقاء الدولار كعملة محورية فانه ينتظر أن يلقي المنافسة الشديدة من قبل الاورو في أداء الوظائف الثلاث الأساسية و هي التبادل و الحساب و مدخرات للقيمة.

__إن منافسة الاورو للدولار تتركز عن ثلاثة عوامل أساسية تكمن في حجم اقتصاد الاتحاد الاوروي و السياسات النقدية التي ينتظر أن تتبع عليها قيمة الاورو و الانضباط المالي و النقدي و هو جوهر معاهدة ماستر يخت.

__ان حرب العملات هي ظاهرة تشير الى التخفيف التنافسي الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها و تقليل مستورداتها.

__ان نتيجة لحرب العملات أو الصراع بين العملات يؤدي الى ظهور الانهيار في اقتصاديات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروي الضعيفة اقتصاديا.

__ان السبب الرئيسي لما تشهده اليوم من مظاهر حرب العملات هو الازمات المتلاحقة التي لحقت للاقتصاد الامريكى.

__فيما يتعلق بالصراع الذي يحصل حاليا بين دول الاتحاد الاوروي حول ضرورة إنقاذ عملة الاورو من الانهيار بسبب أزمات الديون، فمعالجة تلك الأزمات سوف تقتضي المزيد من التضحيات برؤوس الاموال من قبل بقية دول الاتحاد.

__امكانية تحول العديد من الدول العربية المصدرة للنفط للتسعير بالاورو بعدما سجلت خسائر جراء ارتباطها بالدولار الأمريكي لتسعير صادراتها النفطية.

__كلما اهتز للاقتصاد الأمريكي و اهتز الدولار اهتز وراء ذلك اقتصاديات البلدان العربية، فانخفاض قيمة الدولار اتجه قيمة الاورو سيؤثر سلبا على الاحتياطي العربي.

__تأثير الاورو على الاقتصاديات العربية يتركز عبر قنوات التجارة الخارجية و الاستثمارات، وأنها تعتمد الدولار كاحتياطي من العملات الأجنبية.

__ إن انخفاض قيمة الاورو أمام الدولار الأمريكي سيؤدي الى انخفاض حصيلة الصادرات العربية الى الاتحاد الاوروي و يشجع على الاستيراد من الاتحاد الأوروي بسبب انخفاض تكلفة الواردات مما يؤدي الى زيادة التجارة العربية الاوروبية.

__ ان امكانية تحول العديد من الدول العربية المصدرة للنفط للتسعير بالا ورو سجلت خسائر جراء ارتباطها بالدولار لتسعير صادراتها النفطية.

بناء على النتائج السابقة يمكن طرح التوصيات التالية:

__ ان نتيجة التكامل الاقتصادي الأوروي هو ظهور عملة موحدة "الاورو" فالمطلوب من الدول العربية دعم الصلة بإنشاء سوق عربية تسعى للاستقرار و التفتح على العالم و تدليل العقبات أمام استقرار العملات بماو اعادة تشكيل اليات العمل في اسواق الاوراق المالية العربية.

__ على الدول العربية ان تعي كل التغيرات التي تحدث على الساحة الاقتصادية و المالية لمسايرتها و التحكم فيها، و إدراكها لما يجري من تنافس بين الدولار و الاورو.

__ على الدول العربية ان تجعل من نجاح العملة الاوروبية الموحدة عاملا مشجعا و قدوى يقتدى بها لتكوين سوق عربية مشتركة و عملة عربية موحدة.

__ على الدول العربية التعامل من كل العملات العالمية و تنويع احتياطاتها خاصة الاورو.

__ على الدول العربية ادراك أن قوة العملة هي نتيجة لقوة الاقتصاد.

أفاق البحث:

لاشك أنه رغم إتمام البحث فان هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل المحاور بالتفصيل إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات لإثرائها و بعثها من جديد و بحوث مقبلة لمواضيع يمكنها أن تكون إشكاليات لأبحاث أخرى نذكر منها: ماهي الآثار المنتظرة من استخدام الاورو على بنية النظام النقدي الدولي؟ وماهي الانعكاسات البعيدة المدى على اقتصاديات الدول ذات الروابط الاقتصادية القوية مع الاتحاد الاوروي؟

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
19	قيمة حقوق السحب الخاصة في 21 أوت 1998	01
65	عدد السكان في الدول العربية (1990-1995 و 2000 و 2005-2010)	02
68	العمالة في الدول العربية	03
73	قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2005-2010).	04
75	الناتج الزراعي للدول العربية 2000-2005 و 2007-2010.	05
77	أداء التجارة البينية العربية.	06
104	تطور أسعار صرف عملة الأورو مقابل الدولار الأمريكي.	07

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
43	الثعبان النقدي الأوروبي	01
91	تقلبات الدولار الأمريكي مقابل الأورو خلال الفترة (1999-2009)	02

ملحق رقم (01): مخطط تطور الأحداث في ظل نظام بروتن وودز

الاتجاه	التاريخ	الحادث
نقص الدولارات	1944	تبني نظام بروتن وودز
قيود على الصرف	1945	انتهاء الحرب العالمية الثانية.
		تبني مشروع مارشال وبدأ الصندوق بممارسة عملة 1947.
	1950	ظهور عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.
بلوغ احتياطات الدولار في أوروبا زيادة كبيرة في عجز ميزان المدفوعات الأمريكي.	1955	قابلية تحويل العملات الأوروبية.
زيادة التضخم الأمريكي. عجز أمريكي كبير. زيادة مستحقات الأجانب على ذهب أمريكا على تصاعد الحرب الفيتنامية.	1960	أول أزمة نقدية دولية 1960-1961 انشاء مجمع لندن الذهب 1961.
ضغط تنازلي على الدولار ارتفاع قيمة الدولار أعلى من المستوى المرغوب.	1965	ثاني أزمة نقدية عالمية رئيسية في 1967 انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار ورفع ألمانيا قيمة عملتها مقابل الذهب في 1967
زيادة عجز في ميزان مدفوعات الأمريكي مع استمرار الضغط على الدولار.	1970	مضاربة حادة على الدولار سنة 1971. خلق أمريكا لشباك الذهب مع فرض رسوم على جميع الواردات 1971.
أسعار صرف العائمة المدارة.	1975	

ملحق رقم 02: جدول يبين مقارنة بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي:

الخصائص	المنتج التقليدي	المنهج البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولار متجاورة	إقليم أو أكبر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل المفاهيم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة الحرة ثم إتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتقارب فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية يستكمل عند الإتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تصنفي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الاستثمار	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

الملخص:

تكمن الظروف الاقتصادية و السياسية التي مر بها العالم منذ النصف الثاني من القرن 19 و حتى الان وراء التغيرات التي مر بها النظام النقدي الدولي ، حيث أنه لا تستطيع أي دولة تحقيق النمو و الاستقرار النقدي، كما يكون قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد و التحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي و مراقبتها.

فوجود نظام نقدي دولي يعني توفر مجموعة من العناصر أولها توفر وسيلة دفع تحضى بقبول دولي، وكذلك توفر تنظيم مؤسساتي يعمل على اشراف و تسهيل المبادلات بالاضافة الى توفر قيادة مركزية للنظام، ونتيجة للضعوبات التي تلقاها الانظام النقدي الدولي، بدأت المجموعة الاوروبية في التفكير لتجاوز هذه الضعوبات ويجاد حلول للمشاكل المترتبة عليها، قدمت ألمانيا سنة 1996 اقتراح لانشاء اتحاد نقدي اوروبي و هو ما تولد عنه ميلاد "الايورو" كعملة موحدة لدول الاتحاد الاوروبي.

وفي ظل التشابك في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و الاتحاد الاوروبي، فان الاقتصاديات العربية سوف تتأثر أكثر من غيرها بالتطورات و الضراعات الحاضرة بين الاورو و الدولار من عدة جوانب اهمها التجارة العربية، المضارف العربية و غيرها.

Summary

Is economic and political conditions experienced by the world since the second half of the century, 19 and so far behind the changes undergone by the international monetary system, as there is no State Takqik growth and monetary stability, and be able to provide the

necessary liquidity to the economy and control various indicators that reflect economic performance and control.

The presence of an international monetary system does not offer a set of elements first provide a means to pay Thoudy international acceptance, and Kdlk provide organizing institutional works to oversee and facilitate the exchanges as well as provide a central command system, as a result of the difficulties that he had received Alalnzam the international monetary, began the European group of thinking to overcome this topic Aldaobac and find solutions to the problems arising from them, the Germany of 1996 a proposal for the establishment of a European monetary union and is generated by the birth of "Euro" currency standard of the European Union.

Under Alaguethadah overlap in relations between Arab countries and the European Union, the Arab Alaguethadiat will be affected more than other developments and Aldharaat Alhadilh between the Euro and the dollar in many ways the most important Arab trade, Almdharv Arabic and others.